جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

جوانب التفكير الصرفي عند ابن المؤدب

إعداد

منصور حسين علي العمر

إشراف

د. يحيى عبابنة

قُدمت هذه الرِّسالة استكمالاً لمتطلبات نَيْل درجة الماجستير في تخصص اللغة العربية – لغة ونحو، من كلية الآداب في جامعة اليرموك

لجنة المناقشة

١– د. يحيى عبابنة	مشرفاً ورئيساً
٢– أ.د محي الدين رمضان	عضواً
٣– د. علي توفيق الحمد	عضواً
٤– د. عبد القادر مرعي خليل	عضواً

١٩٩٨م

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

جوانب التفكير الصرفي عند ابن المؤدب

إعداد
منصور حسين علي العمر

إشراف
د. يحيى عبابنة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير في تخصص اللغة العربية – لغة ونحو
من كلية الآداب في جامعة اليرموك

لجنة المناقشة

١. د. يحيى عبابنة	مشرفا ورئيسا
٢. أ . د محي الدين رمضان	عضوا
٣. أ . د علي توفيق الحمد	عضوا
٤. د. عبد القادر مرعي خليل	عضوا

١٩٩٨م

الإهداء

إلى الذين بهم أحلق، إلى عالمي الأول الذي تشكلت فيه:

ووالدي،

ووالدتي

وإخوتي

وأخواتي.

وإلى الذين لهم أحلّق، إلى الذين انزويت عنهم الساعات الطوال وأنا بين الكتب، وكنت بعيدا عنهم وأنا بينهم:

زوجتي

وأطفالي...

أهدي هذه الرسالة.

منصور

شكر وتقدير

أتقدم بوافر الشكر وعظيم التقدير، إلى جميع أصحاب الحقوق على هذه الرسالة وصاحبها، وأخص بالذكر رئيس لجنة الإشراف الدكتور يحيى عبابنة لجهده الموصول، وملاحظاته القيّمة التي أغنت هذا البحث، وجعلته حقيقة واقعة بعد أن كان حلماً من الأحلام، ولن يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور محيي الدين رمضان، لملاحظاته السديدة، ونصائحه القيمة التي رافقتني أثناء فترة البكالوريس والماجستير. والدكتور عبد القادر مرعي الخليل، الذي تلطف بأن يكون عضواً في لجنة المناقشة، ويساهم في توجيهها وتقويمها بملاحظاته، التي ستجد كل تقدير.

وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور علي الحمد الذي واكب مسيرتي التعليمية وظل القدوة الحسنة والمثل الأعلى علماً وخُلقاً ومعاملة.

وأما أهلي وأسرتي فلا بد من أن أنوه بصبرهم وتشجيعهم الدؤوب على الرغم من البعد عنهم وأنا بينهم.

والشكر أيضاً موصول لزملائي في مدرسة ساكب الثانوية للبنين وعلى رأسهم مدير المدرسة الأستاذ أمين أبو العدس على حسن تعاونهم.

وكل الشكر والتقدير لأسرة بيت الحكمة لمساهمتهم الفعالة في طباعة هذا النص وإخراجه بهذا الشكل إلى حيز الوجود.

والله اسأل أن أكون قد وفيّت بعض أصحاب هذه الحقوق حقهم وما أكثر ما يفوتني في هذا المقام من ذكر لبقية الأسماء التي يضيق المقام عن حصرها لكن ذكراهم ستبقى في مخيلتي طيلة الحياة.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاةُ والسلام على سيد المرسلين محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد...

كان يساورني وعلى مدار سنوات طوال فكرة، أخذت من وقتي وفكري أشياء كثيرة، ومضمون هذه الفكرة أن ما ألفه علماؤنا الأول، لم يصل إلينا كله، فبعضه ضاع واندثر لأسباب عديدة، وبعضه ظل قابعاً في غياهب المخطوطات، وأن إبداعات علمائنا الأول، لو وصلت إلينا كاملة لكان نتاجنا العلمي والثقافي مختلفاً عما نحن عليه اليوم.

وقد عرفت من خلال قراءاتي أن كتاب "دقائق التصريف"، لابن المؤدب من الكتب الصرفية، التي لم تدرس حتى هذا الوقت، وأن هذا الكتاب جدير بالبحث والدراسة، لأنه يختلف عما عهدناه في كتب الصرف العربي، فهو يختلف في الأسلوب، وفي طريقة العرض، وفي المصطلح، ومن هنا كانت علاقتي مع "دقائق التصريف" فقمت بدراسته، ومقارنته بكثير من كتب الصرف العربي المعتمدة، وحاولت أن أفسر المصطلحات التي أمر بها، وكان هدفي أن أتعرف إلى طريقة التفكير الصرفي عند هذا العالم، فوجدت أن كتابه جدير بدراسة تكشف لنا أسلوبه وجوانبه المختلفة، فرأيت أن أقوم بهذه الدراسة، التي جاءت في تمهيد وبابين، يشتمل الباب الأول على ستة فصول، ويشتمل الباب الثاني على خمسة فصول.

أما في التمهيد فتحدثت عن ابن المؤدب، من حيث اسمه وزمنه، وتحدثت عن كتابه بشكل عام، وذكرت المحققين الذين كان لهم فضل إخراج هذا الكتاب إلى القارئ الكريم، وذكرت أن هذا الكتاب ما يزال بحاجة إلى البحث والدراسة، كي تضاء جميع جوانبه.

وأما الباب الأول فقد خصصته للأسماء، وقسمته إلى ستة فصول، ناقشتُ فيه أبنية الأسماء في اللغة العربية، وبينت فيه كيف ينظر ابن المؤدب إلى الأسماء، من خلال عرض آراء ابن المؤدب على كتب الصرف العربي القديمة والحديثة التي تيسرت لدي، ووجدت أوجه تشابه وأوجه اختلاف، حاولت أن أدرسها وأفسرها، علماً بأن دراسة الاسم، تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، لكنني اخترت ما تميز به ابن المؤدب من

العلماء، واخترت ما يمكّن القارئ، من التعرف إلى جوانب التفكير الصرفـــي عنـــده، وقسمت هذا الباب إلى ستة فصول، على النحو الآتي:

الفصل الأول في أبنية الأسماء، وهو يتحدث عن عدة الحروف التي يكون عليهـــا الاسم، وأن الأسماء قسمان: مجرد ومزيد، وأن التصور النظري للاسم الثلاثي المجرد، أن يكون له اثنا عشر بناءً بحسب حركة الفاء والعين، وأن العرب لم تستخدم إلا عشرة أبنية فقط، وذكرت الأسماء التي تكون على حرف واحد وهي الضمائر، التي لا يدخلها التصريف، لكن الأسماء الأخرى التي يدخلها التصريف لا تكون على حـــرف واحـــد، وبينت في المجرد والمزيد الحروف الأصلية التي تعد الجذور الأساسية لبنيـــة الاســـم، والحروف المزيدة، التي تدخل على الأصلية، وكنت أبين رأي ابن المؤدب وأشرحه من خلال مقارنته بكتب الصرف المتاحة لدي؛ محاولاً أن أبين وجهة نظر المحدثين، لكـــي أخرج بتصور عن طريقة التفكير الصرفي عند هذا العالم.

وأما في الفصل الثاني، فقد تحدثت عن المصدر، وذكرت تعريفه، والعله التي من أجلها سمي المصدر مصدراً، وقد أشرت إلى اختلاف بين البصريين والكوفيـــون فـــي مسألة أن المصدر أصل للفعل، أو هو مشتق منه، وقد لاحظت أن ابن المـــؤدب يميـــل إلى الرأي الكوفي، فهو يعتقد أن المصدر صدر عن الفعل، ثم بينت العلة التي من أجلها سمي ابن المؤدب المصدر مصدراً، فلابن المؤدب في هذه القضية، رأي خـــاص، ثـــم عمدت إلى كتب الصرف وجمعت منها أوزان المصادر المختلفـــة، وذكـــرت أن هـــذه المصادر عديدة، بحيث عدّها بعضهم سماعية، وذكرت اختلاف العلماء في هذه القضية، ثم تحدثت عن أسلوب ابن المؤدب في دراسة المصدر، فقد درسه في موطنيـــن، الأول درس فيه المصدر بشكل عام، والثاني درس فيه ابن المؤدب مصادر الأفعال المعتلـــة، وكنت أقارن آراءه بآراء ما توافر لدي من آراء العلماء القدامى والمحدثين.

وأما الفصل الثالث فقد تحدثت فيه عن المشتقات، فذكرت رأي ابن المـــؤدب فـــي اسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم التفضيل، وقد اخترت هـــذه المشـــتقات لأن آراء ابن المؤدب تختلف فيهما عما غيرها عند العلماء السابقين، وأما اسم المفعول فلما طال فيه الكلام لكثرة الآراء فيـــه، فقد خصصته بفصـــل خـــاص، هـــو الفصـــل الخامس، أما المشتقات التي ذكرتها فكنت، أفصل فيها برأي ابـــن المـــؤدب، وأشـــرح

المصطلحات الخاصة التي يتعامل بها ابن المؤدب خاصة، والكوفيون عامة، من نحو إطلاقهم اسم (الدائم) على ما يسميه البصريون اسم الفاعل، وحاولت أن أعرض لرأي ابن المؤدب خاصة وآراء ما تيسر لي من العلماء القدامى والمحدثين في نحو الهمزة في اسم الفاعل الأجوف، وحذف الياء من اسم الفاعل المنقوص من (قاضٍ) إذا كان منوناً في الرفع والجر، ثم بينت أسلوب ابن المؤدب في المشتقات، حيث ذكرها تحت عنوان (النعوت)، وذكرت رأي ابن المؤدب في خلاف البصريين والكوفيين في أن (فعيلاً) تكون بمعنى مفعول، وتكون بمعنى فاعل، وتعرضت لقضايا عديدة في هذا الفصل.

وأما الفصل الرابع: فقد خصصته لاسم المفعول، وكنت قد فصلت اسم المفعول عن المشتقات الأخرى، وذلك لكثرة الآراء الصرفية التي أتى بها ابن المؤدب في هذا الموضوع، وبداية تحدثت عن العلاقة بين اسم المفعول والفعل المضارع، ثم تحدثت عن صوغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي، وعن صوغه من غير الثلاثي، وقارنت ما قال به الصرفيون بآراء ابن المؤدب، فوجدت أنه بداية يطلق اسم (الفعل المقيم)، على ما يسميه البصريون (اسم المفعول) وقد جاء حديث ابن المؤدب عن (اسم المفعول) في سياق حديثه عن الفعل المبني للمجهول، كقولنا: (فُعِل) فهو (مفعول)، وقد عرضت في هذا الفصل لرأي ابن المؤدب في صوغ إسم المفعول من الفعل اللازم، وهو ما يسميه ابن المؤدب (الموصول)، وكان ابن المؤدب يوافق العلماء حيناً ويخالفهم حيناً آخر، كما ظهر في حديثه عن وزن (فَعُول) بمعنى (مَفعول) كقولنا رسول بمعنى مرسول، وكنت على عادتي أعرض آراء ابن المؤدب على المحدثين، وآرائهم في الساميات لحل كثير من المعضلات الصرفية، وفصلت القول في اسم المفعول من الثلاثي الأجوف، وذكرت رأي ابن المؤدب الذي يتعارض مع كثير من البصريين والكوفيين، فهو يذكر أن العرب تسقط الواو مرة، وتثبتها مرة أخرى في الفعل الأجوف الواوي نحو مسك (مدُوف) ومسك (مدْوُوف)، ثم لاحظت أن ابن المؤدب يخالف العديد من النحويين في أي الواوين تحذف، ثم عرضت هذه القضية وغيرها على المحدثين، فوجدت أن ابن المؤدب في تحليلاته الصرفية يوافقه بعض المحدثين في هذه

الأيام، ثم وضحت آراء ابن المؤدب في اسم المفعول البائي العيـــن، مستأنســاً بــرأي المحدثين.

الفصل الخامس المبهمات درست في هذا الفصل بعضـــاً مــن ضمــائر الرفــع المنفصلــة، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وقد بينت في هذا الفصـــل وجهــة نظر ابن المؤدب، التي تطابق وجهة النظر عند العلماء، في سبب تسمية هذه الأســماء "المبهمات"، لأنها تطلق على أي شيء مبهم أصلاً، فقولك: "هذا" مثلاً، يمكن أن يراد به إنسان أو حيوان أو نبات، أو أي شيء آخر، ولذلك جاءت هذه التسمية، وقد لاحظت أن ابن المؤدب، كان يأخذ مرة بالرأي البصري، ومرة يأخذ بالرأي الكوفي، مـــن خــلال منهج خاص لــه، يميزه عن غيره من العلماء، ولكي أتوصل إلى تحليل آرائـــه، فقــد كنت بعد أن أذكر رأي العلماء القدامى – أحوال أن أدرس رأي المحدثين، وكنت ألجــأ إلى ما توافر لدي من كتب في الساميات، لحل ما كان يواجهني من مشكلات صرفيــة، من نحو مشكلة الأصل في الضمير "أنا" فكنت أبين ما قالـــه البصريــون، ومــا قالــه الكوفيون، ثم أنطلق إلى ما قاله المحدثون، من أجل تفسير رأي ابن المؤدب، وشـــرح جوانب رأيه، وكنت أخلص إلى حكم أصدره على رأي ابن المؤدب، مــن خــلال مــا يظهر لي من آراء العلماء القدامى والمحدثين، الذين توافرت لدي.

وأما أسماء الإشارة في هذا الفصل: فقد ذكرت تعريفها، وذكرت رأي العلماء في سبب جعلها من الأسماء المبهمة، ثم ذكرت أسماء الإشارة التي درسها ابن المؤدب، وبينت في هذا الفصل أن ابن المؤدب لم يكن يرمي إلى أن يستقصي هذه الأسماء، بــل كان يذكر أمثلة منها ونماذج، وكنت آخذ هذه الأمثلة التي ذكرها ابن المؤدب، فأدرسها من خلال رأي العلماء القدامى والمحدثين، ورأيت اختلافات بيّنة بين رأي ابن المؤدب ورأي غيره من العلماء، من خلال ذكره للغات لم يذكرها غيره من العلماء في أســماء الإشــارة، وقد ذكرت أن سبب هذه الظاهرة أن ابن المـــؤدب كــان متــأثراً بمنهــج الكوفيين، ومعروف أنهم كانوا يأخذون بكل ما أثر عن العرب، ويعدونه لغة من لغــات العــرب، وذلك من نحو ما ذكره ابن المؤدب في تنوين اسم الإشارة "هــؤلاء"، ومــن خلال ما ذكره أيضاً من لغات واستعمالات في اسم الإشارة "هذه"، فكان يذكر لغات لــم يشر إليها غيره من العلماء الذين درستهم، وقد ذكرت أن ابن المؤدب نفسه كان يذكــر

بعض اللغات ويعلق عليها بأنها شاذة، وقد حاولت أن أدرس هذه الظواهر، لكي أتوصل إلى طريقة التفكير الصرفي عند هذا العالم، وذكرت أن أسلوب ابن المؤدب، ينسجم وعلم اللغة الحديث، ومع المنهج الوصفي، الذي يحاول أن يدرس الظاهرة من جميع جوانبها، وقد ذكرت في هذا الفصل أن ابن المؤدب كان أحياناً يذكر عدداً كبيراً من اللغات، والاستعمالات اللغوية للاسم الواحد من أسماء الإشارة، بحيث كان يتميز من كتب الصرف، والتي ما كانت تذكر العدد نفسه الذي يذكره ابن المؤدب، فأشرت إلى هذه القدرة التي كان يجليها ابن المؤدب في هذا الكتاب، ومما يجدر ذكره أن عودتي إلى كتب الساميات كانت تساهم في حل عدد من المعضلات الصرفية، من نحو ما قمت به من دراسة اسم الإشارة (تلك)، ومحاولة التعرف إلى اصل هذا الاسم، من خلال دراسته في الحبشية والآرامية.

وأما الفصل السادس فقد خصصته لبحث التصغير، وقد اخترت هذا الفصل من مظانة، لأن ابن المؤدب لم يفرد له باباً خاصاً، بل جاء ذكره في سياق موضوعات أخرى، فقد ذكر ابن المؤدب كلمة (آية) وناقش موضعها من المشتقات، وذكر أنها على وزن (فاعلة) فصغروها على (أُيَّة) كما صغروا (فاطمة) على (فُطَيْمة)، وذكر ابن المؤدب التصغير في سياق حديثه عن سقوط الواو في نحو (عدة)، وأشار أن الواو تعود في التصغير، فيقال (وُعَيْدة)، ومن هنا أحببت أن أنبه إلى هذا الجانب من جوانب التفكير الصرفي عند ابن المؤدب، وهو ذكره للتصغير، ذكراً عابراً، وعلى عادتي قمت بعرض أفكاره على من توافر لدي من العلماء القدامى من جهة، والمحدثين من جهة أخرى.

وأما الباب الثاني من هذه الدراسة فقد خصصته للأفعال، وقسمته إلى خمسة فصول، على النحو الآتي:

الفصل الأول: تحدثت في هذا الفصل عن الفعل من حيث الصحة والاعتلال، ثم فصلت القول في الفعل الصحيح، ووضحت طريقة التفكير الصرفي عند ابن المؤدب، فوجدته يختلف عما عهدناه في الصرف العربي، فابن المؤدب يقسم الفعل الصحيح إلى ثلاثة أقسام: صحيح سالم ظاهر، وصحيح مضاعف، وصحيح مفكوك، وشرحت ما يقصده ابن المؤدب بهذه المصطلحات وقد لحظت أنه لا يعد المهموز من أبواب

الصحيح، بل وانه يعد المهموز نوعاً خاصاً من أنواع الفعل، فالفعل عند ابن المؤدب صحيح ومعتل، ومهموز، وقد بينت في هذا الفصل أن ابن المؤدب يختلف في كتابه عن غيره من العلماء في المصطلح، وفي التعليل، وفي تقسيمه للأبواب الصرفية، وهذا الفصل يشمل كثيراً من مصطلحات ابن المؤدب الصرفية.

أما الفصل الثاني فقد كان للنوع الأول من الفعل المعتل، وهو (المثال)، وفي هذا الفصل، قمت بتعريف (المثال)، وقمت باستخلاص أوزان الماضي والمضارع منه، على نحو ما ذُكرت في كتب الصرف، وناقشت سقوط الواو من المضارع في نحو (يعد)، وخلصت إلى الحكم العام في علة سقوطها، وذكرت رأي ابن المؤدب، الذي يرفض رأي جميع السابقين له، ولا يأخذ إلا برأي الفراء، وهو أنّ الواو تسقط من مضارع المثال المتعدي، إذا كانت الصفة منه على وزن (فاعل)، ثم وازنت الآراء المختلفة، ثم عرضتها على من توافر لدي من المحدثين، ثم ذكرت اللغات في الفعل (يوْجل)، ولاحظت أنه لا يذكر إلا ثلاث لغات في هذا الفعل، هي نفسها التي ذكرها سيبويه، في حين أن ابن يعيش وغيره ذكر أربع لغات، ثم درست هذه اللغات جميعاً من منظور حداثي، يساعدني في فهم جوانب التفكير الصرفي عند ابن المؤدب، وذلك من نحو تفسير عدم سقوط الياء من نحو (تَيْعر) و (تَيْسر).

أما الفصل الثالث فقد كان للنوع الثاني من الفعل المعتل، وهو الفعل الأجوف، وقد ذكرت في هذا الفعل أن ابن المؤدب يختلف في المصطلح فهو يسمي (الأجوف) (المنقوص)، وقد شرحت علة هذه التسمية، ثم ذكرت أوزان الماضي والمضارع من الأجوف، على نحو ما وردت عند العلماء وثم عرضتها على ابن المؤدب فوجدت أنه يخالفهم مرة ويوافقهم مرة، ومما خالف فيه عامة العلماء هو نظرته للفعل (باع يبيع) فهو يرى أنه من وزن (فعِل يفعِل) بكسر العين في كليهما في حين يرى سيبويه وابن جني وابن يعيش وغيرهم أنه من وزن (فعل يفعِل) بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، وقد بينت في هذا الفصل أن ابن المؤدب يأخذ برأي الكسائي الذي يختلف عن البصريين بشكل عام، وقد تعرضت لرأي المحدثين في هذه القضية، وشرحت وجهة نظرهم في مراحل تطور الأفعال الجوفاء، لأن فهم هذه المراحل قد يؤدي إلى حل كثير من معضلات علم الصرف، وقد استعنت بالكتابة الصوتية لتوضيح الفكرة التي أدرسها، وذكرت في هذا الفصل (موضوع الإمالة) فقمت بتعريف الإمالة،

وذكرت أسبابها على نحو ما وردت عند العلماء السابقين، ثم قارنتها برأي ابن المؤدب، فوجدته على عادته يوافقهم مرة، ويخالفهم مرة، وقد وضحت رأي ابن المؤدب في أن الإمالة ليست من لغات العرب المعروفة، فعمدت إلى كتب القراءات من جهة، وإلى آراء ما توافر لدي من قدماء ومحدثين، فرددت على ابن المؤدب، وذكرت أصالة الإمالة في القراءات، وفي لغة العرب في استخداماتهم اللغوية اليومية.

ودرست في هذا الفصل أيضاً المبني للمجهول من الأفعال الجوفاء، ووضحت طريقة تفكير ابن المؤدب فيه، ولا سيما في لغة (بُوْع) (وخُوْف) بإخلاص الضمة، وهنا عمدت أيضاً إلى آراء المحدثين، وتحدثت عن إسناد الفعل الأجوف إلى الضمائر، وتعرفت إلى اسلوب ابن المؤدب في نحو حذف الواو من الفعل الواوي إذا اسند إلى واو الجماعة نحو (قُلْتُ) وغيرها.

وأما الفصل الرابع فقد خصصته للنوع الثالث من أنواع الفعل المعتل وهو الفعل (الناقص)، فقمت بعرض آراء العلماء فيه وفي سبب التسمية، ثم قارنتها برأي ابن المؤدب، فوجدته على عادته يختلف في المصطلح، وفي طريقة التفكير، ثم درست الواوي من هذا النوع، واليائي، ووضحت رأي العلماء من جهة، ورأي ابن المؤدب من جهة أخرى في الوزن (فَعَلَ يَفْعَلُ) بفتح العين في كليهما، وبينت أن هذا الوزن يستخدم في الأصوات الحلقية، أما عن فكرة الأصل في صوت العلة في هذا النوع، فقد بينت أن الفعل المنتهي بألف يكون الأصل في ألفه إما الواو وإما الياء، وقمت بتوضيح طريقة ابن المؤدب الصرفية، وقمت بدراسة الأفعال الناقصة من متطور حدائي، لكي يساهم هذا المنظور في توضيح جوانب التفكير الصرفي عند ابن المؤدب، ثم تحدثت في هذا الفصل عن إسناد هذا الفعل إلى الضمائر، وما يحدث على صوت العلة من تغير.

وأما الفصل الأخير في هذه الدراسة فقد خصص لدراسة الفعل من حيث دلالته الزمنية، وذكرت أن ابن المؤدب يختلف عن الاتجاه العام في الصرف العربي في هذا الفصل، فابن المؤدب لا يعدّ فعل الأمر من أقسام الأفعال، وقد فصلت القول في ذلك، ذاكراً رأي العلماء فيه، ومقارناً رأي ابن المؤدب مع آرائهم التي استطعت أن أتوصل إليها، وقد ذكرت الأقسام التي ذكرها ابن المؤدب وفصلتها من نحو تقسيمه للماضي على أنه (نص) و(ممثل) و(راهن).

وبينت نظرة ابن المؤدب إلى الفعل من منطور زمني، فقد قسم الفعل إلى قسمين، ماض ومضارع وذكرت الأسماء التي أطلقها على الفعل فهو يُسمي الماضي: ماضياً وواجباً وعائراً ومعرى، وقمت بتوضيح ذلك، وبعرض آرائه في نظرته العامة إلى أقسام الفعل من حيث الزمن.

ومما تجدر الإشارة إليه أن إخراج هذه الدراسة على هذا النحو، ما كان ليتم، لولا متابعة أستاذي الجليل الدكتور يحيى عبابنة، الذي كان له فضل الإشراف والتوجيه، وحسن المتابعة والرعاية، والعمل الصادق على تقويم ما اعوج فيها، حيث أشغلته بمتابعة دراستي في الجامعتين اليرموك ومؤتة، وكنت أسهر معه الليل الطويل في صحبة علمية متميزة، نهلت فيها من علمه ومن أسلوبه، ومن نقداته وتوجيهاته، فله عليَّ فضل كبير، أرجو أن يجد ثوابه في ميزان أعماله، يوم توزن الأعمال.

والشكر الخاص أيضاً للدكتور محيي الدين رمضان، الذي أرشدني ووجهني وأسدى إلي نصائحه الحكيمة، وعلى قبوله مناقشة هذه الدراسة، التي ستفيد من ملحوظاته القيمة، وتوجيهاته الكريمة، والشكر أيضاً موصول للدكتور علي الحمد على قبوله مناقشة هذه الرسالة وعلى توجيهاته السديدة وملحوظاته التي ستغني هذا البحث وتوجهه، وأشكر أيضاً الدكتور عبد القادر مرعي الخليل، الذي تلطف بقبول مناقشة الرسالة، وستجد ملحوظاته القيمة طريقها إلى هذا العمل.

والله أسأل العفو والمغفرة، وأن يصفح عن زلات قلمي وتفكيري، وهو مولانا ونعم النصير.

التمهيد:

ابن المؤدب:

ما زال الغموض يكتنف ابن المؤدب، فالمعلومات لدينا عنه قليلة، واسمه القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، لم تذكره كتب التراجم التي بين أيدينا، والذي نعرفه أن له كتاباً واحداً، هو الذي ندرسه الآن وهو "دقائق التصريف" جاء في خاتمته أن مؤلفه فرغ منه صبيحة يوم الخميس لثمان خلون من ذي الحجة، في ولاية الأمير أبي محمد نوح بن نصر مولى أمير المؤمنين سنة ثمانٍ وثلاثين وثلاثمائة.

وقد قام المجمع العلمي العراقي بنشر هذا الكتاب عام سبعة وثمانين وتسعمئة وألف، بتحقيق الأساتذة أحمد ناجي القيسي، وحاتم الضامن وحسين تورال، وقد حوى هذا الكتاب قضايا صرفيه ونحوية هامة، ومختلفة كل الاختلاف عن المناهج التي وقف عليها النحاة في حدود ما نعلم، وتبدو ذروة هذا الاختلاف في المصطلح وطريقة التفكير الصرفي، فله أسلوب خاص، ومصطلح متميز لم يستخدمه العلماء القدماء في ما نعلم، وأحياناً يميل ابن المؤدب لاستعمال مصطلحات الكوفيين، فهو مثلاً يستخدم مصطلح (الواقع) (وغير الواقع)، للتعبير عما يقصده البصريون بقولهم (المتعدي) و (غير المتعدي)، ومعروف أن مصطلح (الواقع) (وغير الواقع) من مصطلحات الكوفيين، وأعتقد أن ابن المؤدب كان متأثراً بأصحاب علم الكلام، ويظهر هذا التأثر باستخدام أسلوب (الفنقلة)، وهو الذي تستخدم فيه طريقة (فإن قال قائل، قيل:)، وكذلك يظهر تأثره في المصطلحات: فهو يقسم الفعل الماضي إلى ثلاثة أنواع، منها ما يسميه ابن المؤدي (النص)، ويفسره بأنه "ما وافق لفظه لفظ الماضي، ومعناه معناه"[1]، وقد عثرت على مصطلح النص في كتاب التعريفات للجرجاني حيث قال: "النص ما لا يحتمل إلا معنى واحداً، وقيل: ما لا يحتمل التأويل"[2].

وواضح أن علاقة قوية تربط بين المعنيين، فالفعل إذا كان لفظة لفظ الماضي، ومعناه معناه، لا يحتمل التأويل لأنه واضح الدلالة لا يحتمل إلا معنى واحداً هو الدلالة على الزمن الماضي.

---

[1] دقائق التصريف١٧

[2] التعريفات ٢٦٩

والحقيقة التي تظهر في هذا الكتاب أن مؤلفه اعتمد في المصطلح، وفي طريقة التفكير في جانب منه على علماء مشهورين ذكر منهم الكسائي[1] والفراء[2] بشكل خاص، ومنهم عبد الله بن مسلم بن قتيبة[3] وابن الأنباري[4] وسيبويه[5] والخليل وغيرهم، وإن كان في جانب آخر منه متفرّداً، ربما لا نجد له نظيراً في الكتب التي نعرفها.

إن من الصعب أن نحدد المدرسة التي ينتمي إليها ابن المؤدب، فقد كان يميل مرة نحو الكوفيين ويخالف البصريين، وكان يميل مرة نحو البصريين ويخالف الكوفيين، وكان مرةً يخالف المدرستين معاً، مما يجعلنا نحكم عليه، بأنه شخصية مستقلة في التفكير الصرفي، وانه يتفرد في كثير من القضايا، فيقدم آراء طريفة، وبعض هذه الآراء قد تكون مخالفة للمنهج العلمي السليم، وذلك عندما فسر علة وجود الهمزة في فعل الأمر، فقال: "وإنما خُصت هي بالزيادة من بين سائر الحروف المعجمة، لتواضعها لله عز وجل، ولأنها أخف الزيادات، ,إحكاماً للصوت"[6].

لقد استخدم ابن المؤدب مصطلحاته، وتحددت دلالتها عنده، فهو يذكر هذه المصطلحات وكأنها شيء ثابت معروف لدى القارئ، وهذا يدل على أن هذه المصطلحات كانت مستقرةً في عصره، وأنه يصدر عن فكر صرفي مستقل وناضج، لكن النحويين بعده لم يكثروا من ذكر هذه المصطلحات التي ذكرها ابن المؤدب، وإن كان ذكرها بعضهم، وقد وجدت أن ابن فارس، كان يستخدم بعض هذه المصطلحات التي ذكرها ابن المؤدب، مثل مصطلح (الراهن)، وهو أحد أقسام الفعل عند ابن المؤدب[7]، قال فيه ابن فارس: "الفعل يأتي بلفظ الماضي، وهو راهن أو مستقبل"[8]،

---

[1] انظر دقائق التصريف ٢٥٥

[2] انظر المرجع السابق ٢٩٩

[3] انظر المرجع السابق ١٩

[4] انظر المرجع السابق ١٩

[5] انظر المرجع السابق ٢٦

[6] انظر المرجع السابق ٩٩

[7] انظر المرجع السابق ١٧

[8] الصاحبي لابن فارس ٣٩٥

ومعلوم أن ابن فارس توفي عام خمسة وتسعين وثلاثمئة للهجرة. فهو قريب من ابـــن المؤدب من معاصريه.

وبسبب قلة المعلومات عن ابن المؤدب، وقلة المعلومات عن المصطلـــح عنـــده، كانت هذه الدراسة صعبةً جداً، إذ إننا لم نقع على كتاب قديم أو حديـــث يـــدرس هـــذا الكتاب، أو يلقي الضوء على مؤلفه مما – لو كان – لأنار – لنا بعض مجاهله، وسهل بعض صعوباته، وقد جار هذا البحث ليكون خطوةً على طريق تقديم هذا الكتاب إلـــى القارئ تقديماً يسهل صعابه، ويفتح أبوابه، وبالله التوفيق.

الباب الأول

في الأسماء

الفصل الأول

"أبنية الأسماء"

أبنية الأسماء

يبحث موضوع أبنية الأسماء، في أوزانها وفي حروفها من حيث إنها ثلاثية، والثلاثي أكثر الأبنية استعمالاً، ومن حيث إنها رباعية أو خماسية بحروف مزيدة أو بحروف أصلية، فالبناء هو (قالب) تصب فيه حروف الكلمة، ويعطي الكلمة صورتها وشكلها.

وتكون الأسماء في العربية على حرف واحد، وتكون على أكثر من حرف، والذي يكون على حرف واحد هو من الأسماء التي لا يدخلها التصريف من نحو الضمائر أما الأسماء التي يدخلها التصريف فهي الأسماء الظاهرة، وهذه لا تكون على حرف واحد، وفيها يقول سيبويه: "واعلم أنه لا يكون اسم ظاهر على حرف أبداً"[1]، وقد فسر ابن المؤدب هذه الظاهرة بقوله: "أعلم أن الاسم الظاهر لا يكون على حرف واحد، لأن أقل الكلام حرفان: حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، ولا يتأتى هذا في الحرف الواحد[2]، وواضح أن العربية لا تستخدم الاسم الظاهر من حرف واحد لأنهم وفقاً لرأي العلماء بحاجة إلى حرفين على الأقل، واحد يبدأ به الكلام، والثاني لكي يُوقف عليه الكلام، وقد فسر بعض الباحثين سبب هذه الظاهرة في اللغة العربة بأنها محاكاة لأصوات الطبيعة، وأصوات الطبيعة عادة ما تكون من صوتين متحرك فساكن[3]، أما ما ورد عند العرب من وجود اسم ظاهر على حرف واحد نحو قولهم: (اسقني ما)، فهذا إنما جاء بسبب ميل الناطقين إلى الاقتصاد بالجهد العضلي أثناء النطق[4].

لكن الحال يختلف في الضمائر، فالضمائر قد تكون من صوت واحد، وفي ذلك يقول ابن المؤدب: "والمكني قد يكون بحرف واحد، نحو الكاف في ضربتك، والهاء في ضربه، والياء في ضربني"[5]، وهذه الظاهرة ممكنة في الضمائر، لأن حرف الابتداء يكون من الكلمة السابقة لهذا الضمير، هذا مع ملاحظة أن ما يقصده ابن المؤدب في قوله (المكني) هو ما يسميه البصريون (الضمير)، ولا فرق بين المضمر والمكني، فهما

---

(1) الكتاب ٤/٢١٨

(2) دقائق التصريف ٣٩٥

(3) انظر في تصريف الأسماء ٨٢-٨٣

(4) انظر أبنية الاسم الثلاثي الأصل صوتياً ولهجياً ٧-٨

(5) دقائق التصريف ٣٩٥

من قبيل الأسماء المترادفة، ومعناهما واحد، لكن البصريين يستخدمون مصطلح (الضمير)، بينما يستخدم الكوفيون مصطلح المكني[1].

المجرد والمزيد:

يعرف المجرد بأنه ما كانت جميع حروفه أصلية لا يسقط منها حرف في أي تصريف من تصاريف الكلمة، ويعرف المزيد بأنه ما زيد فيه على حروفه الأصلية حرف واحد أو أكثر من حرف[2]، والأسماء المجردة تكون ثلاثية ورباعية وخماسية، لا تتعدى ذلك، وتكون الأسماء المزيدة رباعية وخماسية، وسداسية وسباعية، ولا تتعدى سبعة الحروف، ويفصل هذه الأقسام ابن المؤدب بقوله: "اعلم أن أقل الأسماء والأفعال أصولاً بنات الثلاثة"[3]. هذا عن المجرد الثلاثي، أما عن المجرد الرباعي فيقول: "فتكون الأسماء والأفعال على أربعة حرف، ليس فيها زائد[4]، وأما عن المجرد الخماسي فيقول: "وتكون الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها"[5].

وتشير كتب الصرف إلى أن ما يكون ثلاثياً، يزاد عليه حرف فيصبح رباعياً، نحو "إصبع" وجذوره الأصلية الصاد والباء والعين، ويزاد عليه حرفان فيصبح خماسياً نحو "قاموس" ومنها ما يزاد عليه ثلاثة أحرف فيصبح سداسياً نحو (تماثيل)، كما يمكن أن يزاد عليه أربعة أحرف فيصبح سباعياً نحو (اشهيباب)[6].

وقد يكون المزيد رباعياً، فيزاد عليه حرف فيصبح خماسياً، إلى أن يصبح سباعياً، وقد يكون المزيد خماسياً فيزاد عليه حرف فيصبح سداسياً، نحو (خَنْدَريس)، فالياء فيه مزيدة، والخماسي لا يصبح سباعياً، فلا يزاد عليه إلا حرف واحد، وفي ذلك يقول سيبويه: "أما بنات الخمسة فتبلغ بالزيادة ستة، نحو (عضرفوط) ولا تبلغ سبعة، كما بلغتها الثلاثة والأربعة، لأنها لا تكون في الفعل، فيكون لها مصدر نحو هذا"[7]، أي أن

---

(1) انظر شرح المفصل ٣/٨٤

(2) انظر الأصول في النحو ٣/١٧٩-١٨٠، والواضح للزبيدي ٢٩٤-٢٩٥، وفي تصريف الأسماء ٧٩-٨٠

(3) دقائق التصريف ٣٧٣

(4) المرجع السابق ٣٧٣

(5) المرجع السابق ٣٧٣

(6) انظر الممتع في التصريف ١/٧٢-١٤٤

(7) الكتاب ٤/٢٣٠، وانظر الممتع في التصريف ١/١٤٥-١٦٣

الاسم الخماسي الأصل لا يصبح سباعياً أبداً، لأنهلا يوجد فعل خماسي الأصول، وابن المؤدب يؤكد ذلك بقوله: "ولا يكون فعل من بنات الخمسة أبداً"[1].

أولاً: أبنية المجرد:

١- الثلاثي المجرد:

تصاغ أبنية الاسم الثلاثي اعتماداً على حركة الفاء والعين من الاسم، فللفاء ثلاث حركات هي الضم والفتح والكسر، ولا يوجد في الفاء سكون لأنه لا يُبدأ بساكن، وللعين أربع حركات هي الضم والفتح والكسر والسكون، فالتصور النظري أن يكون للاسم الثلاثي اثنا عشر بناءً، هي حاصل ضرب ثلاثة في أربعة، إلا أنه أهمل من هذا المجموع بناءان هما: (فُعِل) و (فِعُل) بالضم والكسر في الوزن الأول، وهو مرفوض في الأسماء، لأنه خاص بالفعل المبني للمجهول، وبالكسر والضم في لثاني وقد أهمل لصعوبة الانتقال من كسر إلى ضم، فلم يبق إلا عشرة أبنية، يمكن[2] أن نقسمها على ثلاث مجموعات بحسب حركة الحرف الأول هكذا:

المجموعة الأولى:

المفتوحة الفاء، وتضم أربعة أبنية هي: فَعُل نحو: صَقُر، وفَعَل نحو فَرَس، وفَعُل، نحو رَجُل، وفَعِل نحو كَتِف.

المجموعة الثانية:

المضمومة الفاء، وتضم ثلاثة أبنية هي: فُعُل نحو قُرُط، وفُعُل نحو عُنُق، وفُعَل نحو صُرَد.

---

(١) دقائق التصريف ٣٧٣

(٢) انظر الكتاب ٤/٢٤٢-٢٤٤، والواضح للزبيدي ٢٩٦-٢٩٧، والممتع في التصريف ١/٦١-٦٢

المجموعة الثالثة:

المكسورة الفاء، وتضم ثلاثة أبنية هي: فِعِل نحو إِبِل، وفِعَل نحو عِنَب، وفِعْل نحو جِذْع.

أما ابن المؤدب فلم يذكر هذه الأبنية العشرة، إلا أنه ذكر أمثلةً لأبنية الثلاثي[1]، ولم يقصد أن يستقصي هذه الأبنية فذكر: بَكْر، وعِدْل، وجَمَل، وجُمْل، وفَخِذ، وعَضُد، وعِنَب، وأوزانها هي:

١- فَعْل: بفتح وسكون

٢- فَعَل: بفتحتين

٣- فُعْل: بضم وسكون

٤- فَعِل: بفتح وكسر

٥- فَعُل: بفتح وضم

٦- فِعَل: بكسر وفتح

٧- فِعْل: بكسر وسكون

وبمقارنة هذه الأبنية مع ما جاء في كتب الصرف الأخرى، نلاحظ أن ابن المؤدب أغفل ثلاثة أبنية هي (فُعُل) بضم الفاء والعين، و(فُعَل) بضم وفتح، و(فِعِل) بكسر الفاء والعين، وسبب ذلك أنه لم يقصد إلى أن يذكرها كلها، بل أراد أن يمثل لها تمثيلاً، وهذا يظهر من قوله: "والأسماء نحو..."[2] وذكر الأسماء السابقة الذكر.

٢- الرباعي المجرد[3]:

التصور النظري أن يكون للمجرد الرباعي ثمانية وأربعون بناءً، إلا أن كتب اللغة تشير إلى أن العرب لم تستخدم إلا خمسة أبنية هي:

١- فَعْلَل نحو جَعْفَر

٢- فِعْلِل نحو جِهْبِذ

٣- فِعْلَل نحو دِرْهَم

---

(١) انظر دقائق التصريف ٣٧٣

(٢) المرجع السابق ٣٧٣

(٣) انظر الأصول في النحو ٣/١٨١، والواضح للزبيدي ٢٩٦، وفي تصريف الأسماء ٩٠-٩١

٤- فُعْلُل نحو بُرْثُن

٥- فِعَلَّ بتشديد اللام نحو هِزَبْر

ومن الجدير ذكره أن الكوفيين أضافوا بناءً سادساً[١] هو (فُعْلَل) من نحو طُحْلَب، لكن ابن المؤدب، على عادته في هذا الفصل، لم يذكر هذه الأبنية جميعها، بل اكتفى بذكر أمثلة في قوله: "وتكون الأسماء والأفعال على أربعة أحرف ليس فيها زائد، فالأسماء نحو جَعْفَر، وقِمَطْر وسِبَطر، ودِرَفْس، ومثلُ جَعْفر: سَلْهب، وهذه الأشياء من الأربعة تكون أسماء وصفات"[٢]، أي أنه هنا لم يذكر سوى بناءين هما: فَعْلَل، وفِعَلَّ، وذكر أنهما يصلحان للاسم وللصفة، ومن الملاحظ أنه يذكر على البناء الواحد عدة أمثلة نحو (قِمَطْر) و(سِبَطر) و(دِرَفَس) وكلهما من وزن فِعَلَّ، بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام.

٣- الخماسي المجرد:[٣]

المتصوَّر النظري أن يكون للمجرد الخماسي مئةٌ واثنان وتسعون بناءً، هي حاصل ضرب أربع حالات في الثمانية والأربعين بناءً المذكورة للرباعي المجرد ولكن كتب اللغة تشير إلى أن الشائع في الاستعمال خمسة هي:

١- فَعْلَل نحو فَرَزْدَق

٢- فَعْلَلِل نحو جَحْمَرِش

٣- فُعَلَّل نحو قُذَعمِل

٤- فِعْلَلّ نحو قِرْطَعْب

٥- فُعْلَلِل نحو هُنْدَلِع

أما ابن المؤدب فلم يعمد إلى استقصاء هذه الأبنية، بل ذكر أمثلة لها بقوله: "فالأسماء من بنات الخمسة نحو: سَفَرْجَل، وهَمَرْجَل وجِرِدْحَل، وحِنْزَقْر، وتكون

---

(١) انظر الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالة ١٩٢

(٢) دقائق التصريف ٣٧٣

(٣) انظر الأصول في النحو ١٨٤/٣، والممتع في التصريف ٧١/١، والصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالة ١٩٩

الخمسة أسماء وصفات"[1] وهو على عادته يذكر أمثلة، ويورد أكثر من مثال للبناء الواحد.

ثانياً أبنية المزيد.

١- الثلاثي المزيد[2]:

الثلاثي تلحقه زيادة واحدة، وتلحقه زيادتان، وثلاثٌ وأربع، ولكل زيادة أبنية مذكورة في كتب الصرف، ويقول ابن المؤدب في ذلك: "فما زيد على الثلاثة في الأسماء: كوثر، وجدول، وجيئل، فهذا كله ملحق ببناء جعفر، والواو والياء زائدتان فيها"[3]، وهو يشير هنا إلى أن زيادة الحرف جاءت بعد الفاء، ومعروف أن لحرف الزيادة مواضع مذكورة في كتب الصرف[4]، وفيما جاء بعد اللام قال ابن المؤدب: "الألف تلحق في بنات الثلاثة آخراً، فتلحقها ببنات الأربعة، من الأسماء: (مِعْزى) و (أرْطى) (فمعزى) ملحق (بِهِجْرَع)، و(أرطى) محلق (بجعفر)، وهذا أكثر من أن يحصى"[5]، أي أن أصل هذه الأسماء ثلاثي، فلما زيد عليها حرف واحد أصبحت رباعية، وقد ذكر ابن المؤدب مثالين من الرباعي المجرد، وهما (هِجْرع) وهو الأحمق الطويل و(أرطى) وهو شجر رملي[6]، لكي يعلمنا أن هذه الأسماء كانت ثلاثية فلحقت بالرباعي في كافة تصريفاته، وهذا الإلحاق يجعل اللغة واسعة، بما يوجده من أوزان جديدة للاستخدام اللغوي[7]، ومن الجدير ذكره أن للثلاثي الملحق بالرباعي أوزاناً عديدة مذكورة في كتب الصرف، وإلى ذلك أشار ابن المؤدب بقوله السابق: "وهذا أكثر من أن يحصى"[8] واختلف فيه العلماء، فبعضهم عده سماعياً، وبعضهم عدة قياسيا[9].

---

(١) دقائق التصريف ٣٧٣ والجِرْدحل هو الضخم من الإبل والحِنْزَقْر هو القصير الدميم انظر اللسان حِنْزقر ٢١٧/٤

(٢) انظر الكتاب ٢٣٠/٤ والأصول في النحو ١٨٦/٣-٢٢٢ والواضح للزبيدي ٢٩٧

(٣) دقائق التصريف ٣٧٣-٣٧٤

(٤) انظر الممتع في التصريف ٧٢/١

(٥) دقائق التصريف ٣٧٤

(٦) انظر في تصريف الأسماء ٩١ ١١٥

(٧) انظر في تصريف الاسماء ٩٥

(٨) دقائق التصريف ٣٧٤

(٩) انظر في تصريف الأسماء ٩٥ والصيغة الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالة ٢١٥

أما الثلاثي المزيد بحرفين، فقد قال فيه ابن المؤدب: "وقد تلحق الثلاثة بالخمسة نحو عفَنْجج، هو من الثلاثة، فالنون وإحدى الجيمين زائدتان"(١)، أي أن الأصل الثلاثي هو العين والفاء والجيم، وبزيادة النون وتضعيف الجيم أصبح (عَفَنْجج)، والعفنجج هو الجافي الخلق الأخرق(٢).

وأشار ابن المؤدب إشارة عابرة إلى المزيد بثلاثة أحرف، ثم انتقل إلى أكثر ما يبلغه الثلاثي من الزيادة، وهو أن يصبح سباعياً، فقال: "وأكثر ما تبلغ بنات الثلاثة بالزيادات سبعة أحرف نحو مصدر اشهأب، واحمارّ، إذا قلت فيه: اشهيباب واحميرار"(٣)، فأصل الجذر في المصدر الأول هو الشين والهاء والباء، إلا أنه زيد عليه أربعة أحرف أخرى وهي همزة الوصل والياء وإحدى الباءين والألف، وبذلك يصل الثلاثي إلى منتهاه في الزيادة(٤).

٢- الرباعي المزيد:

يزاد الاسم الرباعي بحرف واحد فيصبح خماسياً، وبحرفين فيصبح سداسياً وبثلاثة فيصبح سباعياً، وللحروف المزيدة مواقع خاصة في الاسم، فتقع قبل الفاء، وتقع بعدها، وهذه المواطن مذكورة في كتب الصرف(٥).

ويعتقد البصريون أن الاسم الرباعي والخماسي، أصلان قائمان بذاتهما، مثل الثلاثي، في حين يعتقد الكوفيون أن الاسم الرباعي والخماسي ليسا أصلين، بل هما مزيدان، فالاسم نحو (جعفر) برأيهم ثلاثي مزيد بحرف، والاسم نحو (سفرجل) ثلاثي مزيد بحرفين، وفي ذلك يقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة"(٦)، وقد لاحظنا أن ابن المؤدب في هذه القضية يميل إلى ما يراه البصريون، فهو يعتقد بوجود الاسم الرباعي، والخماسي، يقول: "فما

---

(١) دقائق التصريف ٣٧٥

(٢) انظر لسان العرب عفج ٦/٣٢٥

(٣) دقائق التصريف ٣٧٥

(٤) انظر الكتاب ٤/٢٣٠

(٥) انظر الممتع في التصريف ١/١٤٥

(٦) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٩٣، والصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالة ١٤٠-١٤١

ألحق من الأربعة بالخمسة (قَفَعْدَد) ملحق بسفرجل"[1]، فهو يقر بوجود الاسم الرباعي، وأن الرباعي يزاد حرفاً فيلحق بالخماسي، ويقول سيبويه في ذلك: "فأما بنات الأربعة فكل شيء جاء منها على مثال (سفرجل) فهو ملحق ببنات الخمسة[2]، فابن المؤدب يلتقي مع سيبويه في أن الرباعي أصل، وأنه إذا زيد عليه حرف يُلحق بالخماسي، وعلى ذلك فإن ابن المؤدب لا يلتزم بالرأي الكوفي، ولا يلتزم بالرأي البصري، وهو وإن كان هنا يميل إلى رأي البصريين، فهو في مجمل آرائه يميل إلى الكوفيين، وفي الوقت نفسه فهو يخالفهم، مما يجعله مختلفاً عن هؤلاء وعن هؤلاء، أي أن له شخصيته العلمية التي مكنته من أن يتفرّد ببعض الآراء .

٣- الخماسي المزيد[3]:

الاسم الخماسي لا يزاد إلا بحرف واحد فيصبح سداسياً، وقد علل القدماء هذه الظاهرة في أن الأسماء الخماسية أصلاً قليلة، وأنها بلغت النهاية بالزيادة، بحروفها الأصلية ولذلك قلت زياداتها[4].

وجاء ابن المؤدب موافقاً لما جاء في كتب الصرف في هذا الموضوع، إذ يقول: "وقد يزاد في بنات الخمسة حتى يكون عددها ستة بالزيادة، ولا يبلغون به السبعة مع الزيادة، لأن الخمسة عندهم غاية الأصول، فلا يحتمل كثرة الزيادات، فما زيد عليه من الخمسة (عضرفوط)، و(عندليب) و(حَندَقوت) ومثل هذا (قبعثرى)، زيدت الألف في آخره لغير التأنيث، لأنه منونة"[5] أي أن الاسم الخماسي وصل إلى غايته في الحروف دونما زيادة، فإذا زيد عليه فإن هذه الزيادة تجعله فعيلاً، ولذلك اكتفوا بأن زادوه حرفاً واحداً، (فعضرفوط)[6] أصله خماسي، زيدت عليه الواو خامسةً فاصبح

---

(١) دقائق التصريف٣٧٥ والقفعدد: القصير انظر اللسان ٣٦٥/٣ قفعد

(٢) الكتاب ٢٩٠/٤

(٣) انظر الكتاب ٣٠١/٤، والأصول في النحو ٢٢٢/٣، والممتع في التصريف ١٦٣/١

(٤) انظر الكتاب ٣٠١/٢، والصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالة ٢٣١

(٥) دقائق التصانيف ٣٧٥

(٦) العضرفوط: دويبة بيضاء ناعمة أنظر الواضح للزبيدي٣٠٠

سداسياً، وقد تزاد الألف سادسة، في نحو (قبعثرى)[1]، إذ إن أصله خماسي، وقد أشار ابن المؤدبّ إلى أن هذه الألف ليست علامة تأنيث، لأنه لو كان مؤنثاً لكان ممنوعاً من الصرف، وسيبويه أيضاً يؤكد ذلك فيقول: "وتكون الألف سادسة لغير التأنيث فيكون الحرف على مثال (فعْلَلَى) وهو قليل، قالوا قبعثرى وهو صفة"[2]، لكن ابن المؤدب بذكر دليلاً على أن هذه الألف ليست علامة تأنيث، فلو كانت علامة تأنيث، فإن الاسم لا يذكر، ولما جاء هذا الاسم منوناً دل على انه لا ينتهي بألف التأنيث المقصورة.

---

(1) انظر الكتاب ٣٠٣/٤، والأصول في النحو ٢٢٢/٣، والممتع في التصريف ١٦٤/١، والقبعثرى هو الجمل الضخم انظر اللسان ٧١/٥ قبعثر

(2) الكتاب ٣٠٣/٤

الفصل الثاني

"المصدر"

المصدر

تعريف المصدر:

يُعرف المصدر بأنه الحدث المطلق دون تقييد بزمان[1]، أي أنه الاسم الدال على الحدث، دلالة مطلقة مجردة من الزمان والمكان، ومن أي دلالة إضافية، تخرجه إلى دلالة أخرى[2]، فالفعل مثلاً يدل على الحدث والزمن، والصفة تدل على الحدث وعلى الموصوف، لكن المصدر ليس له سوى دلالة واحدة هي دلالة الحدث المطلق.

سبب تسمية المصدر بهذا الاسم:

اختلف العلماء في سبب تسمية المصدر، فمنهم من يرى أنَّه سمي بهذا الاسم، لأنه الأصل، وقد صدر عن هذا الأصل بقية المشتقات، وفي ذلك يقول ابن السراج: "وإنما لقب النحويون، هذه الأحداث مصادر، لأن الأفعال إنما صدرت عنها"[3]، هذا من وجهة نظر البصريين، في حين نجد أن ابن المؤدب، يأخذ بالرأي الكوفي، الذي يرى أن المصدر سمي مصدراً، لأنه صدر عن الفعل، وفي ذلك يقول ابن المؤدب: "وسمي مصدراً لصدوره عن الفعل الماضي، ولأنه متوسط في الصرف مكان الصدر من الجسد"[4]، وهذا يظهر الخلاف بين البصرة والكوفة، فلكل مذهب وجهة نظر، وليس هذا محلاً لمناقشة هذين الرأيين، لكن الرأي الأشهر، أنه إنما سمي مصدراً لأنه إما صدر عنه بقية المشتقات، وإما لأنه صدر عن الفعل الماضي[5]، كما يؤكد ابن المؤدب في غير موقف إذ يقول: "اعلم أن المصدر مشتق من الفعل الماضي، ومأخوذ منه"[6] لكن ابن المؤدب، يشير إلى سبب آخر لتسميته مصدراً، فهو يرى أنه سمي كذلك أيضاً لأنه متوسط في الصرف كما أن صدر الإنسان متوسط في الجسد، وهذه الوسطية إنما جاءت من نظرته للمصدر، على أنه متوسط بين الاسمية والفعلية، يقول

---

(1) انظر اللمع في العربية ٤٨، والمفتاح في الصرف ٥٢، وابنية المصدر في الشعر الجاهلي ٣٦

(2) انظر شرح ابن عقيل ٥٥٧/١، والصرف في مجالس ثعلب ٥٦

(3) الأصول في النحو ٤٠/١، وانظر مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية ١٦

(4) دقائق التصاريف ٤٤

(5) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٦ وانظر الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر ١٦٠-١٦١

(6) دقائق التصريف ٤٤

ابن المؤدب في حديثه عن المصدر: "وليس هو بفعل محض ولا باسم محض"[1]، فلو كان اسماً محضاً لثني وجمع، ولو كان فعلاً لانتفى عنه التنوين، وليس ببعيد أن يكون قصد بالوسطية، مكانته في الصرف المتوسطة، من حيث علاقته بالأفعال، ومن حيث علاقته بالمشتقات الأخرى.

أبنية المصادر:

ذكرت كتب اللغة أبنية المصادر في اللغة العربية، وقسمتها بحسب حركة عين الفعل في الماضي والمضارع، ويمكن لنا أن نبوب ما جمعناه على النحو الآتي[2]:

أولاً: مصادر الفعل المتعدي:

أ- وزن فعَل يَفْعِل: بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع: ومصادر هذا الوزن في الكتب التي رجعت إليها هي:

١- الفَعْل نحو ضرب يضرِب ضَرْباً وهو الأصل.

٢- الفِعْل نحو قالَهُ يقِيلُه قِيلاً، أي فسخه[3].

٣- الفَعَل نحو سرق يسرِق سَرَقاً.

٤- الفَعْلَة نحو غلَب يغلِب غَلَبة.

٥- الفِعلة نحو سرق يسرِقُ سِرقة.

٦- الفَعِل نحو كَذَب يكذِب كَذِباً.

٧- الفِعْلة نحو حمى يحمي حِمْيَة[4].

٨- الفِعال نحو ضرب يضرِب ضِراباً.

٩- الفِعالة نحو حمى يحمي حِماية[5].

١٠- الفَعْلان نحو حرم يحرِم حِرماناً

١١- الفُعْلان نحو غفر يغفِرُ غفراناً

---

[1] دقائق التصريف ٤٤

[2] انظر الكتاب ٤/٥-٥٥، والأصول في النحو ٣/٨٦، والشافية في علم التصريف ٢٦

[3] المعجم الوسيط (قيل) ٢/٧٧٦

[4] حميتُ المريض إذا منعته من الغذاء الضار انظر فعلت وأفعلت ٢٨

[5] انظر ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/٢٢١

١٢- الفَعْلان نحو لَوى يلْوي كتَّانا.

ب - وزن فَعَل يفعُل: بفتح عين الماضي، وضمها في المضارع ومصادره على النحو الآتي:

١- الفَعْل نحو قَتَل يقْتُل قَتْلاً وهو الأصل[١]
٢- الفَعَل نحو حَلَب يحلُب حَلَباً
٣- الفَعَل نحو خَنَق يخنُق خَنقاً
٤- الفُعْل نحو كَفَر يكفُر كُفْراً
٥- الفِعْل نحو قال يقُول قِيْلاً
٦- الفِعْلة نحو شدَّ يشُد شِدَّة
٧- الفِعَال نحو كتَب يكتُب كِتاباً
٨- الفُعْلان نحو شكَر يشكُر شُكْرانا
٩- الفُعُول نحو شكَر يشكُر شكُوْراً
١٠- الفِعالة نحو ختَن يختُن خِتانة[٢]

ج- وزن فعِل يفعَل: بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع، وقد استخرجت منه المصادر التالية:

١- الفَعْل نحو حمِد يحمَد حَمْداً وهو الأصل
٢- الفَعَل نحو عمِل يعمَل عَمَلاً
٣- الفُعْل نحو شرِب يشْرَب شُرْبا
٤- الفَعْلة نحو رحِم يرحَم رَحْمة
٥- الفِعْلة نحو خال يخال خِيْلة
٦- الفَعَلة نحو رحِم يرحَم رَحَمَة
٧- الفِعال نحو سفِد يسْفَد سِفَادا
٨- الفَعال نحو سمِع يسمَع سَمَاعاً

---

[١] انظر شرح ابن عقيل ١٢٣/٢
[٢] انظر المقرب ٤٨٦

٩- الفِعْلان نحو غشي يغشَ غشْيانا

١٠- الفِعَالة نحو نصح ينصَح نَصَاحة

١١- الفِعَالة نحو نكِئَ ينكأ نِكَاءَة

١٢- الفِعْل نحو علِم يعلَمُ عِلْماً[١].

ثانياً: مصادر الفعل غير المتعدي[٢]:

أ- وزن فَعَل يفعِل بفتح عين الماضي، وكسرها في المضارع،

١- الفُعُول نحو جَلَس يجلِس جُلُوساً. وهذا هو الأصل.

٢- الفَعِل نحو حلَف يحلِف حَلِفاً

٣- الفَعْل نحو عجَز يعجِزُ عَجزاً

٤- الفعيل نحو هَدَر يهْدِر هديراً[٣]

٥- الفَعَلان نحو غَلَى يغلِي غليانا[٤]

٦- الفِعال نحو هاج يهيج هِياجا[٥]

٧- الفِعْل نحو حَرَص يحرِص حِرْصا[٦]

ب- وزن فَعَل يفعُل بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع:

١- الفُعُول نحو قَعَد يقعُد قُعُوداً. وهذا هو الأصل

٢- الفَعَال نحو ثبت يثبُت ثَباتا

٣- الفَعْل نحو سكت يسكت سكتا

٤- الفُعْل نحو مكث يمكُث مُكْثا

٥- الفِعْل نحو فسق يفسُق فِسقا

٦- الفِعالة نحو عمَر يعمُر عِمارة

---

(١) انظر المقرب ٤٨٨

(٢) انظر الأصول في النحو ٨٦/٣ والمقرب ٤٨٨ وارتشاف الضرب من لسان العرب ٢٢١

(٣) انظر المقرب ٤٨٨ وارتشاف الضرب من لسان العرب ٢٢١

(٤) انظر المرجع السابق ٤٨٨ وارتشاف الضرب من لسان العرب ٢٢٢

(٥) انظر المرجع السابق ٤٨٨ وارتشاف الضرب من لسان العرب ٢٢٢

(٦) انظر المرجع السابق ٤٨٨

٧- الفِعَال نحو هبَّ يهُب هِبَابا

٨- الفَعَلان نحو نزَا ينزُو نَزَوانا

٩- الفِعْلة نحو فَطَن يفطُن فِطْنة[١]

ج- وزن فعِل بفعَل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع

١- الفَعَل نحو عمِل يعمل عَمَلا

٢- الفَعْل نحو حرِد يحرَد حرْدا

٣- الفَعِل نحو ضحِك يضحَك ضَحِكا

٤- الفُعْلة نحو أدِم يأدَم أُدْمَة

٥- الفِعْلة نحو نَقِم ينْقَم نِقْمَة

٦- الفِعَل نحو شبِع يشبَع شِبَعا

٧- الفِعْل نحو روِي يرْوَى رِيًّا

٨- الفَعَالة نحو شكِس يشكَسُ شَكَاسة

٩- الفُعُولة نحو صهِب يصهَب صُهُوبة

وبالنسبة للحروف الحلقية في الأفعال اللازمة، فإن بعض الكتب ذكرتها في أبواب خاصة نحو[٢]:

١- الفَعْل نحو هدأ يهْدأ هدءاً

٢- الفَعال نحو ذهَب يذهَب ذَهَابا

٣- الفِعال نحو مزح يمزح مِزاحا

٤- الفُعال نحو نبَح ينبَحُ نُباحا

٥- الفُعْلان نحو رجَح يرجَح رُجْحَانا

أما بالنسبة للحروف الحلقية في الأفعال المتعدية، فلها أيضاً أبوابٌ خاصة[٣] من نحو: الفُعَال نحو سأل يسْأل سُؤالا.

---

(١) انظر المقرب ٤٨٨

(٢) انظر المرجع السابق ٤٨٩ ومصادر الأفعال الثلاثية ص٩٥،١٩٧

(٣) انظر المرجع السابق ص٤٨٩

د- وزن (فَعُل)[1]، بضم العين في الماضي، وهو خاص للفعل اللازم[2]:

١- الفُعْل نحو حُسن يحْسُن حُسنا[3]

٢- الفَعالة نحو وسُم يوسُم وَسَامَة

٣- الفَعَال نحو وسُم يوسُم وَسَاماً

٤- الفُعُولة نحو قبُح يقبُح قُبُوحة

٥- الفَعَل نحو كُرم يكْرم كَرَماً

ويجدر بنا أن نذكر هنا، أننا ما أردنا حصر المصدر في هذه الأمثلة التي ذكرناها، لصعوبة هذا الأمر، مما جعل النحاة يقولون إن أوزان المصادر القياسية للماضي الثلاثي جارية على الأغلب، ولا تفيد الحصر، والمقصود بقولهم جارية أي مبنية على الأغلب عليه، وهناك مصادر سماعية كثيرة غير هذه المذكورة في كتب الصرف[4]، وما هذه المصادر التي ذكرناها إلا أمثلة من مصادر اللغة الكثيرة، وقد وجدنا أن العلماء القدامى انقسموا في مسألة قياسية المصدر قسمين[5]:

١- قسم يقرر أن مصادر الأفعال الثلاثية سماعية، وأن القياس لا يضبطها، وفي ذلك يقول سيبويه: "وهذه الأشياء لا تضبط بقياس، ولا بأمر أحكم من هذا، وهكذا مأخذ الخليل"[6]، هذه نظرة وصفية، تؤيدها المادة اللغوية المتوفرة.

٢- قسم حاول أن يجد زمراً قياسية لمصادر الأفعال الثلاثية، وأول من فعل ذلك سيبويه، فقد صنف المصادر بحسب معناها، فمصادر تدل على اللون، ومصادر تدل على المرض، ومصادر تدل على الحرفة[7]، ولكل زمرة وزن خاص، ثم قال أصحاب هذا الاتجاه مثلاً إن وزن (فعَل يفعِل) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع إذا كان متعدياً، فإن مصدره يكون على وزن (فعْل) بفتح فسكن، والحقيقة أن أصحاب هذا الاتجاه أنفسهم يقرون أنَّ أفعالاً كثيرة تخرج عن هذا

---

(١) انظر الكتاب ٤/٢٨ والمقرب ٤٨٩ والنحو الوافي ٣/١٩٦

(٢) انظر الضياء في تصريف الأسماء ٦١

(٣) انظر معجم تصريف الأفعال العربية ١٣٨

(٤) انظر النحو الوافي ٣/١٩٧ والضياء في تصريف الأسماء ٥٣

(٥) انظر مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية ص١٧٧-١٨٠

(٦) الكتاب ٤/١٥

(٧) انظر الكتاب ٤/١٥

الوزن، فالفعل (سَرَق يسرِق) مصدره (سَرِقة)، وقد خرج عن هذا القياس. وهذه محاولة من محاولات العلماء لضبط المصدر، وربما كان السبب من ورائها تعليمياً[1].

المصدر في دقائق التصريف:

بداية يقرر ابن المؤدب ما قرره النحاة من أنَّ الأصل في المصدر سماعي، فإن ورد فعلٌ ولم نسمع له بمصدر، فإن مصدره يكون على وزن (فَعْل) بفتح فسكون، أو على وزن (فُعُوْل)[2] بضم الفاء والعين، ويقول ابن المؤدب في ذلك: "فالفَعْل مذهب أهل نجد، والفُعُول مذهب أهل الحجاز"[3].

جمع المصادر:

يقول ابن المؤدب في قول الله عز وجل، الحمد لله ربِّ العالمين"[4]: "الحمدُ (فَعْل) لا يجمع، تقول الحمدُ لله كثيراً"[5] فإذا أراد المتحدث الكثرة، استخدم كلمةً تدل على التكثير، وإذا أراد القلة استخدم كلمة تدل على التقليل، ويستشهد ابن المؤدب على هذه القضية بقول الله عز وجل: "لا تدعوا اليوم ثبوراً واحداً وادعوا ثبوراً كثيراً"[6]، فقد دلت الآية الكريمة على القلة بكلمة (واحد)، ودلت على الكثرة بكلمة (كثيراً)، فإن احتج على ذلك بقول الله عز وجل: "إن أنكر الأصوات لصوت الحمير"[7]، ويقول القائل: بعث الخليفة بعثين وبعوثاً، حيث جمع (صوتاً) في الآية الكريمة على أصوات، والصوت مصدر، وثنى (البعث) وجمعه على (بعوث) في قول القائل في العبارة السابقة، فالجواب على ذلك، أن الله عز وجل، لم يُرد جمع المصدر نفسه، ولكنه أراد

---

(1) انظر دقائق التصريف ٤٤، ٤٥

(2) انظر القياس في اللغة العربية ٥١-٥٢

(3) دقائق التصريف ٤٥ وانظر مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ٦٣/١

(4) الفاتحة ٢

(5) دقائق التصريف ٤٥

(6) الفرقان ١٤

(7) لقمان ١٩

أصوات البهائم والناس)[1]، فجمعه لاختلافه، ثم وحد (الصوت)، ولم يجمعه في آخر الآية (لصوت الحمير)، لأنه ليس مختلفاً، وفي ذلك يقولك أبو حيان الأندلسي: "ولما كان صوت الحمير متماثلاً في نفسه، لا يكاد يختلف في الفظاعة أفرد، لأنه في الأصل مصدر"[2]، أما جمع (البعث) على (بعوث) في العبارة السابقة، فلأن المتكلم قصد أجناد، فحسن جمعه، لأنه ليس جمعاً للمصدر نفسه[3]، فإذا كان المقصود جمع أشياء متفرقة جاز الجمع، وإذا كان المقصود المصدر فلا يجوز جمعه، ويستشهد ابن المؤدب على ذلك بجمع كلمة (تكاليف) في قول زهير:

سئمت تكاليف الحياة ومَنْ يعش ثمانين حولاً لا أبالك يَسْأَمِ[4]

فقد جمع زهير كلمة (تكاليف)، لأنه قصد أمور الحياة المختلفة، ولم يقصد المصدر نفسه[5].

أبنية المصدر في دقائق التصريف:

لابن المؤدب أسلوب متفرد، في عرضه للمادة التي يناقشها، وقد يبدو بعض تفرده في طريقة تناوله للمصدر، فقد تحدث عن المصدر في موطنين من كتابه دقائق التصريف، في الموطن الأول تحدّث ابن المؤدب عن المصدر عامة، وذكر كثيراً من أبنيته، تحت عنوان (حكم في جمل المصادر)[6]، وفي الموطن الثاني، تحدث ابن المؤدب: عن مصادر الأفعال المعتلة[7] وذكر أبنيتها، في حديثه عن تلك الأفعال وأحكامها العامة، وهو يوافق العلماء بأن المصدر لا يجمع[8].

---

(1) انظر دقائق التصديق ٤٦

(2) البحر المحيط في التفسير ٤١٧/٨

(3) انظر دقائق التصريف ٤٦

(4) شرح المعلقات السبع ١١٨

(5) دقائق التصريف ٤٦

(6) انظر المرجع السابق ٤٤

(7) انظر المرجع السابق ٢١٨، ٢٥٤، ٢٩٢

(8) انظر شرح ابن عقيل ٥٦٢/١١

وفي ما يلي عرض لأبنية المصدر في كتابه دقائق التصريف.

أولاً: المصدر بشكل عام[1]:

أ- وزن فعَل بفعَل بفتح العين في كليهما:

١- الفَعْل نحو قَطَع يقطَع قطْعا

٢- الفَعَال نحو وذهب يذهب ذَهَابا

٣- الفُعُولة نحو كَلَحَ يكلَحُ كُلُوحة

٤- المَفْعَلة نحو نَفَعَ يَنْفَع مَنْفَعة

٥- الفُعال نحو مَزَح يمزَح مُزاحاً

٦- الفُعْلان نحو رَجَح يرْجَح رُجْحانا

٧- الفَعَلان نحو هدأ يهدأ هَدَآنا

٨- الفُعُول نحو جَحَظ يجْحَظ جُحُوظا

٩- الفَعَالة نحو شَفَع يشْفَع شَفَاعة

١٠- الفِعال نحو طَمَحَ يطمَح طِماحا

١١- الفعيلة نحو نصح ينْصَح نصيحة

١٢- الفُعَالة نحو دَعَب يدْعَب دُعابة

١٣- الفَعِل نحو خَدَع يخْدَع خدِعا

١٤- الفعَالة نحو قَرأ يقرأ قِراءَة

١٥- التَّفْعَال نحو ذَهَب يذْهَب تَذْهَاباً

١٦- المَفْعَل نحو رَفَع يرفَع مَرْفَعا

ب - وزنُ فَعِل يفْعَل بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع[2]:

١- الفَعَل نحو طمِع يطْمَع طَمَعاً

٢- الفَعْل نحو فهِم يفْهم فهْما

٣- الفُعْل نحو شرِب يشْرَب شُرْبا

---

(١) انظر دقائق التصريف ٤٧-٥٨

(٢) انظر المرجع السابق ٤٩-٥٠

٤- الفَعِل نحو لعِبَ يلعَب لَعِبا

٥- الفَعِل نحو سرِع يسْرَع سرِعا

٦- الفَعَال نحو سمِع يسمَع سمَاعا

٧- الفِعْل نحو حنِث يحنَث حِنْثا

٨- الفِعْلان نحو قرِب يَقْرَب قِرْبانا

٩- الفُعْلة نحو درِب يدرَب دُرْبَة

١٠- الفَعْلة نحو رهِب يرْهَب رَهْبة

١١- الفَعَالة نو سعِد يسعَد سعَادة

١٣- الفُعُول نحو قدِم يقدَم قُدُوماً

١٣- الفُعْلِيَّة نحو سخِر يسخَر سُخْرِيَّة

١٤- الفِعْل نحو حقِد يحقَد حِقْدا

١٥- الفُعلان نحو خسِر يخسَر خُسْرانا

١٦- الفَعَلان نحو مرِح يمرَح مَرَحانا

١٧- الفَعَالة نحو كرِه يكْره كَراهَة

١٨- الفَعَالِيَة نحو كرِه يكرَه كَراهِيَة

١٩- الفعَال نحو شعِر يشْعَر شعَارا

٢٠- الفُعَال نحو لهِث يلهَث لُهَاثا

٢١- المَفْعَل نحو عشِق يعشَق مَعْشَقا

٢٢- الفَعُول نحو قبِل يقْبَل قَبُولا

٢٣- الفَعِيل نحو شَمَّ (شمِم) يشَمُّ (يَشْمَمُ) شَمِيما

٢٤- الفُعَل نحو لقِي يلْقى لُقَىً

ج- وزن فَعُل يَفْعُل بضم العين في كليهما

١- الفَعَل نحو صغُر يصغُر صغَرا

٢- الفُعْل نحو حسُن يحسُن حُسْنا

٣- الفَعْلة نحو كثُر يكثر كَثْرة

٤- الفِعْلة نحو فطُن يفطُن فِطْنَةُ

٥- المَفْعَلة نحو هانَ يَهُوْنُ مَهَانة
٦- الفَعَل نحو جلُد يجلُد جَلَدا
٧- الفَعَال نحو جُمل يجُمل جَمَالا
٨- الفُعُول نحو خلُق يخلُق خُلُوقا
٩- الفُعُولة نحو خلُق يخلُق خُلُوقة
١٠- الفُعْلة نحو هجُن يهجُن هُجْنة

د- وزن فعَل يفعُل، بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع[١]:
١- الفَعَل نحو حلَب يحلُب حَلَباً
٢- الفَعْل نحو مَطَل يمطُل مَطْلاً
٣- الفِعْلة نحو فطَر يفطُر فِطْرة
٤- الفِعْلى نحو ذكَر يذكُر ذِكْرى
٥- الفَاعِلة نحو خلَص يخلُص خالِصة
٦- الفَعْلى نحو نَقَر ينقُر نَقْرى
٧- الفُعُول نحو صلَح يصلُحُ صُلُوحاً
٨- الفَعَال نحو فكَّ يفُكّ فكاكا
٩- الفِعالة نحو سدَن يسْدُن سِدَانة
١٠- الفِعَال نحو قَرَن يقرُن قِرانا
١١- الفُعُولة نحو جَمَد يجْمُد جمودة
١٢- الفَعْلة نحو صَبَتا يصبُو صَبْوة
١٣- الفُعَال نحو رزَم يرزُم رُزاما
١٤- الفَعَالية نحو علَن يعلُن عَلانية
١٥- الفَعلة نحو نظَر ينظُر نَظرة
١٦- الفَعَلان نحو نغض ينغُض نَغَضَانا
١٧- المَفْعُلَة نحو خبَر يخبرُ مخْبُرَة
١٨- الفِعال نحو حرِن يحرُن حِرَانا

---

(١) انظر دقائق التصريف ٥٢-٥٥

١٩- الفِعْلان نحو هجر يهجُر هِجْرانا

هـ: وزن فعَل يفعِل، بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع[١]:

١- الفَعْلة نحو غَلَب يغلِب غَلَبة
٢- الفَعْل نحو جذَب يجذِب جَذْبا
٣- الفَعَلان نحو خَفَق يخفِق خَفَقَانا
٤- الفُعُول نحو جلَس يجلِس جُلُوسا
٥- الفُعْلى نحو رجع يرجِع رُجْعى
٦- المَفْعُول نحو عقَل يعقِلُ مَعْقُولا
٧- المَفْعِلة نحو ظَلِم يظلِم مَظْلِمة
٨- الفِعَال نحو نكَح ينكِح نِكَاحا
٩- الفَعِل نحو حَبِق يحبِق حَبَقا
١٠- الفُعالة نحو ظَلَم يظلِم ظُلامَه
١١- الفِعْلان نحو وجَد يجِد وِجدانا
١٢- الفَعِيل نحو نهَت ينهِت نهيتا
١٣- الفِعْلة نحو نقَم ينقِم نِقْمة
١٤- الفَعلة نحو نقِم ينقَم نَقِمَة
١٥- الفِعَالة نحو سَفَر يسْفِر سِفارة
١٦- الفَعَالة نحو حرَّ يحِرُّ حَرارَة
١٧- الفُعَال نحو نَهِق ينهِق نُهاقا
١٨- الفُعْل نحو ظَلَم يظلِم ظُلْماً
١٩- الفُعُولة نحو رَثَّ يرِثُّ رُثُوثَة
٢٠- المَفْعِل نحو نزل ينزِل مَنْزِلا (اي النزول)
٢١- الفَعَال نحو جزى يجزي جزاء (في المعتل)
٢٢- الفِعِّيلى نحو خلق يخلِق خِلِّيقا
٢٣- الفاعل نحو فلَج يفلِج فالجاً

---

(١) انظر دقائق التصريف ٥٥-٥٨

والملاحظ أن ابن المؤدب ذكر في كتابه ما يزيد على أربعة وأربعين مصدراً، في حين ابن بدر المدين العيني ذكر أن سيبويه جمع في كتابه مصادر كثيرة ترتقي إلى اثنين وثلاثين مصدراً للفعل الثلاثي، ويقول إن ابن الحاجب زاد على سيبويه وزن (فَعَالية) بفتح الفاء والعين، وكسر اللام، نحو (كراهية)، ووزن (فُعَالَة) بضم الفاء وفتح العين واللام نحو (بُغَاية)، هذا ولم أعثر على أي كتاب في الصرف جمع هذا العدد من المصادر الذي جمعه ابن المؤدب، فلم يتجاوز عدد المصادر التي جمعها الأقدمون أربعة وثلاثين مصدراً ذكرها الجاربردي في العصور المتأخرة، وفي العصر الحديث ذكر المستشرق (Wright) أربعة وأربعين مصدراً، والحقيقة أن التتبع التاريخي لاستعمالات المصدر يشير إلى أن عدد أوزان المصدر يزيد على العدد الذي جمعه (Wright)([1]) زيادة كبيرة.

ثانياً: مصادر الأفعال المعتلة[2]:

أ- مصدر الفعل المثال:

١- الفَعْل نحو الوضْع

٢- الفُعُول نحو الوُلُوج

٣- الفَعَل نحو الوجَل

٤- الفِعْلان نحو الوِجدان[3]

٥- الفَعَالة نحو الوَسَامة

٦- الفِعْل نحو الوِرْد

٧- الفِعْلة نحو العِدَة (أصله الوِعْدَة)

٨- التَّفْعَال نحو التَّوْماض

٩- الفِعالة نحو الوِلادَة

١٠- الفَعَال نحو الوَقَار

---

(١) انظر مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية ٩

(٢) انظر دقائق التصريف ٢٣٨-٢٤١

(٣) مصدر وَجد يجُد هو (وَجْد) و(وُجْدان) و(مَوْجَدة) لمعان مختلفة وانظر المزهر ١/٣٣٠

١١- الفِعَال نحو الوِصال
١٢- الفُعْلة نحو الوُرْقَة
١٣- الفَعْلة ونحو السَّعَة (أصله الوَسْعَة)

ب- مصادر الفعل الأجوف (المنقوص)[١]:
١- الفَعْل نحو القَوْل
٢- الفِعَال نحو الصِّيام
٣- الفَعَال نحو الزَّوال
٤- الفُعُول نحو (البُيُود) وهو الهلاك[٢]
٥- الفِعَالة نحو القِيادَة
٦- الفَيْعَلُولَة نحو الكَيْنُونَة
٧- الفَعَلان نحو الحَوَلان
٨- الفَعَال نحو الدَّوام
٩- الفُعْلَل نحو السُّؤْدَد

ج- مصادر الفعل الناقص (أولاد الأربعة)[٣]
١- الفَعْل نحو اللَّهْو
٢- الفِعَالة نحو الدِّرَاية
٣- الفَعْلَى نحى الدَّعْوَى
٤- الفُعْلة نحو الكُسْوَة
٥- الفِعْلة نحو الكِسْوة
٦- الفُعُولة نحو الفُتُوَّة
٧- الفَعْلَة نحو الدَّعْوَة
٨- الفُعْل نحو العُلْو

---

[١] انظر دقائق التصريف ٢٦٢-٢٦٤
[٢] انظر المرجع السابق ٢٦٣
[٣] انظر المرجع السابق ٢٩٢-٢٩٨

٩- الفِعْلان نحو الرِّضوان
١٠- الفُعْلان نحو الرُّضوان
١١- الفُعُول نحو العُلُوُّ[١]

وبعد أن عرضنا لأبنية المصدر في الأفعال عامة، وفي الأفعال المعتلة خاصة، فإننا سنقف عند بعض آراء ابن المؤدب في المصدر، لكي نلقي الضوء على بعض آرائه الصرفية.

أولاً: آراؤه في المصادر عامة:

يقول ابن المؤدب إن المصدر (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين، مصدر عزيز، لا يكاد يوجد في كلام العرب إلا يسيراً، وسبب ذلك أن الوزن (فَعِل) يأتي كثيراً صفة نحو (فَطِن) و(عَجِل) وغيرها، وأرادت العرب أن تبعد اللبس بين المصدر والصفة، فقللت من هذا الوزن في المصدر، وينسب ابن المؤدب هذا الرأي إلى الفراء[٢].

ومن يدرس كتاب ابن المؤدب دقائق التصرف، يجد أنه يكثر من الشواهد على القضية الواحدة، فهو يستشهد بآي الذكر الحكيم، في إشكالية القضية التي يناقشها، ونجده كذلك يستشهد بكثير من الأبيات الشعرية[٣]، و انظر هو لا يكاد يطرح قضية إلا ويحتج لها بعدد وافر من الشواهد، ومن الأمثلة على ذلك أنه يذكر المصدر (مَعْشَق) ويوضح أنه مصدر من مصادر الثلاثي ويحتج له بقوله الأعشى:

أرِقْتُ وما هذا السُّهاد المؤرِّقُ ... وما بي من سُقْم وما بي مَعْشَقُ[٤]

وأحياناً نجد ابن المؤدب يذكر الفعل، ولا يذكر مصدره، وهذا ناتج عن نظرته المبدئية للمصدر، فهو يرى أن المصدر، صادر عن الفعل ولذلك فهو يذكر الشاهد على (الفعل)، ولا يذكر المصدر، على أن يشتق القارئ المصدر من الفعل، ويستشهد على سبيل المثال بقول امرئ القيس:

---

(١) انظر مجالس ثعلب ٥٤٦/٢
(٢) انظر دقائق التصريف ٥٧
(٣) انظر المرجع السابق ٥١
(٤) ديوان الأعشى ١١٦

تنوَّرتُها مِن أذْرعاتٍ وأهلها بيثْربَ أدْنى دارِها نَظَرٌ عالٍ[1]

فهو يذكر المصدر ثم يذكر بيتاً من الشعر لبيان الفعل الذي أخذ منه المصدر.

وإذا عدنا إلى كثير من الدارسين القدامى والمحدثين، فسوف نجدهم يرفضون قضية أن المصدر مشتق من الفعل فالدكتور صبحي الصالح ومن تابعه، يرون ما ذهب إليه الكوفيون من أن الفعل هو اصل الاشتقاق[2] عبثاً، ويعتقدون، أن المصدر أجْدَر أن يكون هو أصل المشتقات كلها، ومع ذلك فالقضية جدلية، ولكل رأي أتباعه في هذا المجال.

المصدر مفعول:

ذكر ابن المؤدب أن (مفعولاً) مصدر للفعل الثلاثي من باب (فَعَل يفعِل) بفتح الفاء في الفعل الماضي وكسرها في المضارع، وقد أورد ابن المؤدب مثالاً على ذلك البيت التالي:

يومَ الفِراق لقد خُلِقْتَ طويلا لم تبقِ لي صبراً ولا معقولا

في حين أننا نجد سيبويه لا يَعُد هذا الوزن مصدراً للفعل الثلاثي، ويقول في ذلك: "وأما قوله" دعْهُ إلى قيْسُوره، ودعْ معسورَهُ، فإنما يجيء هذا على المفعول، كأنه قال دعْه إلى أمر يُوسر فيه، أو يُعْسَر فيه"[3]، ثم يتابع سيبويه حديثه عن ذلك فيقول: "وكذلك المعقول، كأنه قال، عُقِل له شيء، أي حُبس له لبُه وشُدِّد"[4]، لكن العيني يقول إن المصدر "يجيء على اسم المفعول أيضاً، نحو قوله تعالى: (بأيكم المفتون) أي الفتنة، وكذلك المعقول فإنه مصدر بمعنى العقل، قال سيبويه إنه صفة معناه: عُقِل له شيء أي حبس"[5]، وهكذا فالخلاف واضح بين ابن المؤدب، وسيبويه، وكلاهما يقدم رأياً مقنعاً، حول قبول هذا المصدر أو رده، ولكني أعتقد أن هذا الوزن (مفعول) هو

---

(1) ديوان امرئ القيس ٤٧ وانظر دقائق التصريف ٢٨٨

(2) انظر دراسات في فقه اللغة ١٨١

(3) الكتاب ٩٧/٤

(4) المرجع السابق ٩٧/٤

(5) شرح المراح ٣٦ وانظر مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية ١٢٤

أحد مصادر الفعل الثلاثي، لأن الشواهد تؤكد ذلك، ولأن رده يحتاج إلى تأويل وتقدير، وأعتقد أن التأويل يبعدنا عن الناحية الوصفية التي تقتضيها طبيعة البحث في المصادر السماعية خاصة. ونحن نضيف هنا أن (معقولاً) أحد المصادر على وزن (مفعول) والواقع اللغوي يؤيد ذلك في الاستعمال، والشواهد على أن (مفعولاً) مصدر، كثيرةٌ في كتب اللغة[1].

والملاحظ في تقسيمات ابن المؤدب أنه أفرد قسماً خاصاً للمصدر من وزن (فعَل يفعَل)[2] بفتح العين في الماضي والمضارع، وهذا الوزن تعده كتب الصرف من باب (فعَل يفعِل) بكسر عين المضارع، لأن قانون المغايرة (Dissimlation) يجعل حركة العين في المضارع تختلف عنها في الماضي، وقد تنبه ابن المؤدب إلى ذلك، فبدأ حديثه بمثل هذا النوع من المصادر[3]، الذي يكون في حروف الحلق[4]، ويقول الدكتور إبراهيم أنيس: إن عين المضارع تؤثر الفتح، إن كانت عينه أو لامه من حروف الحلق، وهذا ما يسمى باب (فَتَح يفتَح) بفتح العين في كليهما، ويضيف الدكتور إبراهيم أنيس إن هذا الوزن يجب أن يُعد فرعاً لأوزان الأفعال، لأن هذا الفتح كان بسبب حروف الحلق أي أن أثر حرف الحلق غلب على قانون المغايرة، وقد جاء في (المحيط) من باب (فتح يفتح) ستة أفعال وخمسمئة لم ينشر منها سوى ثلاثة أفعال قيل إنها من هذا الباب وليس لامها أو عينها من حروف الحلق[5].

التَّفْعـــال:

ذكر ابن المؤدب هذا المصدر بتشديد التاء وفتحها وبالفاء الساكنة، وقال عنه إنه مصدر يحسن في كل الثلاثي السقيم والصحيح، نحو التَّذْهاب والتَّرْفاع[6]، وقد أورد شاهداً قولَ عنترة:

---

(١) انظر الفرائد الغوالي ٩٢/٤ ومجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ٦٨/١

(٢) انظر دقائق التصريف ٤٧-٤٩

(٣) انظر المرجع السابق ٤٨

(٤) انظر معجم العين زأر: ٣٨٢/٧

(٥) انظر من أسرار اللغة ٥٤

(٦) انظر دقائق التصريف ٤٨

سحـــاً وتَسْكـــاباً فكلُ عشيةٍ يجري عليها الماء لم يَتَصَرَّمِ[1]

وقد أخذ ابن المؤدب برأي سيبويه، في أن الأصل في هذا المصدر فتح التاء وانه لم يأت بكسر التاء إلا مصدران، هما تِبيان وتِلقاء[2].

ويمكن أن نقول هنا، إن للأفعال المعتلة ظروفاً خاصة، وقد مرت هذه الأفعـــال بأطوار أبعدتها عن الفعل الصحيح الذي تقاس عليه، وأوصلتها إلى هذه الصورة التـــي نتعامل معها في استعمالاتنا اللغوية، والأفعال المعتلة ظاهرة سامية قديمة، تشترك فيها كثير من اللغات السامية، نحو العبرية والسريانية وغيرهما، وهذه المراحل الخاصة التي مرت بها هذه الأفعال جعلت بعض المحدثين، يشكون في نسبتها إلى باب مـــن أبـــواب الفعل الثلاثي الصحيح، بعد أن حدث تغير على أصواتها الأصلية الصحيحة، وصارت على الصورة التي نعرفها الآن[3].

ولأن للأفعال المعتلة ظروفها الخاصة، التي تميزها مـــن غيرهـــا مـــن الأفعـــال الصحيحة، فقد جعل ابن المؤدب أبواباً خاصة لمصادر هذه الأفعال، وقد ناقش في هذه الأبواب كثيراً من القضايا الصرفية مظهراً حالات الإعلال التـــي مـــرت بهـــا هـــذه المصادر، وقد ذكر ابن المؤدب المصدر (عظة)، وعدّه من باب (فِعْلة) بكســـر الفـــاء، وهو هنا يوافق الاتجاه العام عند علمائنا القدامى، فهم يرون أن الأصل فيه (وعْظ)، ثم حذفت الواو، وعوض عنها بالتاء في آخر الاسم[4]، في حين أننا نعتقد أن الأصل هـــو (وِعظة) في بنيته العميقة، وهذا الأصل يحتوي على الحركة المزدوجة الصاعدة (wi)، وهي عرضة للتغير، فحذفت من هذا المصدر دون تعويض[5]، لأننا نعتقـــد أن عمليـــة الحذف في اللغة نتتج عن حركة تركيبية، وليس عن حركة تاريخية، ولم يثبت لدينا أن اللغة استعملت في معجمها القديم كلمة (وِعظة) التي تُعد أصل هذا المصدر، ويرى ابن المؤدب أن حركة الواو في مصدر (المثال) تؤثر في عملية الحذف والإثبات، فهو يرى أن الواو إذا كانت مكسورة أو مفتوحة جاء حذفها مرة، وإثباتها مرة أخرى نحو (سَعَة)

---

(1) ديوان عنترة ٧١

(2) انظر الكتاب ٨٤/٤ وشرح المراح ٣٦-٣٧

(3) انظر من اسرار اللغة ٥٣

(4) انظر دقائق التصريف ٢٣٩

(5) انظر دور الحركات المزدوجة في توليد الصيغ اللغوية ٩

و(وَسْعة)، فحذفت الواو من هذا المصدر، وثبتت في نحو (وَقار) و(يَســـار)، أمـــا إذا كانت الواو مضمومة فإنها تصير تاءً، نحو (التُّراث) وأصلها (الوُراث)[١].

وفي هذا السياق لاحظنا أن العرب قد تفر من شبه الحركة المكسورة (wi) إلـــى الهمزة، وذلك في نحو:

الوباءَة ⟩ إباءَة

wibā>atun >ibaatun

وهما لغتان في المرض، وقد فرّت العرب من الحركة المزدوجة الصـــاعدة (wi) عن طريق حذف شبه الحركة، فبدأ المقطع بحركة، فاجتلبوا الهمزة لتكون حـــد ابتـــداء للمقطع[٢].

---

(١) انظر دقائق التصريف ٢٤١

(٢) انظر دور الحركات المزدوجة في توليد الصيغ اللغوية ٢٣

الفصل الثالث

المشتقات

اسم الفاعل

والصفة المشبهة

واسم التفضيل

المشتقات

يشمل الحديث عن المشتقات عند ابن المؤدب المسائل الآتية:

١- اسم الفاعل

٢- الصفة المشبهة باسم الفاعل

٣- اسم التفضيل

٤- اسم المفعول

وهذا لا يعني أن ابن المؤدب لم يذكر إلا هذه المشتقات، ولكن الذي يعنيه أنني انتقيت هذه المشتقات من بين سائر المشتقات الأخرى، من نحو اسم الزمان، واسم الآلة وغيرهما، لأنني لاحظت أن ابن المؤدب يتميز في آرائه الصرفية فيها من جهة، ومن جهة أخرى فإن في دراسة هذه المشتقات التي ذكرتها ما يكفي ليسلط الضوء على طريقة تفكيره الصرفي، ولما طال الحديث في اسم المفعول، فقد جعلت دراسته في فصل خاص، وذلك لأن آراء ابن المؤدب فيه كانت مفصلة وطريفة، فطال الحديث فيها، وبذلك استحقت أن تدرس في فصل خاص.

١- اسم الفاعل:

تعريف اسم الفاعل:[١]

اختلفت تعريفات اسم الفاعل في كتب اللغة، بحسب الاختلاف في النظر إلى المشتقات، من حيث اشتقاقها من المصدر، أو اشتقاقها من الفعل الماضي، فمن قال بالاشتقاق من المصدر، عرف اسم الفاعل بأنه صفة تشتق من مصدر الفعل المتصرف المبني للمعلوم، للدلالة على من وقع منه الفعل حدوثا لا ثبوتا[٢]، والمقصود بالحدوث أنه متغير، وليس ثابتا، مثل الصفة المشبهة باسم الفاعل التي تدل على الثبوت، ومن قال بالاشتقاق من الفعل، عرف اسم الفاعل بأنه ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث[٣]،وهناك التقاء في المعنى العام لاسم الفاعل، واختلاف في موضوع اشتقاقه،

---

[١] انظر الصاحبي لابن فارس ٢١٠، وتصريف الأسماء والأفعال ١٥٦

[٢] انظر شرح التسهيل ٢/١٨٨-١٨٩

[٣] انظر الكناش في النحو والصرف ١٩١، والتطبيق الصرفي ٥٨

وهذا الاختلاف حاصل في المشتقات جميعها، ومن المعروف أن هاتين وجهتا نظر، ومحل خلاف بين البصريين والكوفيين، وليس هذا محلا لتفصيلهما.

وتشير كتب اللغة عامة أن اسم الفاعل، إذا كان فعله ثلاثياً، فإنه يكون على وزن (فاعل)، وإذا كان فعلة غير ثلاثي فإنه يكون بإبدال ياء المضارعة ميما مضمومة، وبكسر الحرف قبل الآخر(١).

اسم الفاعل في دقائق التصريف:

يسمى ابن المؤدب اسم الفاعل (الفعل الدائم)، وهذا مصطلح استخدمه العلماء السابقون، ولا سيما الكوفيون، يقول أبو بكر الزبيدي: " اعلم أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى (المستقبل) أو (الدائم)، فإنه يعمل عمل الفعل الذي هو منه، تقول: هذا ضاربٌ زيداً غداً"(٢)، والشاهد فيه أنهم يستخدمون مصطلح (الدائم) ليدل على مسميات، منها اسم الفاعل العامل عمل فعله(٣)، وفي ذلك يقول ابن المؤدب: " فإذا بني (الدائم) على المستقبل قيل: هند حائضة، وجملٌ طالقة، على معنى تحيض وتطلق"(٤)، ومن الملاحظ أن هذا المصطلح كان مستعملا عند ابن المؤدب وعند غيره من العلماء.

وقد فصّل ابن المؤدب حديثه عن اسم الفاعل ضمن باب خاص سمّاه (حكم في النعوت ووجوهها)(٥)، وابن المؤدب في هذه التسمية يوافق علماءنا السابقين، الذين صنفوا المشتقات تحت عنوان الصفات أو النعوت(٦)، قال ابن المؤدب عن النعوت": أولها ما جاء على معيار (فاعل)، والأنثى (فاعلة) بالهاء فرقاً بين المذكر المؤنث، كقيلك: رجل قائم، وامرأة قائمة، فإذا كان الفعل مما يختص به المؤنث ولم يكن للمذكر فيه حظ، فهو بغير الهاء نحو: الحائض، والطامث، والطالق وما أشبههن"(٧).

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ١٣٦/٢-١٣٧

(٢) الواضح للزبيدي ١٥٦

(٣) انظر الصاحبي ٢١٠ ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ٣١٠

(٤) دقائق التصريف ٦٨

(٥) دقائق التصريف ٦٥

(٦) انظر شرح الفصل ٤٦/٣

(٧) دقائق التصريف ٦٥

صوغ اسم الفاعل:

يصاغ اسم الفاعل من الثلاثي، على ما هو معلوم، على وزن (فاعل)، لكنه في الأجوف والمعتل اللام، يجري عليه بعض التغيرات، وفي الصحيح، والمعتل الفاء (المثال) لا يجري عليه أي إعلال، ولذلك فصل ابن المؤدب حديثه في اسم الفاعل من الأجوف، والناقص، ولم يفصل القول في المثال، وفي الصحيح.

أولا: صوغ اسم الفاعل من الأجوف:

يقول ابن المؤدب " والفعل الدائم من هذا الباب مهموز العين نحو (قائل)، وإنما همز لأن الواو في هذا الباب خلقتها على السكون، والواو قبلها ساكنة، فلو تركوها على حالها لجمعوا بين الساكنين، ولو أسقطوها فرارا من اجتماعهما لم يعرفوا الماضي من الدائم، فالتجأوا إلى الهمزة، لأن الواو والياء والهمزة أخوات[1]"، وواضح أن ابن المؤدب ينظر إلى أصوات العلة على أنها سواكن، ولذلك يرى أن اسم الفاعل من قال أصله (قاوِل)، فاجتمع ساكنان الألف والواو، فلو بقي الساكنان يستثقل الوزن، ولو حذفوا الواو لالتبس اسم الفاعل بالفعل الماضي، وهذا ما قصده ابن المؤدب بقوله: (لم يعرفوا الماضي من (الدائم)، فالتجاوا إلى الهمزة[2]"، وابن المؤدب في هذا التخريج يصدر عن الفكر الصرفي القديم الذي ينظر إلى العلل على أنها سواكن[3]، في مثل (قائل) و(بائع)، فهم يذهبون في إعلال هذه الأسماء مذاهب شتى، ومن ذلك أنهم يفسرون قلب العين همزة، إلى وجود الساكنين الأول: الألف في اسم الفاعل، والثاني: العين نفسها، ولأن العين ليست ساكنة في اسم الفاعل، فهم يرون أنها في بنيتها العميقة ساكنة، لأن (العين) في (قال) ساكنة، فإذا انتقلت إلى اسم الفاعل، أصبح وكأنه فيه ألفان، ألف اسم الفاعل والألف المنقلبة عن (العين)[4]وعندما يلتقي هذان الساكنان يؤتى بالهمزة بدل

---

(١) دقائق التصريف ٢٦٤

(٢) المرجع السابق٢٦٤

(٣) انظر الكتاب ٣٤٨/٤

(٤) انظر شرح المفصل ٦٦/١٠

العين المحذوفة[1]، ولكن الذي حدث أن اسم الفاعل الواوي أو اليائي يتكون في بنيته العميقة حركة مزدوجة صاعدة مرفوضة،كما يحدث في المخطط الآتي[2]:

قال	قاوِل	قالِ ل	قائل
ḳāla	ḳāwil	ḳāil	ḳā>il
الفعل الماضي	تتشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (wi)	حذف شبه الحركة (w)أدى إلى اجتماع الكسرة مع الفتحة الطويلة وهذا المقطع مرفوض	اجتلبت الهمزة بين الكسرة والفتحة الطويلة ليصبح المقطع مقبولا

ونشير هنا إلى أن ما نقلناه في اسم الفاعل الواوي يقال في اسم الفاعل اليائي من نحو بائع، وسائر وغيرهما، على أن نراعي أن هذا التحليل يأخذ بنظرية الأصل التي قال بها العلماء قديماً وحديثاً.

ثانيا: صوغ اسم الفاعل من الفعل الناقص:

يقول ابن المؤدب:" والنعت من هذا الباب يخرج على (فاعل)، مثل: هذا قاضٍ، وغازٍ، بحذف الواو والياء، كراهية التقاء الساكنين، وهما الياء والتنوين، والواو والتنوين[3]" وقد مر بنا أن العلماء السابقين يدرسون كثيراً من المشتقات من نحو اسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل وغيرهما تحت عنوان الصفة أو النعت، وذلك أن هذه المشتقات تصلح لأن تكون صفة لموصوف قبلها، ويرى علماؤنا السابقون في نحو (قاضي) و (غازي) أن الضمة والكسرة تستثقلان على الياء، ولذلك تُسكن الياء، ولما كان التنوين نوناً ساكنة فقد التقى ساكنان، هما الياء التي تمثل (العين) ونون التنوين، فكرهوا الجمع بين ساكنين في هذا السياق، فحذفوا الياء وأبقوا التنوين، وواضح أن اسم الفاعل من الوادي من نحو (غزا) أصله (غازِو)، فقلبوا الواو ياء للكسرة التي

---

(١) انظر شرح المفصل ١٠/١٠

(٢) انظر أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ١٦٢

(٣) دقائق التصريف ٣٢٦

قبلها ثم سكنوا الياء فاجتمع للساكنان في الواوي أيضا فجرى عليه مـــا جـــرى علـــى اليائي[1]!

وأما ما نراه هنا فهو إن اسم الفاعل من اليائي يتشكل فيـــه الحركـــة المزدوجـــة الصاعدة (yu) في الرفع نحو (هذا قاضيٌ)، وهي عرضة للتغير كما يظهر آتياً:

قاضٍ	قاضِي	قاضِيٌ
qāḍin	qāḍī	qāḍiyun
في حالـــة الرفـــع والجـــر تحذف الحركة المزدوجـــة الصاعدة(yu)بدون تعويض لأن نون التنوين تصلح لأن تكون حد إغلاق للمقطع.	هنـــا تـــم حـــذف الحركـــــة المزدوجـــة الصـــــاعدة (yu) والتعويـــض عنهـــا بإطالـــــة الكســـرة وذلـــك فـــي حالـــة التعريف والإضافة	تشكلت الحركة المزدوجة وهي معرضة للتغير

لكن الحال يختلف قليلاً في اسم الفاعل من الواوي، كما يظهر في المخطط الآتي:

داعٍ	داعوٌ	داعوٌ
dāʿin	dāʿiwn	dāʿiwun
حذفت النون فـــي التعريـــــف أو الإضافـــــــة والتعويض عنهـــا بإطالة الكسرة	تـــم حـــذف شـــبه الحركـــة (w)فـــي حالتي الرفع والجر، بدون تعويـــض لأن نون التنوين تصلـــح لأن تكون حد إغلاق للمقطع	فـــي الأصـــــل تتشكل الحركـــة المزدوجـــــة الصاعدة (wu) وهي عرضـــــة للتغيير
داعي		
dāʿī		
	تم حذف الحركـــة (u) فتشـــــكلت الحركة المزدوجة الهابطة (iw) وهي عرضة للتغير	

٢-الصفة المشبهة باسم الفاعل

تعريفها:-

تعرف الصفة المشبهة باسم الفاعل بأنها اسم يصاغ من الفعل اللازم، للدلالة على معنى اسم الفاعل بقصد الثبوت، فهي ضرب من الصفات المشتقة، وهـــي تؤنـث وتذكـــر،

---

[1] انظر الواضح للزبيدي ٢٧٨، وتصريف الأسماء والأفعال ١٥٨

وتعرف وتنكر، وتدل على ما يدل عليه اسم الفاعل، ولكنها تختلف عن اسم الفاعل في صوغها، وفي معناها، ففي صيغها أوزان عديدة، وفي معناها دلالة على الثبوت والدوام[1]، فإذا قصد الحدوث والتغير استخدم اسم الفاعل، وإذا قصد الثبوت استخدم الصفة المشبهة باسم الفاعل؛ نحو (ضيِّق) و(ضائق) و(غضبان) و(غاضب)[2] وغيرها، وقد جاء في تفسير قول اللّه عز وجل:" فلعلك تاركٌ بعضَ ما يوحى إليك وضائقٌ بـه صدرُك[3]": " فإن قيل لم عدل عن ضيِّق إلى ضائق؟ قلت: ليدل على أن ضائق عارض، غير ثابت، لأن رسول الله صلى اللّه عليه وسلم، كان أفسح الناس صدراً، ومثله قوله:

سيِّد وجواد، تريد السيادة والجود الثابتين المستقرين، فإن أردت الحدوث قلت: سائد وجائد[4]"

الصفة المشبهة باسم الفاعل في دقائق التصريف:

بينا سابقاً أن ابن المؤدب ذكر كثيراً من المشتقات تحت باب خاص سماه (حكم في النعوت ووجوها)[5]، وقد ذكر في هذا الباب عدة قضايا صرفية في الصفة المشبهة باسم الفاعل أذكر فيها ما يلي:

١- وزن (مِفعال):

يقول ابن المؤدب:" ويصرف (الفاعل) أيضاً إلى (مِفعال)، فيستوي فيه المذكر والمؤنث، ويجوز إدخال الهاء فيه أيضاً حرصا على بيان التأنيث[6]، فالوزن (مفعال) يصلح للدلالة على المؤنث والمذكر، لكن العرب كانت أحياناً تلزمه تاء التأنيث حرصاً منها على بيان التأنيث.

ويذكر ابن المؤدب شاهداً على حذف تاء التأنيث، قول امرئ القيس:

إذا ما الضَّجيعُ ابتزَّها من ثيابها تميلُ عليه هَوْنَةً غيرَ مِتْفالِ[7]

---

(١) انظر شرح المفصل ٨١/٦ والكَنّاش ١٩٧، والتطبيق الصرفي ٦٠

(٢) انظر الكناش ١٩٧، وانظر شرح التسهيل ٢١٠/٢

(٣) هود: ١٢

(٤) البحر المحيط في التفسير ١٢٩/٦

(٥) دقائق التصريف ٦٥

(٦) دقائق التصريف ٧٦

(٧) ديوان امرئ القيس٩٧

ويذكر شاهداً على إثبات تاء التأنيث قول الشاعر:

إني اشتريت خريدةً معْطارة مِنْ بينِ أخوادِ حِسان خُرَّدِ[1]

وقد سبق سيبويه في أن أكد قضية التأنيث والتذكير حين تحدث عن وزن (مفعال) فقال:" شُبِّه (بفَعُول) حيث كان المذكر والمؤنث فيه سواء[2]"، ويذكر سيبويه عن الخليل أنه قال:" مِفْعَال ومِفْعِيل قلَّ ما جاء الهاء فيه[3]"، والذي عليه العرب أنهم قلما يدخلون تاء التأنيث على هذا الوزن (مِفْعال)، أما قولهم (معزابة) للذي يعزب بإبله في المرعى، وقولهم مِطْرابة للكثير الطرب، (ومِجْذامة) للسريع في قطع المودة فهو من الشاذ، على حد ما يقوله ابن يعيش[4]، لكن ابن يعيش يورد رأياً يوضح ما قاله ابن المؤدب في تذكير (مِفعال)، وهذا الرأي مفاده أنهم إذا حذفوا الموصوف أثبتوا تاء التأنيث فيقولون: هذه مذكارة لمن تلد (الذكور) ويقولون هذه معطارة، لكنهم إن أثبتوا الموصوف حذفوا تاء التأنيث، فيقولون: امرأة مذكار، وامرأة معطار[5].

٢- وزن (فعيل):

يقول ابن المؤدب وهو يفصل القول في الصفة المشبهة على وزن (فَعِيل) " واعلم أن النعت إذا كان على (فعيل)، استوى فيه المذكر والمؤنث، لأنه يكون مصروفاً عن وجهه، نحو ثوب جديد، وملْحَفَةٌ جديد، جدَّها الحائك، أي قطعها"[6]، ومن المعلوم أن الوزن (فعيل) يكون بمعنى المفعول، وهنا يفصل ابن المؤدب بقوله:" ويقال شاة ذبيح، ورميٌّ، إذا ذبحت ورميت، فإن أردت أنها أعدت لهذين الفعلين، ولم يُفْعل بها بعد، قلت: رميَّة، وذبيحة، وكذلك قالوا في الطالق والطالقة، والحائض والحائضة[7]".

---

(١) دقائق التصريف ٧٨

(٢) الكتاب ٣/٦٢٠

(٣) المرجع السابق ٣/٣٨٥

(٤) انظر شرح المفصل ٥/١٠٢

(٥) المرجع السابق ٥/١٠٢

(٦) دقائق التصريف ٨٣

(٧) المرجع السابق ٨٣

والمقصود بقول ابن المؤدب (يكون مصروفاً عن وجهه)، أن هذا الوزن (فعيل) معدول عن اسم المفعول، (فرميٌ) معدول عن (مرميٌ) و(ذبيح) معدول عن مذبـــوح، ولذلـــك استوى فيه المذكر والمؤنث، لكن الصفة إذا لم تكن معدولة عن اسم المفعول من نحـــو (كريمة)، و(جميلة)، فإن تاء التأنيث تدخلها لتميزها من المعدول[1].

٣- وزن (أفعل):

فصل ابن المؤدب القول في الصفة على وزن (أفعل) ، فذكر صوغها من الفعـــل المضعف ومن الفعل المثال، ومن الفعل الأجوف على النحو الآتي:

قال ابن المؤدب في صفات المضعف": ومنها ما يكون على وزن (أفعـــل)، نحـــو قولهم: غمَّ يغُمُّ غمًّا فهو أغمُّ[2]"، أي أن وزن (أفعل) في الصفة المشـــبهة مـــن الفعـــل المضاعف، تدغم عينه في لامه بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً نحو أغـــمٌّ، وذكـــر سيبويه أمثلة أخرى نحو (أزبٌّ)[3]، للدلالة على إدغام العين في اللام.

وذكر ابن المؤدب صيغة (أفعل) في الصفة المشبهة من المثال، فقال: " ومنهـــا مـــا يكون على (أفعل) نحو (أوجر) والأنثى (وجرة)، وأوحد، ولا يقال للأنثى (وجراء). ولا (وحداء)[4]"، ومن المعروف أن الأصل في صفة ما كان من الذعر والخوف أن تكـــون على وزن (فَعِل) بالفاء المفتوحة، والعين المكسورة نحو فَزِع، وفَرِق ووَجِل وأدخلـــوا عليه وزن (أفعل) فقالوا (أوجر)، يقول سيبويه:" فأدخلوا أفعل ها هنا، على (فَعِل)، لأن (فَعِلاً) و(أفعل) قد يجتمعان[5]"، أي ان الصفة تصاغ على هذين الوزنين.

وذكر ابن المؤدب صيغة (أفعل) في الصفة المشبهة من الفعل الأجوف فقال :"وقد أخرجت العرب من هذا الباب أحرفا على التمام بإظهار الواو نحو (حوِر يحوَر حوَراً فهو أحور[6]"، وابن المؤدب يذكر الصفة المشبهة في هذا السياق، لينـــاقش قضيـــة أن

---

(١) انظر شرح الفصل ١٠٢/٥

(٢) دقائق التصريف ١٩٩

(٣) انظر الكتاب ٢٨/٤

(٤) دقائق التصريف ٢٣٠

(٥) الكتاب ١٨/٤

(٦) دقائق التصريف ٢٥٨

الواو في العربية قد تصح ولا تُعَلّ، في المشتقات عامة إذا كانت صحيحة في الفعل الماضي نحو عِور.

وقد لاحظنا أن ابن المؤدب لم يذكر الصفة المشبهة من وزن (أفعل) في الفعل الناقص، من نحو (أعمى) ومؤنثة عمياء، بله إنه لم يذكر من الصفات في هذا الباب سوى وزن (فاعل) نحو قاضٍ وغازٍ.

ويمكن أن نشير هنا إلى الأسلوب الخاص الذي اعتمده ابن المؤدب في كتابه عامة، وهو أنه قسم الأفعال إلى أقسامها المعروفة، ولكن بمصطلحات خاصة، ثم إنه درس مشتقات كل قسم من هذه الأقسام على انفراد، ولأوضح ذلك أُشير هنا إلى أنه درس على سبيل المثال صيغة (أفعل) في الصفة المشبهة مرة في الفعل المضعف، ثم درس هذا الوزن نفسه في جميع أقسام الفعل نحو المثال، والمنقوص ..... .

وفي حديث ابن المؤدب عن (مِلْحَفَة جديد) خلاف بين البصرة، والكوفة، فأما الكوفيون فقالوا إن (فعيل) هنا بمعنى مفعول، فملحفة جديد أي مجدودة، وهي المقطوعة عن المنوال عند الفراغ من نسجها، وأما البصريون فيقولون إن فعيلاً، هنا بمعنى فاعل .فملحفة جديد أي (جَدَّت)، ويقال: جدَّ الشيء يجد إذا صار جديداً، وهو ضد الخلق، وسقوط تاء التأنيث عند البصريين شاذ في مثل هذا السياق[1]، وواضح من كلام ابن المؤدب أنه يأخذ برأي الكوفيين، وأن (ملحفة جديد) عنده اسم مفعول، وليست اسم فاعل، وهذا يظهر في قوله (جدها الحائك أي قطعها)[2]، ثم يضيف ابن المؤدب أن تاء التأنيث يمكن أن تلحق هذه الأسماء، إذا لم يُرَد بها اسم المفعول، فيمكن أن يقال (شاة ذبيحة) بالتاء، وهذا على معنى أنها معدَّة للذبح في حين أنه جاء في لسان العرب إن (فعيلاً) إذا كان المقصود به النعت بمعنى مفعول يُذكَّر، وقال الأزهري في اللسان: الذبيح: المذبوح[3]، ولم يشر ابن منظور إلى (فعيل) إذا لم تكن بمعنى اسم المفعول[4]،لكن ابن المؤدب تحدث عن (فعيل) إذا لم تكن بمعنى المفعول فقال:" فإذا كان الفعيل غيرَ معدول عن وجهه، وكان في تأويل (فاعل) أثبتت الهاء في أنثاه،

---

(١) انظر شرح الفصل ١٠٢/٥

(٢) دقائق التصريف ٨٣

(٣) لسان العرب (ذبح)٤٣٦/٢

(٤) انظر أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية ٩٣-٩٨

مثـل: مريضة، وصغيرة ورحيمة وكريمة[1]"، وهذا مما لا خلاف عليه، لأن حـذف تاء التأنيث يكون في الصفات المعدولة عن اسم الفاعل أو المفعول.

٣- اسم التفضيل

تعريف اسم التفضيل:

يعرف اسم التفضيل بأنه اسم مشتق، للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها[2].

ولاسم التفضيل أحكام وقواعد مفصلة في كتب الصرف، ليس هذا محلا لمناقشتها، لأن ما يهمنا هنا أن ندرس آراء ابن المؤدب في موضوع اسم التفضيـل، وقـد وردت آراؤه في اسم التفضيل من ضمن الصفات بشكل عام، إلا أن ابن المؤدب، لم يـدرس اسم التفضيل، إلا في إشارات عابرة، منها أنه في توضيحه للصفـات مـن الأجـوف تعرض إلى قول الفـرزدق.

"بيتاً دعائمه أعز وأطول"[3]

وهنا تعرض ابن المؤدب إلى اسم التفضيل على النحو الآتي:

ذكر ابن المؤدب قول اللّه عز وجل:" اقرأ وربك الأكرم"[4] ثم علق قائلا:" ورأيت مَن يوثق بأدبه، ويفضل على أدباء زمانـه: يسـمى (الأكـرم)، ومـا وقـع موقعـه التفضيل"[5]، ثم يعود ابن المؤدب إلـى الآية الكريمة السابقة فيقول: "والأكرم تفضيـل في الحقيقة، ولا يجوز أن يكون مذكوراً، إلا بذكر المفضل عليه، لأنه مشترك، يحتمل أن يكون عدداً يقل ويكثر، فلا يعرف إلا بذكره، كقولك عبد الله أكرم من زيد، فقولـك أكرم تفضيل لعبد الله، وعبد الله هو المفضل بقولك (أكـرم)، وزيـد هـو المفضـل عليه"[6].

---

(١) دقائق التصريف ٨٣.

(٢) انظر الكناش ٢٠٢ والتطبيق الصرفي ٧١

(٣) ديوان الفرزدق ١٨٧

(٤) العلق:٣

(٥) دقائق التصريف ٢٣٣

(٦) المرجع السابق ٢٣٤

ويقصد ابن المؤدب أن اسم التفضيل يجب أن يقترن (بمن) إذا كان غير معرف نحو عبد الله أكرم من زيد، لكن حرف الجر (من) يحذف، إذا كان معرفة، وفي ذلك يقول ابن المؤدب :" وإنما جاز ذلك في الأكرم لأنه معرف "[1]، هذا وقد عدَّ أبو حيان الأندلسي (الأكرم) في الآية الكريمة صفة تدل على المبالغة في الكرم[2]

لكن ابن المؤدب يشير إلى أن الأصل أن يذكر المفضل عليه مقرونا بمن، ولكن المفضل عليه هنا واضح من السياق فاستغنى عنه، واسم التفضيل معرَّف بالألف واللام، وهذا التعريف جاء ليقوم مقام الاسم المحذوف (المفضل عليه)[3]، ثم يذكر ابن المؤدب شاهداً على أن (أل) التعريف تغني عن ذكر الاسم المفضل عليه، فيقول في قول الله عز وجل: "لئن رجعنا إلى المدينة ليُخْرِجنَّ الأعز منها الأذلَّ"[4]:" لئن رجعنا إلى المدينة ليُخْرِجَنَّ أعزُّ أهلِ المدينة أذلَّهم[5]"، ثم يذكر ابن المؤدب قراءة أخرى للآية الكريمة فيقول: "قرأ بعض القراء ليَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ، ومعناه: ليخرُجَنَّ العزيزُ منها ذليلاً"[6]، ويقول أبو حيان :"وحكى الكسائي، والفراء أن قوماً قرأوا ليَخرُجن بالياء المفتوحة، وضم الراء، فالفاعل الأعز، ونصب الأذل على الحال"[7]، وواضح أن هذه القراءة ليست سبعية.

ثم يقول ابن المؤدب في أحكام اسم التفضيل:" فإذا حذفت المضاف إليه هو الاسم المفضل عليه، عوضته منه الألف واللام لتقوما فيه مقامه فقلت: إن الأكرم عند اللّه الأنقى[8]". وهنا يشير ابن المؤدب إلى أحكام (أفعل التفضيل) ويمكن أن نوضحها على النحو الآتي:

١- أن يكون نكرة غير مضاف، وبعده حرف الجر (من)، نحو زيد أفضل من غيره، والزيدون أفضل من إخوانهم، وفي هذه الحالة يلتزم اسم التفضيل الإفراد والتذكير.

---

(١) دقائق التصريف ٢٣٤

(٢) انظر البحر المحيط في التفسير ٥٠٧/١٠

(٣) انظر دقائق التصريف ٢٣٤

(٤) المنافقون: ٨

(٥) دقائق التصريف ٢٣٤

(٦) المرجع السابق٢٣٤

(٧) البحر المحيط في التفسير ١٨٣/١٠-١٨٤

(٨) دقائق التصريف ٢٣٤

٣- أن يكون نكرة مضافاً إلى نكرة مثل: زيد أفضلُ رجلٍ، وفي هذه الحالة يلتزم الإفراد والتذكير أيضاً.

٣- أن يكون مضافا إلى معرفة وهو نكرة، وهنا يطابق اسم التفضيل الاسم المفضل نحو: زيد أفضلُ الرجال، والفاطمتان أفضل البنات (أو فضليا البنات)، أو يلزم الإفراد والتذكير.

٤- أن يكون اسم التفضيل معرفة نحو: زيدٌ الأفضلُ خلقاً، والفاطمتان الفضليان خلقا، ويلاحظ هنا أن اسم التفضيل يطابق المفضل.

نختم هذا الفصل بما أورده ابن المؤدب عن قول المؤذن: (الله أكبر)، يقول ابن المؤدب: " قال أهل اللغة في قول المؤذن: (الله أكبر)، معناه: كبير، لقولهم هو أوحد أي واحد"[١]، ثم يبين ابن المؤدب أنهم احتجوا بقول الفرزدق:

إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بنى لنا بيتاً دعائمُهُ أعزٌّ وأطولُ[٢]

ويقول ابن المؤدب إن الشاعر أراد:(دعائمه عزيزة)، ثم يورد رأياً آخر مفاده أن في قول المؤذن (الله أكبر) تفضيل": وقال الفراء والكسائي وهشام النحويون: (الله أكبر) معناه: اللّه أكبر من كل شيء فحذفت (من) لأن (أفعل) خبر، كما تقول، أبوك أفضل، وأخوك أعقل، فمعناه أفضل وأعقل من غيره[٣]"،وفي ذلك يقول سيبويه:" تقول: أنت أفضل ولا تقول من أحد، وكما تقول (الله أكبر)، ومعناه، اللّه أكبر من كل شيء"[٤]" فإذا وقع اسم التفضيل خبراً لم يحتج إلى حرف الجر (من).

---

(١) دقائق التصريف ٢٣١

(٢) ديوان الفرزدق ١٨٧

(٣) دقائق التصريف ٢٣٢

(٤) الكتاب ٣٣/٢

الفصل الرابع

"اسم المفعول"

اسم المفعول

تشير كتب اللغة إلى أن العلاقة بين اسم المفعول والفعل المضارع علاقة قوية[1]، وهناك أوجه تشابه كبيرة بينهما، وذلك من حيث عدد الحروف، ومن حيث الحركات والسكنات[2].

فاسم المفعول يشتق من الفعل الثلاثي، ومن غير الثلاثي ولكل أحكام خاصة.

أولا: اسم المفعول من الفعل الثلاثي.

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن (مفعول) بميم مفتوحة، وإضافة (واو مفعول)، والعلاقة بين اسم المفعول والفعل المضارع المبني للمجهول علاقة قوية، من حيث عدد الحروف، ومن حيث الحركات والسكنات ومن حيث الدلالة، و(مفعول) مثل الفعل المضارع المبني للمجهول (يُفْعل)، فقد زيد في أول اسم المفعول (ميم) مضمومة، وزيد على جذور الفعل الأصلية ياء مضمومة في أول الفعل، فكان وجه الشبه الزيادة في كل واحد، وإنما فرقوا في حركة الحرف المزيد فرقاً بين الاسم والفعل، فكانت الزيادة في الاسم بحرف مفتوح، والزيادة في الفعل بحرف مضموم، أما الشبه في عدد الحروف: فكلاهما يتكون في الأصل من أربعة حروف، أما الواو في اسم المفعول، فهي كالمدة التي تنشأ للإشباع لا اعتداد بها، ويقول ابن يعيش في ذلك:" فهي كالياء في الدارهيم ونحوه، أتوا بها للفرق بين (مفعول) الثلاثي، ومفعول الرباعي"[3]، وواضح من رأي علمائنا السابقين أن اسم المفعول من الثلاثي يكون بزيادة (واو مفعول)[4].

---

(1) انظر شرح الكافية في النحو ٢٠٣/٢

(2) انظر شرح المفصل ٨٠/٦ والمقرب ٤٩٨

(3) شرح المفصل ٨٠/٦

(4) انظر المقرب٤٩٨، وشرح المراح في التصريف ١٣٠

ثانيا: اسم المفعول من غير الثلاثي[1]:

إذا كان الفعل يتكون من أكثر من ثلاثة حروف، فهو لا يخلو أن يكون رباعياً أو خماسياً أو سداسياً، والعلاقة أيضاً قوية بين اسم المفعول وبين الفعل المضارع المبني للمجهول، الذي يزيد عن ثلاثة أحرف، وذلك من حيث عدد الأحرف، ومن حيث الحركات والسكنات[2]، فإذا كان الفعل رباعياً، جاء اسم المفعول رباعياً، وإذا كان الفعل أكثر من ذلك، فإن اسم المفعول يكون مساويا له، من حيث عدد الأحرف، ومن حيث الحركات والسكنات، كما يظهر من الأفعال التالية:

الفعل المضارع المبني للمجهول	اسم المفعول
يُدَحرَج	مُدَحرَج
يُحتَلَب	مُحتَلَب
يُستَخرَج	مُستَخرَج

ويلاحظ أن اسم المفعول يساوي الفعل المضارع المبني للمجهول في عدد حروفه، ويناظره، في الحركات، فكلاهما يبدأ بحرف زائد مضموم، والحرف الثاني مفتوح والثالث ساكن، وهكذا التشابه في كل الحروف.

---

(1) انظر الكامل ١/٧٤

(2) انظر شرح المفصل ٦/٨٠، وشرح المراح ١٣٠

اسم المفعول في دقائق التصريف

يطلق ابن المؤدب مصطلح " الفعل المقيم"، على ما نسميه نحن من المشتقات " اسم للمفعول"، وقد ورد هذا المصطلح في حديثه عن اسم المفعول من الأجوف، فقال:" والفعل المقيم من هذا الباب يتمه العرب مرةً، وينقصه أخرى، فيقولون: مسك مدوف ومدووف[1]" وأحيانا نجد أن ابن المؤدب، لا يذكر مصطلح "الفعل المقيم"، بل يكني عن اسم المفعول، بكلمة (مفعول)، وقد جاء ذاك في سياق الحديث عن الفعل الناقص، أعني المعتل الآخر الذي يسميه ابن المؤدب (أولاد الأربعة)، يقول ابن المؤدب في حديثه عن أولاد الأربعة:" وإذا اشتققت منه (مفعولا) قلت: مقضيٌ،ومَدْعوٌ[2]".

أولا : اسم المفعول من الفعل الثلاثي

لم يورد ابن المؤدب حديثه عن اسم المفعول من الفعل الصحيح، ضمن باب خاص له، بل جاءَ حديثه عن اسم المفعول، في سياق حديثه عن أوجه الفعل الماضي، المبني للمعلوم، والفعل الماضي المبني للمجهول، وقد ذكر عن الفعل المبني للمجهول، وهو الذي يسميه ابن المؤدب:(الباطن المضمر)، ما نصه": والباطن المضمر (فُعِل) فهو (مَفْعول)، نحو:(رُعِب) فهو مرعوب"[3]، وواضح أن ما يقصده ابن المؤدب أن اسم المفعول من الفعل الثلاثي يكون على وزن "مفعول" بإدخال الميم المفتوحة في أوله، والواو الساكنة، وهي ما نسمى (واو مفعول) قبل اللام.

ثم يبين ابن المؤدب أن اسم المفعول قد يصاغ من الفعل اللازم، وقد يصاغ من الفعل المتعدي، وفي ذلك يقول:" والموصول: الذي لا يقال منه (مفعول) إلا بالصلة نحو: صفَح فهو صافح، والمفعول مصفوح عنه[4]"، أي أن اسم المفعول يجب أن يكون مقترناً بالجار والمجرور إذا كان الفعل لازماً.

---

(1) دقائق التصريف ٢٧٤

(2) المرجع السابق ٣١٨

(3) المرجع السابق ١٤٧

(4) المرجع السابق ١٤٨

ثم ذكر ابن المؤدب أمثلةً، على صوغ اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي فقال:" أكرهته على الأمر فهو مُكرَهٌ عليه، وهما مُكرَهان عليه، وهم مُكرَهون عليه[1]".

وهكذا فإن ابن المؤدب لا يخالف النهج اللغوي السائد في كيفية صوغ اسم المفعول، وإنه أيضا يوافق هذا النهج اللغوي في النظر إلى أن أصل اسم المفعول القياسي هو وزن (مفعول)، وأن الأوزان الأخرى من نحو جريح ورسول وغير ذلك إنما تدل في المعنى على أنها اسم مفعول، لكنها لا تمثل الوزن القياسي لصوغ اسم المفعول، وفي هذا الوزن (فَعُول) يقول ابن المؤدب عن حديثه عن الصفات:" فإذا كان (الفَعُول) بمعنى (المفعول) جاز أن يكون بالهاء، وبغير الهاء، يقال: جمل ركوب وناقة رَكُوب، وركوبة، وحَلُوب وحلوبَة"[2]، وهكذا فإن الظاهر من كلام ابن المؤدب أن (فَعُول) يمكن أن تكون بمعنى المفعول، لكنها ليست وزناً قياسياً له، لأنها قد تدل أيضاً على اسم الفاعل من نحو صَبُور بمعنى صابر، قال ابن المؤدب": والفاعل يُصرف إلى فَعُول، فإذا صُرف إليه استوى فيه المذكر المؤنث. يقال: رجل صبور، وامرأة صبور[3].

وهكذا فإن هذا الوزن برأي ابن المؤدب، وبرأي علمائنا السابقين ليس وزناً قياسياً لاسم المفعول لأنه قد يدل أيضاً على اسم الفاعل، والذي يهمنا في هذا المجال هو أن هذا الوزن (فَعُول) يدل على اسم المفعول، وهو يخلو من سابقة الميم، وهذه الميم ذكرت كتب اللغة عنها إنها تزاد في أول الاسم لتكون بدلاً من ياء المضارعة في أول الفعل[4]، والحقيقة أن الدرس النحوي الحديث يخالف هذا التعليل، لأن هذه الصيغة جاءت في الساميات عامة، وفق نظرة تغاير النظرة القديمة، التي تنص على أن الميم أدخلت مقام الياء[5]، فوجهة النظر أن الوزن (فَعُول)، هو الوزن الأصلي لاسم المفعول في بداية انفصال اللغة العربية عن السامية الأم، واستخدم هذا الوزن في الحبشية والعبرية، مع بعض التغيرات الصوتية التي تناسب كل لغة[6]، وهذا يدل على أن هذا الوزن أصيل

---

(1) دقائق التصريف ١٤٩

(2) المرجع السابق ٧٥

(3) المرجع السابق ٧٣

(4) انظر شرح المفصل ٨٠/٦

(5) انظر شرح المفصل ٨٠/٦، وشرح المراح في التصريف ١٢٩-١٣٠

(6) انظر أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية ٩٢

في العربية، إلا أن هذه اللغة تركت هذا الوزن لأنه يدل على الفاعل من نحو صبور، أو صيغ المبالغة، ووزن (فَعُول) في صيغ المبالغة من الأوزان المشهورة، لكن الدرس الحداثي يشير إلى أنّ سابقة الميم لم تكن مستخدمة إلا في اللهجة النبطية، واستخدمت أيضاً في العربية، لأن هذا الوزن ليس ثنائي الدلالة كما لاحظنا، في وزن (فَعُول) الذي يدل على المبالغة وعلى اسم المفعول.

صوغ اسم المفعول من الثلاثي الصحيح[1]

ذكرت كتب اللغة أن اسم المفعول من الثلاثي الصحيح يصاغ على وزن (مفعول) نحو (مَضْروب)، وهو مشتق من يُضرب، لأنهما يشتركان في المفعولية، إلا أن الميم أدخلت كما بينا سابقاً للفرق بين الفعل والاسم، فالفعل مبدوء بياء، والاسم مبدوء بميم، فأصبح الاسم (مُفعَل) بميم مضمومة، بدل ياء المضارعة المضمومة في المبني للمجهول، ثم حُولت هذه الضمة إلى الفتحة، من أجل الميْز بين اسم المفعول من الثلاثي، واسم المفعول من غير الثلاثي، لأن اسم المفعول من غير الثلاثي يكون بميم مضمومة، أي أن التحول طرأ على النحو الآتي:

المضارع المبني للمجهول	اسم المفعول في المرحلة الأولى	اسم المفعول الثلاثي
يُفْعَل	مُفْعَل	مَفْعَل

أي أن علماءنا السابقين يرون أن اسم المفعول لما اشتق من الفعل المبني للمجهول صار بالميم المضمومة، ولما التبس مع الرباعي تحول إلى ميم مفتوحة، كما يتضح في الشكل التالي:

مُفعَل	〉	مَفْعَل	〉 مَفْعُل
تظهر الميم المضمومة بدل ياء المضارعة		فتح الميم في الاسم المشتق من الفعل الثلاثي مع ملاحظة أن العين مفتوحة	في هذه المرحلة تتحول حركة العين من الفتح إلى الضم للميز بين اسم المفعول واسم المكان

[1] انظر شرح المفصل ٦/٨٠، وشرح المراح في التصريف ١٣٠

والملاحظ في المرحلة الأخيرة، كما يرى علماؤنا، أن الضمة التي على العين، تُشبع فتصير (واواً)، فينتقلُ الاسم من (مَفْعُل) إلى (مَفْعُوْل)[1].

اسم المفعول من الفعل الصحيح في دقائق التصريف:

تحدث ابن المؤدب عن اسم المفعول من الفعل الصحيح، في سياق حديثه عن الفعل المبني للمجهول، فقال:" والباطن المضمر: (فُعِل) فهو (مفعول)، ونحو رُعِب فهو مرعوب"[2]، لكن ابن المؤدب لم يُشر إلى أن صيغة (مفعول) أخذت من الفعل المضارع كما قال علماؤنا الذين بيّنا رأيهم في صوغ (مفعول)، ولم يشر ابن المؤدب مطلقا إلى العلاقة بين المضارع واسم المفعول، فهو هنا يخالف التوجه الصرفي القديم، في حين أن الدرس الصرفي الحديث لا يشير إلى العلاقة بين صيغة مفعول والفعل المضارع، بل يشير إلى العلاقة بين (مفعول) و (فَعُول)، فصيغة (مفعول) أصلها (فَعُول)، ومن الملاحظ في الساميات أن (فعول) مستخدمة بمعنى (مفعول)[3]، ففي العربية نلاحظ كلمات كثيرة من نحو رسول بمعنى المُرْسَل، وحَلُوب بمعنى محلوبة وغيرها. وفي العبرية (kabur) أي (مقبور)، وفي غيرها أيضا من اللغات السامية، مع ملاحظة أن الميم في الساميات ليست بدلاً من ياء المضارعة، بل إن الميم في أسماء الفاعل وأسماء المفعول ظاهرة سامية عامة في الفعل المزيد.

اسم المفعول من الفعل اللازم:

أما الفعل اللازم، فإن الأصل أن لا يصاغ منه اسم المفعول، فلا يقال (مقوم)، ولا (مقعود)، لأنهما مشتقان من فعلين لازمين، ولا يجوز في الفعل المضارع أن يقال (يُقام)، ولا (يُقْعد)، إلا إذا اتصل بالفعل ما يسوغ استخدامه من نحو الجار والمجرور والظرف وغيرهما، فحينذاك يقال في الفعل (يقام له)، و(يُقْعَد له)، وفي المفعول يقال أمرٌ (مقومٌ له)، (ومقعود له)[4]،(ومقعود عنده)، واسم المفعول هذا الذي يقال بوجود الجار والمجرور أو الظرف، هو ما يسميه ابن المؤدب (الموصول)، يقول ابن

---

(1) انظر شرح المفصل ٦/٨٠، وشرح المراح في التصريف ١٣٠، والمقرب ٤٩٨

(2) دقائق التصريف ١٤٧-١٤٨

(3) انظر التطور النحوي ٦٧

(4) انظر شرح المفصل ٦/٨٠

المؤدب:" والموصول: الذي لا يقال منه (مَفعول) إلا بالصلة، نحو صَفَحَ، فهو صافح، والمفعول: مصفوح عنه[1]" ثم بين ابن المؤدب أن الصلة قد يحتاج إليها المفعول به الثاني، فيقول: "ومن الموصول ما يُحتاج إلى الصلة فيه في المفعول الثاني، نحو قولك: أكرهته على الأمر فهو مكره عليه[2]"، أي أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بدون وساطة من نحو حرف جر أو غيره، وكذلك اسم المفعول إذا كان فعله متعديا، نحو (رجل معروف)، فإن كان الفعل لا يصل إلى مفعوله إلا بوساطة نحو(صفحتُ عن فلان)، فإن اسم المفعول يحتاج إلى هذه الوساطة فيقال أيضاً(مصفوحٌ عنه).

اسم المفعول من المثال:

لا يختلف صوغ اسم المفعول من الفعل المثال، عن صوغه من الفعل الصحيح، فما يقال في صوغه من الفعل الصحيح، يقال في صوغه في الفعل المثال، وهذا معروف في كتب الصرف، إلا أن ابن المؤدب ضم الفعل المضعف إلى الصحيح، فقال في حديثه عن المشتقات من المثال:" وإذا أردت أن تشتق من هذا الباب ما اشتققت من المضاعف والصحيح، سلكت به مسلكهما، فقلت:(فاعل) من (وَعَدَ) و(وزن): (واعد) و(وازن)، و(مفعول): (مَوْعود) و(موزون)[3]"، أي أن اسم المفعول من (المثال) يصاغ كما يصاغ اسم المفعول من الصحيح والمضعف، فهو من (وعد): (موعود)، ومن (زرع): (مزروع)، ومن (سدّ): (مسْدود)، وتبقى (واو) مفعول دون أن يطرأ عليها أي تغير، بله إن الصيغة كلها في المثال، كما هي في الصحيح والمضعف.

اسم المفعول من الأجوف:

المقصود بالأجوف هو المعتل العين، وصوغ اسم المفعول من المعتل العين يختلف عنه من المعتل الفاء، ويظهر ذلك من العرض الآتي:

المعتل العين يكون واوياً ويكون يائياً، ولكل واحد قواعده أو أحكامه:

---

(1) دقائق التصريف ١٤٨

(2) المرجع السابق ١٤٩

(3) المرجع السابق ٢٤٣

أولاً المعتل العين الواوي:

ذكر سيبويه أمثلةً على اسم المفعول الواوي فقال:" مَزُوْر، ومَصُوْغ، وإنما كان الأصل مَزْوُوْر، فاسكنوا الواو الأولى، كما أسكنوا في (يَفْعَل)، وحذفت واو مفعول، لأنه لا يلتقي ساكنان"(١)، ويؤكد ذلك المبرد بقوله عن اسم المفعول من الواوي:" وكان الأصل (مقوول)، ولكن لما كانت العين ساكنة كسكونها في (يقول)، ولحقتها واو مفعول، حذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين(٢)". لكن العلماء اختلفوا في أي الواوين حذف(٣)، فالخليل وسيبويه يعتقدان أن المحذوف هو واو مفعول الزائدة، والأخفش يعتقد أن المحذوف هو عين الفعل المعتلة، ويعلق على هذين القولين ابن جني بقوله:" ولكل واحد من القولين أصول تجذبه(٤)" فهما موقفان نظريان من واقع لغوي مستخدم.

واختلف العلماء في تتميم (مفعول) فيما عينه واو(٥)، فالقياس هو حذف إحدى الواوين، فتقول: فرس مقود، وقول مَقُول، والواقع اللغوي الغالب يؤيد ذلك، ويقول ابن جني:" الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو، نحو ثوب مصووف، ومسك مدووف، وحكى البغداديون: فرس مَقُوْوْد، ورجل مَعُوْوْد من مرضه، وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه، ولا رُدَّ غيره إليه، ولا يحسن أيضاً استعماله، فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية"(٦)، ومن الواضح من هذا أن تتميم (الواو) في صيغة اسم مفعول أمر مرفوض، ولا يجوز استخدامه في الكلام الفصيح، إلا على سبيل الحكاية، لنقل النص كما هو.

اسم المفعول الواوي في دقائق التصريف.

يسمي ابن المؤدب (اسم المفعول) (الفعل المقيم)، ثم يذكر ابن المؤدب أن تتمة الواو هي لغة عن العرب، يقول:" والفعل المقيم من هذا الباب، يتممه العرب مرة، وينقصه أخرى فيقولون: مسك مَدُوْف، ومدُوُوْف، وثوب مصوف، ومصوُوف، ونَقَصاً

---

(١) الكتاب ٣٤٨/٤

(٢) الكامل ١٠٠/١

(٣) انظر الكامل ١٠٠/١، والمقتضب ١٨

(٤) المقتضب لابن جني ١٨

(٥) انظر السابق ٢٢-٢٣

(٦) الخصائص ٩٩/١-١٠٠

كـــراهية التقاء الساكنين فيه، وذلك أن بناء الواو في هذا الباب على السكون كما مـــر فـــي غير موضع من هذا الكتاب، وجاءت هي معربة بالضم، فلو طرحـــوا الإعـــراب عنها اجتمعت واوان ساكنتان، والفاء قبلهما ساكنة، فطرحوا الواو الأصلية، وحولـــوا حركتها إلى الفاء قبلها، فقالوا: (مَدُوف)، ومَصون، وهذا هو الأشهر الأعـــرف مـــن كلام العرب، لأنهم يستثقلون اجتماع واوين لثقلهما[١]"

فابن المؤدب يذكر أن إتمام الواو لغة عن العرب، وإذا كانت كذلك، فإنها شاذة عن القاعدة الصرفية، ولا يجوز ردها لهذا السبب، لكنها ليســـت اللغـــة العليـــا، فالأشـــهر والأعرف من كلام العرب هو حذف الواو، وهناك من العلماء غير ابن المؤدب يقـــول بهذه اللغة ويأخذ بها ولكن عند الضرورة، ومنهم المبرد الذي يقول عن لغة الإتمـــام:" هذا قول البصريين أجمعين ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة[٢]"، ثم تابع هذا الموضوع ابن عصفور وذكر أن المبرد خالف كافة النحويين، فقال إن (مصوُوْن) ليست بأثقل من قول العرب (سُرْتُ سُوُوْراً)، و غارت عينه غُوُوْراً) لأن في (سُوُوْر) و(غُوُوْر) واوين وضمتين، ثم علق ابن عصفور بقوله:" وهذا الذي ذهب إليه باطل لأن مـــا ورد مـــن الإتمام في ذوات الواو من القلة بحيث لا يقاس عليه[٣]"

يمكن أن نخلص من خلاف العلماء في إتمام (المفعول) أن اللغة العليا هي حـــذف الواو، وهذا يقوله البصريون، ويؤكده ابن المؤدب، لكن ما ذكره المبرد واعترض عليه كثير من العلماء من أنه يأخذ الإتمام، فأعتقد أنه مقبول، ضمن حدود ضيقه، الحد الأول أن هذه اللغة خارج دائرة اللغة العليا، والثاني أن المبرد لا يأخذ بهـــذه اللغـــة إلا فـــي الضرورة، ولذلك جـــاء تعليقه بقوله:" ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة[٤]"، هذا علـــى أن نأخذ بقول ابن المؤدب إن العرب تنقصه مرة، وتتمه أخرى، وهذا يقوي أن إتمـــام (مفعول) لغة عن العرب لا يجوز ردها.

ويظهر الخلاف كذلك بين ابن المؤدب وكثير من العلماء، في قضية أي الواويـــن تحذف من صيغة (مفعول)، فقد قال سيبويه:" وحذفت واو مفعول لالتقاء الســـاكنين[٥]"،

---

(١) دقائق التصريف ٢٧٤

(٢) الكامل ١٠٢/١

(٣) الممتع في التصريف ٤٦٢/٢

(٤) الكامل ١٠٢/١

(٥) الكتاب ٣٤٨/٤

وابن المؤدب يذكر أن الخليل بن أحمد يقول إن الحذوف هو واو مفعول[1]، ثم يذكر أن "الأخفش يزعم أن المحذوفة عين الفعل[2]"، وهكذا فالملاحظ أن ابن المؤدب يورد رأي العلماء، لكنه يميل إلى أن المحذوف هو الواو الأصلية إذ يقول: فطرحوا الواو الأصلية، وحولوا حركتها إلى الفاء قبلها فقالوا: مَدُوف، ومَصُوْن[3].

يفهم مما تقدم أن أصل اسم المفعول الواوي من صان مَصُوْوْن، وأن علماءَنا يعتقدون أن الواو الأولى سُكنت، ونقلت ضمتها إلى الصاد فأصبحت هكذا: (مصُوْوْن) بصاد مضمومة، وواوين ساكنتين، ولأجل التخلص من الساكنين، كان عليهم أن يحذفوا إحدى الواوين، يرى الخليل وسيبويه أن الأولى بالحذف هو واو مفعول لأنها طارئة وليست أصلية، وقد أخذوا على مَن قال بحذف الواو الأصلية، أنه يتوجب عليهم أن يقولوا في البائي (مبوع)، حيث حذفت الياء الأصلية.

لكن من يعتقد بحذف الحرف الأصلي، يعتقد أن القضية في إعلال يغاير ذلك الإعلال، ومنهم كما يذكر ابن المؤدب الأخفش[4]، فالأخفش يعتقد أن الأصل (مَبْيُوْع) بواو ساكنة هي واو مفعول، وياء مضمومة هي الحرف الأصلي، ولما أسكنوا الياء ألقوا حركتها على الباء فأصبحت (مَبْيُوْع) بالباء المضمومة، والياء والواو الساكنين، وهنا تبدل ضمة الباء كسرةً مماثلةً للياء، ثم تحذف الياء فتصبح (مَبِوْع) وهنا تقلب واو مفعول ياء مماثلةً للكسرة قبلها، فأصبحت (مَبِيْع)، هكذا كان يعتقد الأخفش، كما وضح ابن المؤدب.

وبعدَ أن ذكر ابن المؤدب رأي الخليل وسيبويه ومن تابعهما، ورأي الأخفش ومن تابعه، نجده يعلق بقوله:" وكلا القولين حسن، وقول الأخفش أقيس، وإلى هذا القول ذهب الكسائي فزعم أن الواو المحذوفة عين الفعل، لا الواو الزائدة القائمة مقام واو مفعول[5]"، وهنا نعود إلى ذكر ما قاله ابن جني في هذه القضية الخلافية:" ولكل واحد من القولين أصول تجذبه، ومقاييس تشهد له[6]".

---

(١) انظر دقائق التصريف ٢٧٦

(٢) انظر المرجع السابق ٢٧٦

(٣) انظر المرجع السابق ٢٧٤

(٤) انظر المرجع السابق ٢٧٦

(٥) دقائق التصريف ٢٧٧

(٦) المقتضب ١٨

ويرى الطيب البكوش أن الواو المضمومة، وهي الواو الأولى تدغم في حركتها[1]، وهي الضمة، ولأن الحركة ضمة طويلة، فإن إدغام الواو فيها لا يُزيدها طولاً، وكأنما صوتيا قد حذفت، كما يظهر في المخطط الصوتي الآتي:

مقْوُول ‹ مقُوْل

maqwūl maqūl

حيث حذفت شبه الحركة (الواو الأولى، وبقيت الضمة الطويلة، فانتقل اسم المفعول من واوين إلى واو واحدة، بسبب تشكل الحركة المزدوجة الصاعدة المرفوضة في هذا السياق[2](WU)، وابن المؤدب يعد هذه اللغة في اسم المفعول إحدى لغات العرب، ومن الملاحظ أن هذه اللغة تشكل المرحلة الأولى من مراحل تطور اسم المفعول في العربية.

ثانيا: اسم المفعول من المعتل العين اليائي[3]

تشير كتب اللغة إلى أن اسم المفعول من الأجوف اليائي، تحذف واوه، فاسم المفعول من باع مَبِيْع، وكانت (مَبْيُوع)، ومن (خاط) (مخيط)، وكانت (مخيوط)، وذكر ابن جنبي أن بني تميم يتمون (مفعولاً) من اليائي فيقولون (ثوب مخيوط)، و(بُرٌ مكيول)[4]، وابن جني في ذلك يتابع المبرد[5]، وعلى هذه اللغة قول علقمة بن الفحل:

حتى تذكّر بيضاتٍ وهيّجَهُ يومُ الرذاذِ عليه الريحُ مغيومُ[6]

وخلاصة ما سبق أن اسم المفعول من الأجوف اليائي فيه لغتان أثرتا عن العرب:

---

(1) انظر التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ١٥٤

(2) انظر أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٤٤١

(3) انظر الكامل ١/١٠٠، والخصائص ١/٢٦٠، والممتع في التصريف ٢/٢٦٠

(4) انظر الخصائص ١/٢٦٠

(5) انظر الكامل ١/١٠١

(6) ديوان علقمة بن الفحل ٥٩

اللغة الأولى: نقص صيغة (مفعول):

الأصل في اسم المفعول من الثلاثي، أن يكون على وزن (مفعول)، فإذا أردنا صوغه، من الفعل (باع)، فالأصل فيه (مبيُوْع)، تنقل حركة العين (الياء) إلى الصحيح الذي قبلها ثم تسكن الياء، فيلتقي ساكنان: واو مفعول، والياء، وهنا على اللغة أن تتخلص من أحد الساكنين، فالخليل وسيبويه ومن تابعهما يرون أن الذي حذف هو واو مفعول، فأصبح (مبيْع)، وهنا تقلب الضمة التي على فاء الصيغة (الباء) كسرة لتصح الياء، فتصبح مَبِيْع[1]،

لكن الأخفش[2]يرى أن المحذوف هو عين الأسم، وليس واو مفعول، فالأصل (مَبْيُوع)، تنقل الضمة من الياء إلى الباء فتصبح (مبُيْوع) ثم تقلب الضمة كسرة لتصح الياء فتصبح (مبِيْوع)، فيلتقي ساكنان فتحذف الياء (عين الفعل)، فتصبح (مبِوْع) ثم تغلب الواو ياءً لمناسبة الكسرة فتصبح (مَبِيْع).

اللغة الثانية: إتمام صيغة (مفعول):

في هذه اللغة، يعمد المتحدثون إلى الإتمام، فلا يحذفون واو مفعول، أو عين الإسم، وتنسب هذه اللغة إلى بني تميم[3]، فيقولون (مَبْيُوع)، وعلة الإتمام هذه أن الياء أخف عليهم من الواو، يقول ابن يعيش:" إن الياء دون الواو في الثقل[4]"، فلم يجتمع في الأجوف اليائي إلا أن ياءٌ وواو وضمة، بينما اجتمع في الأجوف الواوي واوان وضمة، فاستثقلوها في الواوي، ولم يستثقلوها في اليائي، ومع أن الياء أخف من الواو، إلا أنه يبقى في الياء ثقل أيضاً ولذلك لم تكن لغة الإتمام هي اللغة العليا، إلا أنها لغة صحيحة أثرت عن العرب، إلا أننا وجدنا المبرد يعد لغة الإتمام في اليائي من الضرورة الشعرية إذ يقول:- " فإذا اضطر شاعر جاز له أن يرد (مبيعاً) وجميع بابه إلى الأصل فيقول مبيوع[5]"

---

(1) انظر المقتضب ١٨، والممتع في التصريف ٤٥٤/٢

(2) انظر السابق ١٨

(3) انظر المقتضب ٢١، والممتع في التصريف ٤٦٠/٢

(4) شرح المفصل ٨١/١٠

(5) الكامل ١٠١/١

اسم المفعول من الأجوف اليائي في دقائق التصريف:

بداية يقرر ابن المؤدب أن الحذف والإتمام لغتان أُثِرَتَا عن العرب، فإذا كانت الواو مقبولة، فإن الياء أسهل وأكثر قبولاً، وفي ذلك يقول عن العرب:" لأنهم يستثقلون اجتماع واوين لثقلهما، ولا يستثقلون اجتماع ياء وواو في ذوات الياء، فيقولون (مبيوع)، و(معيون)، وهذه لغة تميم(١)"، ثم يثبت ابن المؤدب أن الياء أسهل من الواو بقوله:" والياء إذا انضمت لم تُهمز ولم تُغير فهذا يدلك على أن الياء أخف من الواو(٢)"، وهنا يعمد ابن المؤدب إلى إثبات أن الياء أسهل من الواو، فالواو إذا انضمت هُمزت في نحو: (أدؤر جمع دار)، فراراً من الواو المضمومة، لكن الياء إذا انضمت لا تهمز ولا تتغير، وذلك لسهولتها.

ويستشهد ابن المؤدب على لغة الإتمام بقول الشاعر:

قَدْ كانَ قَوْمُكَ يَحسبونَكَ سيِّداً وإخالُ أنَّكَ سيِّدٌ مَعْيُون(٣)

والشاهد فيه أن الشاعر استعمل لغة الإتمام في اسم المفعول اليائي، فلم يحذف الواو، ومن الجدير ذكره أن المقصود (بمعيون) أنه أصابته العين.

وذكر ابن المؤدب على لغة الإتمام في اسم المفعول اليائي قول الشاعر:

"يوم رذاذ عليه الدَّجنُ مَغْيُوم(٤)"

والشاهد فيه أيضاً أن الشاعر لم يحذف واو مفعول من اسم المفعول اليائي، وهو مشتق من الغيم، ولغة الإتمام هذه مستخدمة عند بني تميم(٥)، وذكر على هذه اللغة أيضاً قول الشاعر:

"وكأنها تفاحة مطيُوبة(٦)"

حيث جاء اسم المفعول متمما بالياء، ويريد ابن المؤدب من هذه الشواهد أن يبين أن لغة الإتمام فصيحة يقول بها العرب.

---

(١) دقائق التصريف ٢٧٥

(٢) المرجع السابق ٢٧٥

(٣) دقائق التصريف ٢٧٦، وانظر الأغاني ٣٤٢/٦، وروايته: نبئت قومك يحسبونك سيدا

(٤) المرجع السابق ٢٧٦، وانظر ديوان علقمة بن الفحل ٥٩ ورواية البيت:

حتى تذكر بيضات وهيجه يومُ الرذاذ عليه الدَّجْنُ مغيوم

(٥) انظر الخصائص ٢٦٠/١

(٦) دقائق التصريف ٢٧٥ والبيت من شواهد الخصائص ٢٦٢/١، الممتع في التصريف ٤٦٠/٢

ويلاحظ أن ابن المؤدب يذكر في القضية الواحدة الآراء المختلفة للعلماء، ويدعم هذه الآراء بلغات العرب المختلفة، ويذكر ابن المؤدب أن المازني كان يحاور الأخفش، في قضية الحذف من اسم المفعول فيقول:" قال المازني: فسألته عن (مبيع)، فقلت: ألا ترى أن الباقي في (مبيع) ياء، ولو كانت واو مفعول، لكانت (مَبُوْع). فقال: إنهم لما أسكنوا ياء (مبيوع)، وألقوا حركتها على الياء، انضمت الباء، وصارت بعدها ياء ساكنة، فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها، ثم حذفت الياء، بعد أن ألزمت الباءُ كسرة لليـاء التي حذفتها، فوافقت واوُ مفعول الباءُ المكسورة، فانقلبت ياءً، للكسرة التي قبلها، كما انقلبت واو ميزان[1]".

ويظهر من رواية ابن المؤدب أن المازني يعتقد أن المحذوف من صيغة (مفعول) هو (واو مفعول) كما ذهب الخليل وسيبويه، ومن تابعهما لكن الأخفش يؤكد أن المحذوف هو عين الاسم، لكنهم لا يقولون (مَبُوْع) بالواو، لأن (الواو، تقلب ياءً لمناسبة الكسرة التي قبلها، وقد وضح هذا الرأي فيما سبق.

تباينت آراء المحدثين في صيغة مفعول من الأجوف الواوي والأجوف اليائي، فمنهم من يقول إن الياء في اسم المفعول اليائي، من نحو (مَبِيُوْع)، تقع بين حرف صامت، وضمة طويلة، وعندما تدغم الياء في الضمة الطويلة، فإن هذا يعطي كسرة طويلة، وهذه الكسرة الطويلة للتمييز بين الأجوف الواوي، والأجوف اليائي[2]، وهذا الرأي يعتمد على نظرة علمائنا القدامى في أن الواو متى وقعت قبلها الياءٌ ساكنةً، قلبت الواو ياءً، ولكن كثيراً من المحدثين يخالفون ذلك، فالصوت لا يمكن أن ينقلب إلى صوت آخر يعيد منه في المخرج[3]، ومعروف أن الواو والياء متباعدان في المخرج، ومن هنا تبدو فكرة أن الواو قلبت ياءً في اسم المفعول اليائي فكرةً غير مقنعة، فما الذي حدث في اسم المفعول من الأجوف اليائي؟ وكيف يُفسر من قال إن الواو تستثقل في وزن (مبيوع) فتصبح (مبيع)[4]، إن فهم ذلك يعيدنا إلى أصل صيغة (مفعول)، ومحاولة التعرف إلى الظروف التي أوجدتها في اللغة، ويمكن لنا أن نُفَسِّر هذا بأنَّ وزن (فعيل) هو الصيغة الأولى التي اختارتها اللغة العربية للتعبير عن اسم المفعول،

---

(١) دقائق التصريف ٢٧٦-٢٧٧

(٢) انظر التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ١٥٤

(٣) انظر التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٦٣

(٤) انظر الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ١٩٧

وأمـــا صيغة (مفعول) فهي صيغة جديدة طارئة على اللغة بعد استعمال صيغة (فعيل)، وهذا يعتمد على أدلة عقلية منها أن اللغات السامية تخلو من ســـابقة الميـــم، وأن هـــذه الصيغة (فعيل) مستعملة في السريانية والعربية الجنوبية للتعبير عن اسم المفعول، وفي اللغة العربية تستعمل صيغة (فعيل) بمعنى (مفعول)، وتبدو الصعوبة في استخـــــدام (صيغة فعيل) في الأفعال الجوفاء اليائية، لأن المتكلم قد يحتاج إلى الجمع بيـــن يـــاءين مثل (باع: بَيِيْع) وهذا صعب من الناحية الصوتية[1]، وهو في الأفعال الناقصـــة أشـــد صعوبة، ثم إن صيغة (مفعول) انتقلت إلى الثلاثي نتيجةً للقياس، فهذه الصيغة مقيســـة علـــى الأفعال فوق الثلاثية، وهذا القياس حدث فـــي الأفعال المعتلة العين أو الـــــلام، حيث صعوبـــة بناء صيغة (فعيل)، مما أدى إلى القياس الخاطئ، فاسم المفعول يكـــون على هذه الصيغة (بَيِيْع) وهذه صيغة غير مستعملة، ولذلك قاس الناطقون هذه الصيغـــة على اسم المفعول من الرباعي (مُباع)[2]، وهذا قياس خاطئ، ومن لم يقع فيه لجأ إلـــى الصيغتين المعروفتين في اسم المفعول، اللتين قال عنهما ابن المؤدب": الفعل المقيم من هذا الباب يتممه العرب مرة، وينقصه أخرى[3]"، وهما:-

١- الصيغة الأصلية: (مفعول) من نحو مطيوبة، ومغيوم وغيرهما.

٢- الصيغة التي حدث فيها ما يسمى بتبدلات الإعلال من نحـــو (مَبِيْـــع) و(مَديـــن) وغيرهما، والمقصود بتبدلات الإعلال، يمكن أن يوضح مـــن خـــلال المخطـــط الصوتي الآتي:

مَبْيوع	مَبِيع	مَبِيع
mabyūʿ 〈	mabyiʿ 〈	mabīʿ
صيغـــة اســـم المفعـــول الأصلية، التقى فيها شـــبه الحركة الياء مـــع الضمـــة الطويلة التي تليها	تحدث عملية مماثلة مدبرة متصلة بين شـــبه الحركـــة اليـــاء والضمـــة الطويلـــة التي تليها، فتتحـــول إلـــى كسرة طويلة	التخلص من شبه الحركـــة الياء للوصـــل إلـــى آخـــر مرحلة في اســـم المفعـــول اليائي

---

(١) انظر أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية ٩٦-١٠٠

(٢) انظر أثر التطور التاريخي في صيغة مفعول في اللغة العربية ١٠٢

(٣) دقائق التصريف ٢٧٤

إن هذا التحليل يفسر ما قاله ابن المؤدب من أن الواو تنقلب ياءً للكسرة التي قبلها، كما انقلبت واو ميزان[1]، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

ميوْزان	مِوْزان	ميزان
miwzān	mizān	mīzān
الأصل في اسم الآلة على وزن مِفعال، ويلاحظ فيه تشكل الحركة المزدوجة الهابطة (iw)	حذف شبه الحركة (w) للتخلص من الحركة المزدوجة	يتم مد الكسرة لتصبح كسرة طويلة، للتعويض عن حذف شبه الحركة (w)

اسم المفعول من الناقص:

ذكر سيبويه أمثلة لاسم المفعول من الفعل الواوي نحو: مَعديّ عليه وعلق عليه بقوله:" قلبت الواو فيه ياءً من غير الجمع"[2]، وكذلك أرض مسنية، ومرضي، وعلق على هذا الأخير بقوله:" وإنما أصله الواو وقالوا: (مَرْضُوٌّ)، فجاءوا به على الأصل والقياس[3]". وذكر اسم المفعول من (شقِي) فقال إنه مشقوٌّ فيه[4]، وذكر ابن يعيش أن اسم المفعول من (رضي) (مرضيّ)، وهو من الرضوان، وقال:" الوجه فيما كان واحداً الواو والأخرى عربية كثيرة[5]"، أي أن القياس أن يكون بالواو، لكن الشائع بالياء.

ويمكن لنا أن نستخلص أحكام اسم المفعول من الناقص[6] على النحو الآتي:

١- الناقص الواوي: الأجود في اسم المفعول من الفعل الناقص الواوي هو التصحيح، فتقول (معدوّ)، ومن العرب من يعلُه فيقول: (معديّ)، فإن كان على وزن (فعِل) بكسر العين، فالصحيح فيه الإعلال نحو: (رضِي- مرضيّ)، وعليه قول الله عز وجل:" ارجعي إلى ربك راضيةً مرضيّةً"[7]، وأما من قال فيه (مرضوّ) فهو قليل.

---

(١) انظر دقائق التصريف ٢٧٦

(٢) الكتاب ٣٨٥/٤

(٣) المرجع السابق ٣٨٥/٤

(٤) انظر المرجع السابق ٤٠٧/٤

(٥) شرح المفصل ١١٠/١٠

(٦) انظر شرح ابن عقيل ٥٧٧/٢

(٧) الفجر: ٢٨

٢- الناقص اليائي: في اسم المفعول من الفعل الناقص اليائي، يجب الإعلال بقلب واو مفعول ياء، وإدغامها في لام الكلمة نحو رمًى: مرميّ والأصل مَرْمُوي"، فاجتمعت الواو والياء وكانت أولاهما ساكنة، وفي هذه الحالة تقلب الواو ياءً، ثم تدغم الياء في الياء، كما يرى علماؤنا السابقون.

اسم المفعول الناقص في دقائق التصريف

ذكر ابن المؤدب كيفية صوغ اسم المفعول من الفعل الناقص فقال: "فإذا اشتققت منه (مفعولاً) قلت: (مقضيٌّ) و (مدعوٌّ)، وهما في الأصل (مَقْضُوْي)، و (مَدْعُوْو)، فلما سبقت الواو الياء بسكون في (مقضُوْي) تحولت ياءً، وتحولت الضمة التي كانت في الضاد إلى الكسر، وكذلك فافعل بكل واو منضم ما قبلها[١]". ثم يفسر ابن المؤدب علة ثبات الواو، في (مَدْعُوّ) بقوله:" وأما (مدعوٌ) فإنما ثبتت الواو لأنك زدت (واواً) على (واو)، لم يكن فيها شيء[٢]".

ومن الملاحظ في هذين المثالين اللذين اختارهما ابن المؤدب أنه يناقش اسم المفعول من الفعل الناقص اليائي، ومن الواوي، وتوضيح ذلك كما يلي:

١- اسم المفعول من الفعل الناقص الواوي:

الأصل في اسم المفعول من الفعل الناقص أن يكون على وزن (مَفعول)، فهو من الفعل (دعا) (مدعوٌ)، وأصله (مَدْعُوْو)، الواو الأولى هي واو مفعول، والواو الثانية (لام الاسم)، وهنا التقى حرفان متماثلان، الأول منهما ساكن، فيدغم الأول في الثاني ويشدد فيصبح (مَدْعُوّ)، ومن الملاحظ أن ابن المؤدب لا يذكر في اسم المفعول الناقص الواوي إلا لغةً واحدة، هي هذه التي بيناها، وهو لا يذكر اللغة الثانية التي تقلب الواو ياءً في نحو (مَدْعيّ) و (مَعْديّ)، في حين أن كتب اللغة الأخرى ذكرتها، فقد جاء في (الكتاب):" وقال في ما قلبت الواو فيه ياءً من غير جمع:

وقد علمتْ عِرْسي مُلَيْكةُ أنني ... أنا الليثُ مَعْدِيّاً عليه وعاديا[٣]

---

[١] دقائق التصريف ٣١٨

[٢] المرجع السابق ٣١٨

[٣] الكتاب ٣٨٥/٤، وانظر شرح المفصل ٣٥/٥-٣٦

والشاهد في هذا البيت أن الشاعر قلب الواو ياءً في اسم المفعول الـــواوي، فقـــال (مَعْدِيًّا)، والقياس هو (معدو) بالواو.

ومن الملاحظ أن هذه اللغة في نحو (معديّ)، و (مدعيّ) ليست باللغة الجيِّدة[1]، بل إن ابن يعيش يذكر في شاهده السابق روايتين: واحدة (معـديّ)، والأخـرى (معـدوّ)، والأصل (معدوّ) كما قال ابن يعيش معلقاً على هذا الشاهد، ومن هنا جعل ابن المـؤدب لغة (معديّ) بالياء في باب خاص سماه حكم في الشواذ من كلام العرب، فقال:" وقـــال الشاعر:-

أنا الليث معدياً عليه وعاديا، بناه على عُدي، وقال الآخر:

ما أنا بالجافي ولا المجفيِّ بناه على جُفي"[2]

ومن المعروف في كتب اللغة أن معدي ومجفيّ وأمثالهما، من أســـماء المفعـــول الواوية الأصل، وكان حقها أن تكون بالواو، لكن ابن المؤدب يوضح علةَ كونها (بالياء) لأن الشاعر بناه على الفعل الماضي المبني للمجهول، ثم إن ابن المؤدب يعلـــق علـــى الشاذ بقوله:" والشاذ في كلام العرب كثير يكاد يلحق العام كثرة[3]"

٢- اسم المفعول من الناقص اليائي:

ذكر ابن المؤدب، في اسم المفعول من الناقص اليائي (مقضيّ) وقال إن الأصـــل فيه (مقضوْي)، وهنا اجتمعت واو وياء، وكان الأول ساكناً، ولذلك تقلـــب الـــواو يـــاءً فيصبح (مقضيْي) ثم تدغـــم الياء في الياء فيصبح (مقضيّ) وقـــد لاحظنـــا أن الفكـــر الصرفي القديم يقلب الواو يـــاء على الرغم من التباعد في مخرجهما، وسبب ذلك فـــي ما أعتقد أن الصرف العربي القديم يحسن التوصيف للظاهرة اللغوية، فهـــو يـــرى أن الأصل (مقضوي)، والمستقبل مقضـــيٌ، بياءين، فهو يحاول أن يفسر وجـــود اليـــاءين فيرى أن الواو التي كانت في الأصل لم تعد موجودة في المستعمل، وهنا يرى أن الذي حدث هو قلب الواو ياءً.

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ٥٧٧/٢

(٢) دقائق التصريف ٣٦٢

(٣) دقائق التصريف ٣٦٧

أما اسم المفعول من الناقص الواوي الذي فعله الماضي مكسور العين من نحو (مرضيّ) وفعلها الماضي (رضِي) بكسر الضاد، فقد تحدث عنه ابن المؤدب بقوله:" وأما قولهم مرضي، فإنه بُني على الياء، لأنّ (فَعَلْتُ) منها لم يُنطق فيه إلا بالياء، فبنيت على الظاهر، وقد قيل (مرضوٌ)، فبني على الأصل، لمّا ظهرت الواو في (الرضوان)، عُلم أنها من الواو، ولا يجوز أن يقال في (دُعيت) (مَدْعيّ)، لأنه بني على الأصل، و(دُعيْتُ) داخلٌ ليس بأصل، لأن مالم يسمَّ فاعله داخل على كل شيء من (فَعَلتُ) من الفعل، وربما قيل مدعيٌّ، بناءً على دُعيت.

قال الفراء: أستكره هذه اللغة[1]"

يوافق ابن المؤدب الاتجاه العام عند العلماء في صوغ اسم المفعول من الناقص الواوي الذي فعله الماضي مكسور العين نحو (رضِي)، فهو واوي بدليل المصدر رضوان، واسم المفعول منه كما أشارت كتب الصرف التي درسناها تشير إلى أنه تقلب الواو فيه ياء، فيصير اسم المفعول من رضي مرضيّ، وعليه قول اللّه عز وجل:(ارجعي إلى ربك راضية مرضيّة)[2]، وتشير كتب اللغة إلى أنه من العرب من يجعله على الأصل فيقول مرضوٌ، وهو قليل، ويفسر ابن المؤدب، علةَ ظهور الياء فيه فيقول إنهم قالوا مرضيّ، لأن الفعل الماضي المسند إلى تاء الفاعل لا يكون إلا بالياء، فيقال: رضيتُ، ولذلك بُني اسم المفعول على هذا الظاهر، وقد كان (رَضَوْتَ) فأعلّ فصار (رضيت)، فصارت الياء وكأنها هي الأصل، ومن هنا يرى ابن المؤدب الفرق بين (مدعيّ) (ومرضيّ)، وأنه لا يجوز (مدعيّ) لأن الفعل الماضي منها إذا أسند إلى تاء الفاعل ظهرت فيه الواو فيقال: (دعوت) ولذلك يبنى اسم المفعول على الواو فيقال (مدعوّ)، لكن الحال يختلف في اسم المفعول (مَرْضيّ)، لأن الفعل الماضي منه إذا أسند إلى تاء الفاعل ظهرت فيه الياء، ولم تظهر الواو الأصلية، فيقال: (رضيت)، ولذلك يبنى اسم المفعول على الياء فيقال (مرضيّ)، ويظهر من توجيهاته هذه أنه يختلف عن الرأي الصرفي العام عند العلماء، فالعمدة عنده تكون على أصل حرف العلة عندما يسند الفعل إلى تاء الفاعل، فإذا ظهرت الواو في نحو (دعوت) فاسم المفعول واوي (مدعوّ)، وإذا ظهرت الياء في نحو (رضيت)، فاسم

---

(١) دقائق التصريف ٣٢٠

(٢) الفجر ٢٧

المفعول يأتي (مرضي)، وابن المؤدب هنا يأخذ برأي الفراء الذي يقول: "أستكره هـــذه اللغة" وهو يقصد قولهم (مَدْعيّ)[1] بالياء.

[1] دقائق التصريف ٣٢٠

الفصل الخامس

المبهمات

"الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة"

المبهمات

الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة

وردت الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، في كتب اللغة عند علمائنا القدامى، تحت عنوان المبهمات، وذلك لأنها تقع على أي شيء مبهم، وسوف نعرض لهذه المبهمات، لنرى كيف تعامل معها ابن المؤدب.

أولاً: الضمائر:

تعرف الضمائر بأنها أسماء جامدة، تدل على متكلم أو مخاطب أو غائب[1]، والكوفيون يطلقون عليها مصطلح (المكنيات)، ولا فرق بين المكني والضمير، وهما من قبيل الأسماء المترادفة عندهم، وأما البصريون فيرون أن المضمرات نوع من المكنيات، فكل مضمر مكني، وليس كل مكني مضمراً، وإنما كان الضمير مكنياً، لأن الكناية إقامة اسم مقام اسم آخر توريةً وإيجازاً[2]، وقد تكون الكناية بالأسماء الظاهرة كما تكون بالأسماء المضمرة.

أقسام الضمائر:

الضمائر في اللغة العربية ثلاثة أقسام: متكلم، ومخاطب وغائب، وتختلف ألفاظها، بحسب اختلاف محلها من الإعراب، فضمير المرفوع غير ضمير المنصوب والمجرور،

وسوف نعرض هنا لضميرين من ضمائر الرفع المنفصلة، وهما (أنا وهو)، وذلك لأن ابن المؤدب اختارهما في كتابه من بين بقية ضمائر الرفع المنفصلة وهي: (أنا، ونحن، وأنتَ، وأنتما، وأنتم، وأنتِ، وأنتما، وأنتن، وهو، وهما، وهم، وهي، وهما، وهن)[3]، وكان سبب اختيار ابن المؤدب لهذين الضميرين أنَّ فيهما عدة لغات، وفيهما كثير من الخلاف النحوي.

---

[1] انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٨٣/١، والضمائر في اللغة العربية ١١-١٣

[2] انظر شرح المفصل ٨٤/٣، والنحو الوافي ٢١٧/١، وفي اللغة عند الكوفيين ١٠١

[3] انظر الكتاب ٣٥٠/٢

أ- ضمير المتكلم أنا:

تبين كتب اللغة أنّ الضمير (أنا) قد اختلف لفظه اختلافاً يسيراً في عدة لغات واستعمالات، هي[1]:

١- (أنا) بإثبات الألف الساكنة، وهذه اللغة تستعمل في حال الوقف على الضمير[2]

٢-(أنَ) بحذف الألف وفتح النون، وهذه اللغة تستعمل في الوصل فتقول: أنَ أقول ذلك[3]، وتحذف الألف لأنها برأي البصريين ليست أصلاً، وأصل الضمير عندهم هو الألف والنون، في حين يرى الكوفيون أن الضمير (أنا) كل حروفه أصلية[4]، وقد ثبتت الألف في قول الشاعر:

أنا سيفُ العشيرةِ فاعْرِفوني حَميدٌ قد تَذَرَّيْتُ السَّناما[5]

لكن البصريين ردوا بأن ثبات الألف في درج الكلام يشبه الضرورة الشعرية[6]، ويبدو أنّ هذا الاستعمال كان يخضع للجواز، فهو مما يمثل شيئاً من المساحات الحرة التي تمنحها اللغة للناطقين بها، ليتصرفوا في الاستعمال اللغوي، وإلاّ فلا يوجد أي مانع صوتي في (أنا أعرف) مثلاً، لأن مثل هذا الاستعمال يتوافق مع النظام المقطعي للعربية.

٣- (أنَهْ) بحذف الألف، والوقوف على الكلمة بالهاء الساكنة، ويذكر ابن يعيش شاهداً على ذلك وهو قول الشاعر:

إنْ كُنتُ أدريْ فعليَّ بَدَنَهْ من كثرةِ التخليطِ فيَّ مَنْ أنَهْ[7]

٤- (أنْ) بحذف الألف وإسكان النون وعلى وزن الاسم الموصول (مَنْ)[8].

---

(١) انظر الكتاب ١٦٤/٤، والأصول في النحو ٣٧٨/٢

(٢) انظر المرجع السابق ١٦٤/٤

(٣) انظر المرجع السابق ١٦٤/٤، والأصول في النحو ٣٧٨/٢

(٤) انظر تهذيب اللغة: (أنا) ٥٦٩/١٥، وشرح المفصل ٩٣/٣

(٥) شرح المفصل ٩٣/٣

(٦) انظر المرجع السابق ٩٤/٣

(٧) انظر المرجع السابق ٩٤/٣

(٨) انظر المرجع السابق٩٤/٣

موقف ابن المؤدب من الضمير (أنا):

ذكر ابن المؤدب أن هذا الضمير من الأسماء المُضمرة، وذكر فيه عدة لغات[١]:-

١- (أنْا) (ʾanā)، على مثال (قفا)، ويعلق ابن المؤدب أنَّ هذه اللغة هي قراءَة نافع من أول القرآن إلى آخره[٢]، حيث تثبت الألف، وجاء في البحر المحيط: "وقرأ نافع بإثبات ألف أنا، إذا كان بعدها همزة مفتوحة أو مضمرة[٣]"، أما بنو تميم فإنهم يثبتون الألف في الوقف والوصل، وغيرهم يحذفون الألف في الوصل[٤]، أي أن قراءَة نافع جاءت على لغة تميم، ويستشهد ابن المؤدب على هذه اللغة بقول الشاعر:

وسَمَّيْتَني باسمِ المُفَنَّدِ رأيُهُ وقُلتَ ولم تصدقْ أنا منك أفضَلُ

ومن الملاحظ أن الشاعر استخدم هذا الضمير بإثبات الألف في درج الكلام على لغة بني تميم، ولو قرئ بحذف الألف لاختل البيت، ولانتقلت تفعيلة (فعولن ب - -) إلى (فعلن ب ب -)، وهذه الصورة ليست من تفعيلات البحر الطويل[٥]،

٢- (أنَ): (ʾana): بحذف الألف، ويقول ابن المؤدب إنها لغة الحجاز، وإن هذه اللغة هي أصل هذا الضمير[٦]

٣- آنا: (ʾānā): بمد الألف الأولى، وهي لغة قضاعة، فتقول آنا خير منك، وهذا الاستعمال بتقصير صوت العلة الأخير، ذكره ابن يعيش فقال (آنَ) بمد الألف الأولى وحذف الثانية[٧] مع إسكان النون.

٤- (آنْ) بمد الألف وإسكان النون[٨]

ويحسن أن نضيف هنا، أن هذه الاختلافات في نطق هذا الضمير، جاءت بسبب تنوع لهجات العرب، مما أدى إلى استعمالات متنوعة لهذا الضمير، فبعض العرب

---

(١) انظر دقائق التصريف ٥٣٨

(٢) انظر المرجع السابق ٥٣٨

(٣) البحر المحيط في التفسير ٦٢٧/٢-٦٢٨

(٤) انظر المرجع السابق ٦٢٨/٢، والحجة في القراءات السبع ٩٩

(٥) انظر ميزان الذهب في صناعة شعر العرب ١٠

(٦) انظر دقائق التصريف ٥٣٨

(٧) انظر شرح المفصل ٩٤/٣

(٨) انظر شرح المفصل ٩٤/٣

يقول (أنا) (<anā) بالألف اللينة، وآخرون يقولون (أنَ) (<ana) بفتحة قصيرة، وهذا ما يمكن أن يفسر تعدد هذه الاستعمالات اللغوية في هذا الضمير.

ويمكن أن نستخلص من عرض ابن المؤدب للاستعمالات اللغوية في هذا الضمير (أنا)، أنه يتعرض للخلاف بين البصريين والكوفيين، ويظهر ذلك مثلاً في حديثه عن استعمال الضمير (أنَ) (<ana>)، حيث أشار إلى أن أصل الضمير بحذف الألف، وذلك في قوله: " وأهل الحجاز يقولون: أنا خير منك، بحذف الألف، وهو أصل (أنا) فيما قاله بعض النحويين"(١)، ومعروف لدينا أن البصريين يرون أن الألف والنون هما أصل هذا الضمير(٢)، في حين يرى الكوفيون أن جميع حروف هذا الضمير أصلية(٣)، وبذلك يظهر لنا أن ابن المؤدب لا يلتزم دوماً بالمذهب الكوفي، بل إنه أحيانا يخالفه، ويأخذ بالمذهب البصري، ومن هنا فإننا نستخلص أن ابن المؤدب لا يتعصب لموقف معين، فهو يأخذ بما يراه أكثر إقناعاً بعد أن يورد آراء البصريين والكوفيين في كثير من المواطن، ومن الجدير ذكره أننا لاحظنا أن حروف الضمير (أنا) الثلاثة تتكرر في الساميات عامة، كما يظهر آتياً(٤):

العربية <ana

الحبشية <ana

العبرية <ani, <anoḫi ، والصيغة الأخيرة هي صيغة كنعانية قديمة.

الآرامية <ena(<eno)

السريانية <ena

الآشورية anaku

وقد اختلف رأي المعاصرين في هذا الضمير، فمنهم من يرى أنه مركب من قسمين الأول هو (<an)، والثاني هو علامة المضارع المسند إلى المفرد المتكلم: وهي همزة المضارعة (أ) (<a)(٥)، في حين لاحظ غيرهم أن الهمزة الأولى والنون تتغيران في هذا

---

(١) دقائق التصريف ٥٣٨

(٢) انظر الكتاب ٤/٢٢٨

(٣) انظر الضمائر في اللغة العربية ٢٢

(٤) انظر تاريخ اللغات السامية ٩، والضمائر في اللغة العربية ١٩

(٥) انظر التطور النحوي ٤٨

الضمير كثيراً، مما جعلهم يعتقدون أن أصل هذا الضمير هو الهمزة وحدها، وأنه يتكون في الأصل من مقطع واحد هو (a>)[1].

ب- ضمير المفرد الغائب هو:

ذكرت كتب اللغة أن في ضمير المفرد الغائب عدة لغات هي[2]:

١- (هُوَ) (huwa) بفتح الواو، وهي اللغة الشائعة.

٢- (هُوَهْ) (huwah) بالواو المفتوحة والهاء الساكنة، وهذا الاستعمال يأخذ بالهاء الساكنة للوقوف عليها، وذلك لأن العرب تكره الوقوف على الهاء الساكنة[3].

٣- إسكان الهاء في درج الكلام، إذا سبقها واو أو فاءٌ أو لام، نحو وَهْوَ ذاهب، ولَهْوَ خير منك، وفَهْوَ قائم[4].

٤- حذف الواو وإبقاء الهاء وحدها في درج الكلام، وعليه قول الشاعر:

فبيناهُ يَشْري رحلهُ قَال قائلٌ لمن جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ يخيبُ[5]

وأهل الكوفة يحتجون بهذا البيت على أن ضمير الغائب المنفصل هو في الأصل الهاء وحدها، وأهل البصرة يقولون إن الضمير هو الهاء والواو، ويعدون هذا البيت من قبل الضرورة الشعرية[6].

٥- (هُوَّ) (huwwa): بتشديد الواو وفتحها، ويعدها ابن يعيش من باب الضرورة، وعليها قول الشاعر:

وإن لساني شُهْدَةٌ يُشْتَفى بها وهُوَّ على من صبه اللهُ علقم[7]

---

(١) انظر فقه اللغات السامية ٨٦

(٢) انظر الكتاب ١٦٣/٤، والأصول في النحو ٣٨٠/٢

(٣) انظر المرجع السابق ١٦٣/٤

(٤) انظر المرجع السابق ١٥١/٤

(٥) انظر شرح المفصل ٩٦/٣

(٦) انظر مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ١٧٩/١

(٧) شرح المفصل ٩٦/٣

وقد جاءَ في شرح المراح أنه يجوز في الضمير (هوَ) أن تشـــدد واوه، واستشـــهد بالبيت السابق[1]، ويمكن أن يكون هذا التشديد من قبيل أن اللغة تميل إلـــى إغـــلاق المقطع القصير المفتوح كما حدث في (دخَّان) من (دُخان)، و(لِثَّة) من (لِثَة)، وهكذا.

موقف ابن المؤدب من الضمير (هو)[2]:

ذكر ابن المؤدب أربع لغات في ضمير المفرد الغائب وهذه اللغات هي:

١- هُوَ بضم الهاء وفتح الواو، وهي اللغة المشهورة

٢- هُوَّ : بضم الهاء وتشديد الواو وفتحها، وهي لغة لبعض أهل اليمن، ويذكـــر ابـــن المؤدب شاهداً على هذه اللغة قول الشاعر:

وإن لساني شُهْدَةٌ يُشْتَفى بها وهُوَّ على من صبَّه الله علقم[3]

ومما يجدر ذكره أن هذه اللغة ما زالت حية، في بعض اللهجات العربية المعاصرة، نحو بعض اللهجات الحضرية في فلسطين وسوريا ولبنان.

٣- هُوْ: بإسكان الواو، يقول ابن المؤدب ومن العرب من يقول: "هُوْ زيد"[4]. ويذكـــر شاهداً قول الشاعر:

وكُنَّا إذا ما كان يومٌ كريهةٌ فقد علموا أنِّيْ وهُوْ فتيان[5]

حيث استخدم الشاعر هذا الضمير بتسكين الواو، ويغلب على ظني أن هذا النمط هو المستعمل في اللهجات البدوية والريفية في الأردن وجنوب سوريا.

٤- حذف الواو وإبقاء الهاء وحدها، يقول ابن المؤدب: "وقد حذفوا الواو أيضاً، فقالوا: ماهُ قاله"[6]، ثم يذكر شاهداً قول الشاعر:

---

(١) انظر شرح المراح في التصريف ٦٧

(٢) انظر دقائق التصريف ٥٣٩

(٣) المرجع السابق ٤٣٩

(٤) المرجع السابق ٥٣٩

(٥) المرجع السابق ٥٣٩

(٦) المرجع السابق ٥٣٩

بَيْناهُ في دارِ صدقٍ قد أقام بها حيناً يعُللنا وما نُعَلِّلُهُ[1]

حيث استعمل الشاعر هذا الضمير بحذف الواو، وقد مرَّ بنا أن البصريين يعدون هذا الاستعمال من الضرورة الشعرية[2]، في حين يرى الكوفيون أنه ليس من الضرورة، لأن الواو ليست من أصل الضمير، وأن أصله الهاء وحدها[3].

يلاحظ من يطلع على كتاب ابن المؤدب أنه يُكثر من الشواهد على القضية التي يعالجها، وأنه يأخذ بجميع النصوص الواردة عن العرب، ويقيس عليها، وقد رأينا أنه يورد آراء البصريين والكوفيين في القضية التي يناقشها، ومثال ذلك ما أورده في حذف الواو من هذا الضمير، حيث أورد شواهد عديدة منها ما ذكره سيبويه، ومنها ما لم يذكره سيبويه، ومن الجدير ذكره أن المحدثين ذهبوا في هذا الضمير مذاهب شتى، فبعضهم يرى أن الهاء في أول الضمير تستعمل للدلالة على المذكر في الساميات عامة، في حينن تستعمل السين أو الشين للدلالة على المؤنث، ففي اللغة المهرية يقال للمذكر:(he) أي هو، وللمؤنث (si) أي هي ، ثم يرى أن أصل هذا الضمير كان (hú>a)، وفي العربية حذفت الهمزة، وأبدلت واواً في المذكر، وياء في المؤنث[4]، وبقيت الهاء تستعمل مع المذكر، والمؤنث، وبعض العلماء يرى أن الساميات عامةً اتخذت الهاء عنصراً أساسياً في هذا الضمير فهو في العبرية (hu)، وفي السبئية(hu<a)، وفي الآرامية السريانية(hu)، وفي العربية (huwa)[5]، إلا أن هذه الهاء ليست أصلية في البابلية الآشورية، وفي الحبشية، وإذا صح ذلك فإن الكوفيين كانوا أشاروا إليه من قبل كما مر بنا سابقا.

وقد لاحظ بعض المحدثين أن الهاء في هذا الضمير تدخل في أسماء الإشارة في الساميات[6]، وهذا يقرب ضمائر الغياب إلى أسماء الإشارة، ويفسر لنا السبب الذي جعل ابن المؤدب يذكر أسماء الإشارة والضمائر في باب واحد[7].

---

(١) دقائق التصريف ٥٣٩

(٢) انظر الكتاب ٣١/١

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٧٧/٢، والضمائر في اللغة العربية ٣٩

(٤) انظر التطور النحوي ٥٢-٥٣

(٥) انظر الضمائر في اللغة العربية ٣٧

(٦) انظر المرجع السابق ٤٠

(٧) انظر دقائق التصريف ٥٣٨

ثانياً أسماء الإشارة:

تعريفها[1]:

يعرف اسم الإشارة بأنه الاسم الذي يعين مدلوله تعييناً مقروناً بإشارة حسية إليه، ويسمي سيبويه أسماء الإشارة الأسماء المبهمة، وذلك لأنها أصلاً مبهمة، لا تدل على معنى محدد، إلا من خلال اقترانها بالإشارة الحسية، وابن المؤدب يعدها من الأسماء المبهمة، فهو يوافق العلماء في جعله أسماء الإشارة من المبهمات، لكنها انتقلت من الإبهام إلى التعريف، لأنها صارت تدل على شيء معين دون غيره من الأشياء[2].

وقد ذكر ابن المؤدب جملة من أسماء الإشارة، فقال: "ومنها: هؤلاء، وأولئك، وواحد هؤلاء: هذا، وذا، وواحد أولئك: ذلك وذاك"[3].

وقد أوردت كتب الصرف كثيراً من اللغات والآراء في أسماء الإشارة، وكان ابن المؤدب يوافقها حينا ويخالفها حيناً آخر.

موقف ابن المؤدب من أسماء الإشارة:

أ- هؤلاء:

ذكر ابن المؤدب أن اسم الإشارة (هؤلاء) يستخدم للجمع، وذكر أن فيه لغةً أخرى هي: (هؤلاء) بتنوين الهمزة في آخر الاسم، وذكر مثالاً عليه قو ل قطرب: "هؤلاءِ قومك"[4]، وقد ذكرت كتب اللغة التي اطلعت عليها لغات عدة في هذا الاسم، والقليل منها ذكر هؤلاءِ بالتنوين، وهذا ناتج فيما أعتقد عن منهج ابن المؤدب المتأثر بمنهج الكوفيين، فهم يأخذون بكل ما أثر عن العرب، ويعدونه لغة يأخذون بها.

ب- هذه:

ذكر ابن المؤدب عدة لغات في هذا الاسم، وهي[5]:

١- هاتا: وقد ذكر ابن المؤدب شاهداً عليه قول الشاعر:

---

(١) انظر الأصول في النحو ١٢٧/٢، وشرح المفصل ١٢٦/٣، والنحو الوافي ٣٢١/١

(٢) انظر الكتاب ٥/٢

(٣) دقائق التصريف ٥٣٩ ويعني بالواحد هنا: المفرد

(٤) المرجع السابق ٥٤٢

(٥) المرجع السابق ٥٤٠-٥٤١

أُفْنَى وَدَهْرِيْ ليس يَفْنى آخرُه هاتا موارده، فأين مصادره[1].

يقصد: هذه موارده، فاستخدم هاتا، وهذا الاسم لغة أخرى في اسم الإشارة للمفرد المؤنث، لأن حروف هذا الاسم ليست من الحروف الأصلية، فالذال لم تظهر فيه، ويرى الكوفيون أن الذال وحدها هي التي تشكل هذا الاسم[2]، وعليه فإن اسم الإشارة (تا) يمثل لهجة عربية مستقلة عن الاسم (هذه)، إذ إن بعض العرب يقول (هذِه)، وبعض العرب يقول هاتا، ومن المرجح أن اللهجات العربية القديمة كانت تختلف فيما بينها اختلافاً بيناً في استعمال اسم الإشارة، فتنوعت أسماء الإشارة نتيجةً لهذا التنوع في الاستعمال، ثم جاء النحويون فجمعوا كل ما وجدوه في سائر اللهجات العربية[3].

٢-هذيْ: بالياء الساكنة، وذكر ابن المؤدب شاهداً عليه قول الشاعر:

هذي الأرامل قد قَضَيْتَ حاجتها فَمَنْ لحاجةِ هذا الأرملِ الذَّكَرِ[4]

يعني: هذهِ الأرامل، فحذفت الهاء منها، وهذا الاستعمال وَجد عند بني تميم في حالة وصل الكلام فيقولون: هذيْ فلانة[5]، ويرى ابن يعيش أن (هذي) مؤنث (هذا)، والياء فيها أصل، وليست للتأنيث، وهي الآن من خصوصيات لغة الشعر.

٣- هاذاة: ولم يذكر ابن المؤدب عليها شاهداً، واكتفى بأن قال: "قال بعضهم: هاذاة ذاهبة، وهي لغة شاذة"[6]، وقد تكون هذه اللغة (ذات) المسبوقة بـ (ها) التنبيه[7].

وقد أوردها ابن المؤدب على عادته في ذكر كل ما أثر عن العرب.

٤- هذِه: وهي اللغة الشائعة

٥- ذِه: بالذال والهاء المكسورتين، حذف من أولها هاء التنبيه، وأصلها ذي، حذفت الياء، وجاءت الهاء مكانها[8].

---

(١) دقائق التصريف٥٤٠

(٢) انظر شرح المفصل ١٢٧/٣

(٣) انظر التطور النحوي ٥٣

(٤) دقائق التصريف ٥٤١

(٥) انظر الكتاب ١٨٢/٤

(٦) دقائق التصريف ٥٤١

(٧) انظر شرح ابن عقيل ١٣١/١

(٨) انظر شرح المفصل ١٣١/٣

٦- تا: وهي نفسها الواردة في رقم (١) إلا أنها حذف منها ها التنبيه، فبقيت (تا)، وأعتقد أنها ليست من جنس (هذا)، بل هي نمط لغوي آخر يستعمل عند بعض القبائل.

جـ- اسم الإشارة أولئك:

ذكرت كتب اللغة أن اسم الإشارة (أولئك)، يعبر به عن الجماعة من الذكور، أو الإناث، وممن يعقل ومما لا يعقل[١]، وقد ذكر فيه ابن المؤدب ثماني لغات هي[٢]:

١- أولئك: وهي اللغة الشائعة.

٢- أولاك: بحذف الهمزة الثانية، وتخفيف اللام، مع قصر الألف، والكاف في هذه اللغة، وفي كافة الاستعمالات للدلالة على الخطاب مع البعد[٣]

٣- أُلاَّك: بتشديد اللام، وحذف الهمزة الثانية، وعليه ذكر ابن المؤدب شاهداً:

"من نحوِ ألاَّك إلى أُلاَّءِ"[٤]

ويبدو لي أن هذا الاستعمال خاص ببعض العرب، وأنه لا يمثل لغة فصيحة، ولم أعثر على هذا الاستعمال في كتب اللغة.

٤- هلائك: بإبدال الهمزة الأولى هاءً مضمومة.

٥- ها هلائك: وهي نفسها الواردة في الفقرة السابقة إلا أنها أضيف إليها (ها) التنبيه في أولها.

٦- هَؤُلائك: بفتح الهاء، وإسكان الواو.

٧- هُلاك: بضم الهاء، وحذف الهمزة تخفيفاً.

٨- أُولَّى: بهمزة مضمومة في أولها، وتشديد اللام، وقد علق ابن المؤدب على هذه اللغة بقوله: "وحُكي عن بعض كنانة: أُولَّى فعلوا ذلك، وهو شاذ مرغوب عنه"[٥]

---

(١) شرح المفصل ١٣١/٣

(٢) انظر دقائق التصريف ٥٤٠

(٣) انظر شرح المفصل ١٣٥/٣، وشرح ابن عقيل ١٣٤/١

(٤) دقائق التصريف ٥٤٢

(٥) المرجع السابق ٥٤١

د- اسم الإشارة ذلك:

ذكرت كتب اللغة أن اسم الإشارة (ذلك) هو مفرد أولئك[١]،وذكر ابن المؤدب فيـــه اللغات التالية[٢]:

١-ذاكَ: بحذف اللام، وفتح الكاف، إن كان المخاطب مذكراً.

٢-ذاكِ: بحذف اللام، وكسر الكاف، إن كان المخاطب مؤنثاً.

٣- آلِكَ: بمد الهمزة الأولى، وحذف الذال، وقد ذكر ابن المؤدب شاهداً قول الشاعر:

وكيفَ يكونُ الرُّزْءُ إلاَّ كآلكا[٣]

٤-هاكا: ويذكر عليه قول الشاعر:

وَمَارسْتُ صرفَ الدهرِ هاكا وهكذا بلا وَرْعٍ رَغْلٍ، ولا بِسؤُومِ[٤]

٥- ذيَّالكَ: بالياء المشددة، وذكر عليه قول الشاعر:

إنِّيْ أبو ذيَّالِكَ الصبيِّ[٥]

هـ- اسم الإشارة للمثنى:

ذكر ابن المؤدب في اسم الإشارة للمثنى أربع لغات هي:

١- ذانِّكَ: بالنون المشددة والكاف المفتوحة، ويذكر شاهداً عليه قول الله عـــز وجـــل: "فذانِّك برهانان من ربك"[٦].

٢- ذانكَ: بنون خفيفة.

٣- ذانيك: وأدخلوا الياء بعد النون، وذكر ابن المؤدب أنها لغة لبعض أهل الحجاز[٧].

٤- ذانِّ: بالنون المشددة، وحذف الكاف.

---

(١) انظر الأصول في النحو ١٢٨/٢

(٢) انظر دقائق التصريف ٥٣٥-٥٤٠

(٣) المرجع السابق ٥٤٠

(٤) المرجع السابق ٥٤٠

(٥) المرجع السابق ٥٤٠

(٦) دقائق التصريف ٥٤٠، والآية ٣٢ القصص

(٧) المرجع السابق ٥٤٠

و- اسم الإشارة تلك:

وذكر ابن المؤدب فيه لغتين هما:

١- تلك وهي اللغة الشائعة، وتقول كتب اللغة إن أصل هذه اللغة هو(تـــي)، والكـــاف تفيد البعد[١].

٢- هاتك: وقد نسب ابن المؤدب هذه اللغة إلى قطرب[٢].

الخلاصـــة:

لاحظنا أن ابن المؤدب، يأخذ كل ما روي عن العرب، ويجعله لغة من لغاتهم، ومن ذلك ما رواه عن قطرب: " وحكى هؤلاء قومُك منونة"[٣]، والملاحظ أن هذا الذي رواه عن قطرب ليس شاهداً شعرياً، كي يحتمل أن يقال فيه إنـــه من الضرورة الشـــعرية، وإذا صح أن (هؤلاء) بالتنوين لغة من لغات العرب، فإن كتاب دقائق التصريف يمكـــن أن يعد من الكتب الهامة، والغنية في شواهدها، وفي لغات العـــرب ولهجاتهـــا، وهـــذا ينسجم مع معطيات علم اللغة الحديث، والمنهج الوصفي، ثم إن ابن المؤدب يميز بيـــن اللغة الصحيحة، واللغة الشاذة، ومن ذلك ما ذكره في اسم الإشارة للمؤنـــث القريـــب، بقوله: " وقال بعضهم: هاذاة ذاهبة. وهي لغة شاذة"[٤]، ثم نجده في موطن آخر يتحدث عن اللغات في اسم الإشارة (أولئك)، ويقول عن لغة (أولَى): " وحُكي عن بعض كنانة: أولَى فعلوا ذلك وهو شاذ مرغوب عنه "[٥]، أي أن ابن المؤدب كان يأخذ ما روي عن العرب، ويحكم عليه بأنه لغة من لغاتهم الفصيحة، إذا كان يوافق اللسان العربـــي، وإلا فكان يعده شاذاً مرغوباً عنه في الاستعمال اللغوي العام.

إن مما يلفت الانتباه في كتاب دقائق التصريف، هو القدرة الكبيرة على الاستقصاء والجمع، ومن الملاحظ أنه في كتابه جمع ثماني لغات لاسم الإشارة الخاص بالجمع، في حين أننا لم نجد هذا العدد من اللغات في الكتب المتوافرة لدينا، وهذا مما يجعـــل هـــذا الكتاب من مصادر اللغة الهامة، ومن الملاحظ أن اللغات التي ذكرها ابن المؤدب فـــي

---

(١) انظر الكتاب ٧٨/٤ والأصول في النحو ١٢٨/١

(٢) انظر دقائق التصريف ٥٤١

(٣) المرجع السابق ٥٤٢

(٤) المرجع السابق ٥٤١

(٥) المرجع السابق ٥٤١

اســـم الإشارة، من نحو (هلائك) و (ها هلائك) و(هَوْ لائك)، و (هُلاك) إنما الأصل فيه الهمزة في أوله، ولكن العرب فرّت من الهمزة إلى الهاء تخفيفاً.

وقد لاحظنا أن ابن المؤدب يذكر لغات عديدة في أسماء الإشارة، لم يذكرها غيره، ومن المعروف أن اللهجات العربية كانت تختلف في ما بينها، فاسم الإشارة (أولّى) ذكر ابن المؤدب فيه أنه مرغوب عنه، وأعتقد أنه يمثل لهجة عربية، ففي الحبشية تســـتخدم (elle) للجمع[1]، وفي لهجات الأردن وكثير من البلدان العربية يستخدمون هذه الكلمة بمعنى (الذي).

وعلى الرغم من أن ابن المؤدب يتبع الكوفيين في آرائه بشكل عام، فإنه لا يلـــتزم بمنهجهم دوماً، وذلك يظهر في نظرته إلى اسم الإشارة (ذاك)، ومعروف أن الكوفيـــين يعدون الذال وحدها، هي الأصل في اسم الإشارة، في حين يقول البصريون: إنّ الألف والذال هما مكونا الإشارة[2]، وهنا يبدو أن ابن المؤدب يأخذ برأي البصريين في قوله: "وقالوا: (ذانٍ) و(تانٍ) و (تانّك)، والتثقيل عوضٌ مما حذفوا"[3]، وتفسير ذلك برأيـــه أن الاسم المفرد هو (ذا) يتكون من الذال والألف، فإذا ثني يفترض أن تظهر فيـــه ألفـــان: الألف الأصلية، وألف التثنية، فيصبح هكذا: (ذاان)، ولذلك فقد حذفوا الألف الأصليـــة، وعوضوا عنها بتشديد النون.

وأما اسم الإشارة نحو: (تلك) و (تيك) و (تالك)، فيلاحظ فيه أن التاء تتكرر فيهـــا جميعاً، مما قد يدل على أنها أصل هذا الاسم، أما اللام، فتقحمها اللغة لبيان بعد المشار إليه، وأما الكاف فتقحمها العربية والحبشية والآرامية لبيان بعد المشار إليـــه أيضـــاً[4]. وعلى ذلك فقد تكون هاتان اللاحقتان وضعتا في مرحلة متأخرة، وأنهما ليستا أصل هذا الاسم.

---

(١) انظر التطور النحوي ٤٥

(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٦٩/٢

(٣) دقائق التصريف ٥٤٠

(٤) انظر فقه اللغات السامية ٩٠

ثالثاً الأسماء الموصولة:

تحدث ابن المؤدب في كتابه عن الأسماء الموصولة التالية: الذي، (واللذان)، والذين، والتي، واللاتي[1]، وفيما يلي بيان ذلك:

أ- الاسم الموصول (الذي) وذكر فيه ثلاث لغات هي:

١- من العرب من يقول اللذْ: بلامين وتسكين الذال، ويذكر شاهداً عليه قول الشاعر:

فظَلْتُ في شَرٍّ من اللذْ كيدا كاللذْ تَرَبَّى زُبْيَةً فاصطيدا

وقد ذكرت كتب اللغة هذا الاسم بلام واحدة مشددة[2]

٢- الذيَّ: بتشديد الياء، وذكر ابن المؤدب شاهداً عليه قول الشاعر:

وليس المالُ فاعلمْهُ بمالٍ وإنْ أغنـــاك إلاَّ للَّـذيِّ

يريدُ بهِ العلاءَ ويمتهنـه لأقربِ أقْرَبِيْهِ وللقصيِّ[3]

٣- الَّذ: بلام مشددة وحذف الياء، وذكر عليه شاهداً قول الشاعر:

والَّذ لو شاءَ لكانتْ برًّا

أو جبلاً أصمَّ مُشْمخرَّ[4]

ومن الجدير ذكره أن البصريين يرون أن الأصل في هذا الاسم هو اللام والذال فقط، بينما يرى الكوفيون أن الأصل هو الذال وحدها[5].

ب- الاسم الموصول اللذان، وذكر ابن المؤدب فيه ثلاث لغات هي[6]:

١- اللَّذان: وهي اللغة الشائعة في الرفع، وفي النصب والجر تصبح(اللَّذَينِ).

---

(١) انظر دقائق التصريف ٥٤٢-٥٤٦

(٢)انظر الأصول في النمو ٢٦٢/٢ والإنصاف في مسائل الخلاف ٦٧٥/٢

(٣) دقائق التصريف ٥٤٣

(٤) المرجع السابق ٥٤٣

(٥) انظر شرح المفصل ١٤١/٣

(٦) انظر دقائق التصريف ٥٤٢-٥٤٦

٣- اللذا: ويقول ابن المؤدب: " ومن العرب من يحذف النون، فيقول اللذا "[١]، وعليه قول الشاعر:

أبني كليب إنَّ عميَّ اللَّذا قتلا الملوك وفكَّكا الأغلالا[٢]

وحذفت النون تخفيفا، لأن الاسم الموصول يصبح طويلاً مع جَملة الصلة[٣].

٣- اللَّذانْ: بتشديد النون، للتعويض عن المحذوف من هذا الاسم، إذ إن أصله في التثنية (اللذيان)، بالياء لأنه مثنى (الذي)[٤]، كما يرى ابن المؤدب، بينما يرى غيره أن تشديد النون للدلالة على أن هذا المثنى لا يضاف إلى اسم بعده، كما يضاف المثنى المتمكن نحو (غلاما زيد)[٥].

ج- الاسم الموصول (الذين) للجمع المذكر:

ذكر ابن المؤدب في هذا الاسم ثلاث لغات هي:

١- الَّذين: بلام مشددة، وهي اللغة الشائعة.

٢- الَّذون: بإبدال الياء واواً، وعليه قول الشاعر:

وبنو نُوَيِّجَةَ الَّذون كأنهم مُعْطٌ مُخَذَّمَةٌ مِن الخِزَّانِ[٦]

ومن الجدير ذكره أن هذا الاستعمال لا يكون إلا في الرفع، وفي النصب. والجر يصبح (الَّذين)، فهم يعاملون هذا الاسم، معاملة الملحق بجمع المذكر السالم[٧]، وينتقل هنا من البناء إلى الإعراب، ومما جاء في الرفع أيضاً:

---

(١) دقائق التصريف ٥٤٣

(٢) ديوان الأخطل ٢٤٠

(٣) انظر الكتاب ١٨٦/١

(٤) انظر دقائق التصريف ٥٤٣-٥٤٤

(٥) انظر شرح المفصل ١٤١/٣

(٦) دقائق التصريف ٥٤٤

(٧) انظر الأصول في النحو ٢٦٢/٢، وشرح قطر الندى وبل الصدى ١٠٢

نحن الَّذون صبَّحوا الصَّباحا
يومَ النخيل غارةً ملحاحا[1]

٣- الَّذي: من العرب من يستخدم لفظ الواحد للجمع، فيقول للجماعة (الذي)، وعليه قول الشاعر:

فإنَّ الَّذيْ حانت بِفَلْجٍ دماؤهم هُمُ القومُ كلَّ القومِ يا أم خالدِ[2]

ثم يذكر ابن المؤدب الآية الكريمة: "كمثل الذي استوقد ناراً، فلما أضاءَت ما حوله ذهب الله بنورهم، وتركهم في ظلمات لا يبصرون"[3]، فكان الاسم الموصول (الـذي) بحذف النون بدل الذين، لأن هذا الاسم يكون بمعنى (مَنْ)، فيستخدم للواحد وللجمع[4]، وقال بعض العلماء إنه في الأصل مفرد ومعناه معنى الجمع[5].

د- الاسم الموصول (التي):

وذكر فيه ابن المؤدب لغتين هما:

١- التيْ: وهي اللغة المشهورة، بلام مشددة وياء ساكنة.

٢- اللتْ: بلامين، وإسكان التاء، ويذكر ابن المؤدب شاهداً قول الشاعر:

فقلْ للَّتْ تلومُكَ إن نفسي أراها لا تعوِّذ بالتميم[6]

هـ- الاسم الموصول (اللاتي):

يستخدم هذا الاسم للتعبير عن الجمع المؤنث، وقد ذكر فيه ابن المؤدب خمس لغات هي:

١- اللَّاتي: وهي اللغة المشهورة، بغير همزة.

---

(١) مجموعة أشعار العرب ٢٤٠

(٢) دقائق التصريف ٥٤٤

(٣) البقرة ١٧

(٤) انظر الكتاب ١٨٧/١

(٥) انظر البحر المحيط ١٢٢/١-١٢٤

(٦) دقائق التصريف ٥٤٣

٢- اللاءِ: بهمزة وبحذف الياء، وعليها قول الشاعر:

من اللاءِ تمشي فُي الضحى مُرْجَحِنَّةْ وتمشي العشايا الخَيْزَ لى رِخْوَةَ اليدِ(١)

٣- اللائي: بالهمزة والياء، ويضرب ابن المؤدب مثلاً قول الشاعر:

من النَّفرِ اللائي إذا ما دعوتُهم وهاب الجبانُ حلقةَ الباب قَعْقَعُوا(٢)

٤- اللاَ: بلامين، وبحذف الياء، وعليه قول الشاعر:

ومِن أرْيَحيَّاتِ الصِّبَى عند ذِكرها ولمَّاتِها اللاْ مالهنَّ شِفاءُ(٣)

٥- اللاءون: وهذه في الرفع، أما في النصب والجر فهي اللائين، وعلى الجر قول الشاعر:

ألم تتعجبي وتَرَيْ بَطِيْطَا من اللائين في الحِقَبِ الخوالي(٤)

والشاهد فيه استخدام "اللائين"، وهي اسم موصول لجماعة الإناث، بمعنى اللواتي، وعلى هذه اللغة، فإن هذا الاسم معرب وليس مبنياً، لأنه وقع مجروراً بمن، وجاءت علامة الجر الياء، على أنه ملحق بجمع المذكر السالم.

عند استعراضنا لآراء ابن المؤدب، وجدناه يختلف عن غيره من العلماء، في طريقة التفكير، وفي الرسم الكتابي لبعض الكلمات، فمثلاً جاء الاسم الموصول (اللذْ) بلامين مفكوكتين لفظاً وخطاً في دقائق التصريف، بينما وجدناه في الكتب الأخرى بلام مشددة، وأعتقد أن إظهار اللامين لفظاً وخطاً أحرى من الإدغام، وذلك كي تتفصل الألف واللام في بداية هذا الاسم، عن بقية حروفه لناحية دلالية، لأن الألف واللام في بداية الأسماء الموصولة، لها مهمتان: الأولى أنهما يكسبان الاسم التعريف، والثانية أنهما تؤديان معنى إشارياً، كما تقول: (اليوم)، أي هذا اليوم، وكأنه أصبح مشاراً إليه(٥).

---

(١) ديوان الفرزدق ١/١٤٠ ورواية البيت: (حوارية تمشي الضحى مرجحنه) وعلى هذه الرواية فلا شاهد في هذا البيت

(٢) دقائق التصريف ٥٤٥

(٣) المرجع السابق ٥٤٦

(٤) المرجع السابق ٥٤٦

(٥) انظر التطور النحوي ٥٥

ومن المواقف التي اختلف فيها موقف ابن المؤدب عن كثير من العلماء، هو نظرته إلىٰ تشديد النون في الاسم الموصول للمثنى المذكر (اللذانّ)، وقد مرَّ بنا أن بعض العلماء يرى أن سبب تشديد النون هو للدلالة على أن هذا الاسم لا يقع مضافاً نحو (غلاما زيد)[1]، في حين يرى ابن المؤدب أن سبب التشديد هو تعويض الاسم عن المحذوف منه، إذ حقه أن يكون (اللذيان) بالياء، لأنه مثنى الذي، فحذفت الياء وعوض عنها بالتشديد، وأعتقد أن الرأيين يتبعان الفكر الوصفي، على عادة علمائنا السابقين، ولا يعللان تعليلاً لهذه الظاهرة، ونعتقد أن سبب هذا الاختلاف أنه اختلاف لهجي، فبعض القبائل تخفف النون، وبعضها تشدد النون، وقد يكون السبب لناحية تنغيمية فالضغط على الصوت يجعله أكثر إسماعاً.

(١) انظر شرح المفصل ١٤١/٣

الفصل السادس

"التصغير"

التصغير

ورد التصغير في كتب اللغة عند علمائنا القدامى، تحت عنوان التصغير أو التحقير، فسيبويه مثلاً يفرد باباً خاصاً في كتابه تحت عنوان "وهذا باب التصغير"[1]، وفي موطن آخر يفرد سيبويه باباً بعنوان "هذا باب تحقير ما كان على أربعة أحرف"[2] ثم تابع ابن السراج سيبويه، حينما أفرد باباً خاصاً سماه "باب التحقير"[3]وجاء في هذا الباب: "التصغير شيء اجتزئ به عند وصف الاسم بالصغر"[4]، وتابع ذلك ابن يعيش حين أفرد باباً خاصاً تحته عنوان: "ومن أصناف الاسم المصغر"[5]، وجاء فيه:" اعلم أن التصغير والتحقير واحد، وهو خلاف التعظيم والتكبير"[6].

وإنما سمي في كتب اللغة باسم التصغير مرة، والتحقير أخرى، لأن المراد منه التقليل، وتصغير المسمى والحط من شأنه في حين أن الكوفيين يقولون إنه قد يدل على تفخيم الشأن، والمبالغة فيه[7]، وذلك في بعض السياقات الخاصة.

ويلاحظ في كتب اللغة أن موضوع التصغير من الموضوعات الواسعة، فهو موضوع متشعب، كثير الجزئيات، لا تضبطه قاعدة أو حكم، شأنه شأن كثير من الأبواب الصرفية، التي لا تنسحب عليها قاعدة واحدة، يستوعبها كتاب، كما يطالعنا في كتب النحو والصرف القديمة، في حين أننا لم نجد في كتاب دقائق التصريف أنه أفرد باباً خاصاً للتصغير، وكذلك لم يرد موضوع التصغير في بعض الكتب الصرفية المتخصصة من نحو شرح الملوكي في التصريف، والممتع في التصريف.

لكن ابن المؤدب تحدث في ثنايا كتابه عن بعض قضايا التصغير، ولم تأت هذه القضايا في شرح التصغير وأحكامه، بل جاءت في سياق شرح قضايا صرفية أخرى وضحت هذه القضايا من خلال بعض قضايا التصغير، وهذا ظاهر في حديث ابن

---

(1) الكتاب ٤١٥/٣

(2) المرجع السابق ٤١٨/٣

(3) الأول في النحو ٣٦/٣، وانظر كشف المشكل في النحو ٥٩/٢

(4) المرجع السابق ٣٦/٣

(5) شرح المفصل ١١٣/٥

(6) المرجع السابق ١١٣/٥

(7) انظر المرجع السابق ١١٤/٥

المؤدب عن عودة الواو الساقطة من بعض مشتقات الفعل المثال، حيث أشار ابن المؤدب إلى أن الواو تعود إلى المصدر (عدة) في التصغير، فيقال (وعيدة)[1].

مواطن الحديث عن التصغير في دقائق التصريف:

ورد التصغير في هذا الكتاب في عدة مواطن على النحو الآتي:

الموطن الأول: جاء هذا الموطن في سياق الحديث عن لفظة (آية)، من حيث نوعها في المشتقات، قال ابن المؤدب: "وقال الفراء رحمه الله: سألت الكسائي عن (آية)، ما هي من الفعل؟ فقال: (فاعلة)، وكانت في الأصل (آيية) فخففوها، قال: فقلت: هلا صغروها (أويِّية)، كما لن (صالحة) تصغر (صويلحة)؟. قال: صغروها: (أيَّة) كما صغروا (فاطمة) و(عاتكة) (فُطَيْمة) و(عُتَيْكة). قال: فقلت: إنما يجوز أن تَصغر (فاطمة (فُطَيْمَة) إذا كانت اسماً موضوعاً وليس سبيل (آية) سبيلها"[2].

ومن الملاحظ أن موضوع هذه الفقرة إنما هو الحديث عن لفظة (آية)، وماهيتها في المشتقات، وأن الكسائي يعدها من وزن (فاعلة)، وأن الفراء يقول لو كانت على وزن فاعلة، لكان تصغيرها على وزن (فُوَيْعلة)، من نحو (كاتبة) وتصغيرها (كُوَيْتبة) و(ضاربة) وتصغيرها (ضُوَيْربة) لأن كتب اللغة تبين أن الاسم الرباعي يصغر على وزن (فُعَيْعل) بضم الأول، وفتح الثاني، وإدخال ياء التصغير الساكنة، أي أن (آية) تصغر على (أويِّية)، على حد قول الفراء، لكن الكسائي يرد على ذلك بأن (آية) لم تصغر على (أويِّية) بل على (أيَّة)، شأنها في ذلك شأن (فاطمة) وتصغيرها (فطيمة)، لكن الفراء يقول إنه يجوز تصغير (فاطمة) على (فطيمة) وليس على (فويطمة) وذلك لأن الترخيم في التصغير إنما يكون في الأعلام، فإذا كانت (فاطمة) علماً رخمت في التصغير على (فطيمة)، وإذا كانت (فاطمة) اسم فاعل من فطمتْ المرأة طفلها، لا يجوز أن ترخم، كما يرى الفراء وابن المؤدب الذي يورد نص الفراء، في حين أننا لا نجد البصريين يقولون بذلك، فهم يقولون بالترخيم في كل الأسماء، ويقول سيبويه: "اعلم أن كلَّ شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في الترخيم، حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف"[3]، ثم يقول ابن السراج: "كل زائد من بنات الثلاثة يجوز

---

(١) انظر دقائق التصريف ٢٤٠

(٢) المرجع السابق ٢٢٩

(٣) الكتاب ٤٧٦/٣

حذفه في التصغير، حتى يصير على مثال (فُعَيْل)، فنقول في (حارث) حُرَيْث، و(خالد) خُلَيْد"[1]، ثم تابع هذا الرأي ابن يعيش فقال عن ترخيم العلم وغير العلم: "ولم يفرق أصحابنا بين هذين"[2]، أي أن الترخيم في التصغير يقع على الأعلام وغير الأعلام، لكننا نجد الكوفيين يقولون بأن الترخيم لا يقع إلا على الأعلام، وهذا ما قصده الفراء في رواية ابن المؤدب من قوله: "يجوز أن تصغر (فاطمة) (فطيمة) إذا كانت اسماً موضوعاً"[3].

الموطن الثاني:

جاء الحديث عن التصغير في هذا الموطن، في سياق الحديث عن عودة الحرف الساقط من (عِدة() مصدر (وَعَدَ) إلى أصله في التصغير عندما نقول: (وُعَيْدة)، وفي ذلك يقول ابن المؤدب: "فإذا صغر هذا النوع، أعني الذي سقطت الواو من أوله، عادت الواو إلى أصلها، فنقول: (وُعَيْدة) في تصغير (عِدَة)، و(وُلَيْدة) في تصغير (لِدة) فافهمه"[4]، وابن المؤدب في هذا السياق لا يخالف الاتجاه العام، من حيث إنهم اتفقوا على أن الاسم من حرفين، يُرد إلى أصله في التصغير، وفي ذلك يقول سيبويه: "فتحقير ما كان على حرفين كتحقيره لو لم يذهب منه شيء وكان على ثلاثة"[5]، ثم يضرب سيبويه بعض الأمثلة من نحو (عِدَة) وتصغيرها (وُعَيْدة)[6] و(زِنَة) وتصغيرها (وُزَيْنَة)، وقد ذكر سيبويه لغة أخرى بقوله: "وإن شئت قلت (أُعَيْدَة) و(أُزَيْنَة) و(أُشَيَّة) لأن كل واو تكون مضمونة يجوز لك همزها"[7]، وتابعه ابن السراج فقال: "تقول (وُعَيْدة) و(وُزَيْنة) و(وُشَيَّة)، ويجوز (أُعَيْدَة) و(أُشَيَّة)"[8]، وقد تابع ذلك أيضاً ابن يعيش إذ قال عن تلك الأسماء: "فإذا صغرتها قلت: (وُعَيْدة)، و(وُزَيْنة) و(وُشَيَّة)، وإن

---

(1) الأول في النحو ٣/٦٠

(2) شرح المفصل ٥/١٣٧

(3) دقائق التصريف ٢٢٩

(4) دقائق التصريف ٢٤٠

(5) الكتاب ٣/٤٤٩

(6) انظر المرجع السابق ٣/٤٤٩

(7) المرجع السابق ٣/٤٥٠

(8) الأصول في النحو ٣/٥٤

شئت همزت فقلت: (أُعَيْدة) و(أزَيْنَة) و(أشيَّة)، لأن الواو إذا انضمت ضماً لازماً ساغ همزها نحو (وُقِّت) وأُقِّت"[1]، وخلاصة ذلك أن ابن المؤدب لا يختلف كثيراً عن الآخرين في باب التصغير، لكنه لم يذكر لغة الهمز، الواردة عند سيبويه، لأن ابن المؤدب لم يكن يرمي إلى أن يستقصي أحكام التصغير، بل إنه ذكر من أحكام التصغير ما يكفي لتوضيح القضية التي يعالجها.

ويمكن لنا أن نضيف هنا، أن ابن المؤدب والصرفيين عامة، ذكروا أن الواو الساقطة من نحو (عِدة) و(زِنَة) ترد إلى الاسم في حالة التصغير، لأنه لا مجال للاستغناء عنها[2]، وذلك لأن هذه الواو (فاء الاسم) هي التي يجري عليها التغيير، لكي ينتقل الاسم من المكبَّر إلى المصغر، ولا ينتقل كما هو معلوم في قواعد الصرف إلا بضم الحرف الأول، وهو فاء الفعل، لكنه في المكبر ليس ضرورياً، ولذلك يحذف بسبب تشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (wi)، كما يظهر في الكتابة الصوتية الآتية:

wa<ada	wi<datun	<idatun
الفعل الماضي	تشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) وهي معرضة للتغير.	في آخر صورة لهذا المصدر حذفت الحركة المزدوجة الصاعدة (wi)، لتسهيل النطق.

هذا مع ملاحظة أن المصدر في أصل بنيته العميقة كان يحتوي على الحركة المزدوجة الصاعد (wi)، وقد حذفت دون تعويض، كما هو ملاحظ، ومن المهم ذكره أن هذه حركة لغوية تركيبية، وليست حركة تاريخية، لأنه لم يثبت لدينا أن اللغة استعملت في معجمها كلمة (وِعدة)، التي نعدها الأصل[3].

لكن الحال يختلف في التصغير، إذ أن اللغة تقبل تشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (wu)، لأنها هي التي تحول الاسم من المكبر إلى المصغر، على النحو الآتي:

---

(1) شرح المفصل ١١٨/٣

(2) انظر همع الهوامع ١٨٧/١

(3) انظر دور الحركات المزدوجة في توليد الصيغ الجديدة ٩

wi<datun	wu<aydatun
أصل المصدر في بنيته العميقة	تقبل الحركة المزدوجةالصاعدة (wu) في التصغير

ولكن الحقيقة تبقى في صعوبة نطق الحركة المزدوجة الصاعدة (wu) على الرغم من أنها مقبولة، وهنا تلجأ اللغة إلى البحث عن الأسهل في التخلص من هذه الحركة المزدوجة، والاستعاضة عنها بالهمزة، كما يظهر آتياً:

وُعَيْدة	أُعَيْدَة
wu<aydatun	>u<aydatun
تظهر الحركة المزدوجة الصاعدة (wu) في التصغير وهي مقبولة، لكنها معرضة للتغير	في هذه اللغة حذفت شبه الحركة، فبدأ المقطع بحركة، فاجتلبوا همزة القطع لتكون حد ابتداء للمقطع[1]

ومعروف أن اللغتين (وُعَيْدَة) و(أُعَيْدة)، لغتان فصيحتان في التصغير، إلا أن المتكلم يبحث عن الأسهل في النطق، وبعض العرب يقول (وُعَيْدة)، وبعضهم أُعَيْدَة.

---

(١) انظر دور الحركات المزدوجة في توليد الصيغ الجديدة ٢٤

الباب الثاني

في الفعل

الفصل الأول

"الفعل الصحيح"

الفعل الصحيح

ينقسم الفعل من حيث الصحة والاعتلال إلى قسمين:

١- الفعل الصحيح:

وهو الفعل الذي تخلو جميع حروفه الأصلية من حروف العلة[١].

٢- الفعل المعتل:

وهو الفعل الذي يكون في حروفه الأصلية حرف علة أو أكثر[٢].

وفيما يلي تفصيل لأقسام الفعل الصحيح:

ينقسم الفعل الصحيح إلى ثلاثة أقسام:

١- السالم

٢- المضعف

٣- المهموز

فالسالم: ما سلمت حروفه الأصلية من الهمز والتضعيف.

والمضعف: ما كان أحد حروفه الأصلية مشدداً.

والمهموز: ما كان أحد حروفه الأصلية همزة.

أقسام الفعل الصحيح في دقائق التصريف:

بداية نذكر تعليل ابن المؤدب لتسمية الفعل الصحيح بهذا الاسم، إذ يقول: "وسمي الصحيح صحيحاً لسلامة ماضيه وصحته من الحروف المعتلة: وهي الواو والياء والألف"[٣]، ويلاحظ أن ابن المؤدب يلتقي مع علماء الصرف القدامى في هذا التعليل، إلا أنه يخالف كثيراً منهم في أقسام الصحيح، فهو يقسم الفعل الصحيح إلى ثلاثة أقسام في قوله: "والصحيح على ثلاثة أجناس صحيح سالم ظاهر، وصحيح مضاعف، وصحيح مفكوك"[٤].

---

[١] انظر الشافية في علم التصريف ٩، وتصريف الأسماء والأفعال ٢٦٣

[٢] انظر المرجع السابق ٩، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب٢٠٧

[٣] دقائق التصريف ١٥٠

[٤] المرجع السابق ١٥٠

يمكن أن نستنتج من تقسيم ابن المؤدب السابق أن الفعل المهموز ليس واحداً من أقسام الصحيح، ويؤكد ذلك أنه جعل الفعل المهموز في باب خاص من أبواب الفعل، سماه: (المهموزات)، أي أن الفعل عند ابن المؤدب أقسام ثلاثة: صحيح ومعتل ومهموز، وقد لاحظنا أنه يضع في أقسام (الفعل الصحيح) (الفعل المفكوك) في حين وجدنا كتب اللغة تحذف (المفكوك)، وتضع (المهموز) بدلاً منه، ومن الجدير ذكره أن ابن المؤدب يقصد (بالمفكوك) ما كانت عينه ولامه من جنس واحد نحو (قلق) و (سلس)، وأسلوب ابن المؤدب على عادته يختلف عن معظم كتب الصرف في المصطلح وفي التعليل، وفي التقسيم أيضاً.

وفيما يلي دراسة لأقسام الصحيح في دقائق التصريف:

أ- الفعل الصحيح السالم:

يقصد ابن المؤدب بالفعل الصحيح السالم ما كانت حروفه الأصلية صحيحة وتسلم من التضعيف، وقد ذكر له ستة أبنية، سماها أوجه الفعل السالم الصحيح وهي[1]:-

١- فعَل يفعَل بفتح العين في كليهما نحو رفَع يرفَع

٢- فعَل يفعِل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو كَسب يكسِب

٣- فعُل يفعُل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع نحو قتُل يقتُل

٤- فعَل يفعُل بضم العين في كليهما نحو صغُر يصغُر

٥- فعِل يفعَل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو شرِب يشرَب

٦- فعِل يفعِل بكسر العين في كليهما نحو حسِب يحسِب

ثم ذكر ابن المؤدب بناءً آخر اسماه (النادر الشاذ) وهو (فعِل يفعُل) بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع نحو (فضِل يفضُل)، وسبب الشذوذ والندرة يتأتيان من وجهة نظرنا من أن الضمة لا تكون بديلاً خلافياً للكسرة، ولصعوبة الانتقال من كسر إلى ضم، ولذلك ندرت هذه الأفعال في اللغة.

وتشير كتب اللغة إلى أن البناء (فعَل بفعَل)، بفتح العين في كليهما، لا يكون إلا في ما كانت عينه أو لامه حرف حلق[2]، وحروف الحلق هي الهمزة والهاء، والحاء والعينُ والخاء والغين، لكن ابن المؤدب لم يشر إلى هذه القضية، إلى أنه يلاحظ أنه

---

[1] انظر دقائق التصريف ١٤٧

[2] انظر الكناش في النحو والصرف ٣١١، والشافية في علم التصريف ٢٣

ذكر مثالاً على هذا البناء، وكانت لامه عيناً، وذلك (رفَع يرفَعُ)، ومعروف أن بناءَ (فعَل يفعَل) بفتح العين في كليهما يكون في حروف الحلق وبما تسميه كتب الصرف (التداخل)[1]، وبعضها يسميه (التركيب)[2]، والمقصود بهذين المصطلحين مدلول واحد، وهو أن يكون لفعل واحد بناآن، فيعطى ماضي أحد البناءين إلى مضارع الآخر، فالفعل (ركن) مثلاً، له بناآن: الأول (ركِن يركَن) بكسر عين الماضي وفتح عين المضارع، والبناء الثاني (ركَن يركِن) بفتح عين الماضي وكسرها في المضارع، (والتداخل) هو أن يعطى مضارع الأول إلى ماضي الثاني، فينتج من ذلك وزن (فعَل يفعَل) بفتح العين في كليهما.

وقد ذكر ابن المؤدب أن بناء (فعِل يفعَل) بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع، من نحو شرِب يشرَب)، ولم يشر إلى أن مضارعه يكون بفتح العين وبكسرها، فالكثير من الأفعال الماضية المكسورة العين يأتي مضارعها بالفتح والكسر، والوجهان مستعملان، من نحو (حسِب يحسَب) بكسر وفتح، و(نعِم ينعِم)[3].

وإذا عُدنا إلى وزن (فعُل يفعُل) بضم العين في كليهما، عند ابن المؤدب، وجدناه يذكر أمثلةً عليه من نحو (صغُر يصغُر)،ولم يعلق على هذا البناء، في حين أن كتب الصرف تشير إلى أن هذا البناء، لا يكون إلا في الأفعال اللازمة، التي لا تتعدى إلى المفعول به، وتحيل كتب الصرف هذه الظاهرة إلى عدة أسباب منها:

١- أن العرب كرهت أن يشارك غيرُ المتعدي المتعدي[4].

٢- الفعل اللازم لا يقوى قوة الفعل المتعدي، ولذلك التزم بناءً واحداً[5].

٣- تثقل الضمة أعطي إلى الأفعال اللازمة لقلتها، ومعروف أن الأفعال اللازمة أقل عدداً من المتعدية.

---

(١) انظر الشافية في علم التصريف ١٤٧

(٢) انظر الكناش في علم التصريف ٣١٣

(٣) انظر المرجع السابق ٣١٢، وتصريف الأسماء والأفعال ٩١

(٤) انظر المرجع السابق ٣١٢

(٥) انظر أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب ١٧٤

ب – الفعل المضعف:

الفعل المضعف ما كان أحد حروفه الأصلية مشدداً، و تعرفه كتب الصرف بأنه الفعل الذي عينه ولامه من جنس واحد[١]، وذلك نحو (شدَّ) و(عدَّ) و(سنَّ)[٢].

أقسام المضعف[٣]:

يقسم الفعل المضعف إلى قسمين، وذلك بالنظر إلى عدد حروفه.

القسم الأول: مضعف الثلاثي:

وهو ما كان مضعف العين واللام من الأفعال الثلاثية نحو (مرَّ) و(سلَّ).

القسم الثاني: مضعف الرباعي.

وهو ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر نحو (زلزل) و(دمدم).

الفعل المضعف في دقائق التصريف:

يسمي أبن المؤدب الفعل (المضعف) (المضاعف)، ويفسر سبب التسمية بقوله: "وسمي مضاعفاً لتكرر الحرفين المثلين من جنسٍ واحد، عند سكون اللام من الفعل"[٤] وهذا ناتج عن تركيز القدامى جميعاً على الأصل الصامت، باعتباره المكون الأساسي للكلمة، وعدم اعتدادهم بالحركات، على أنها من مكونات الكلمة الرئيسة، وقد ذكر ابن المؤدب فكرة سكون اللام، لأن الحرفين المثلين يظهران عند إسكان لام الفعل مفكوكين، وذلك إذا أسند الفعل إلى تاء الفاعل مثلاً نحو (شددْتُ) حيث ظهرت عين الفعل ولامه مفكوكتين.

أبنية الفعل المضاعف:

ذكر ابن المؤدب أن الفعل الثلاثي المضاعف يدور على ثلاثة أوجه ما عدا الشاذ، وهذه الأبنية هي:

---

(١) انظر الكتاب ٥٢٩/٣، وشرح ابن عقيل ٦٠٦/٢

(٢) انظر كشف المشكل في النحو ١١٦

(٣) انظر تصريف الأسماء والأفعال ٢٦٣

(٤) دقائق التصريف ١٥١

١- فعَل يفعُل: بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، نحو ردَّ يردُّ.
٢- فعَل يفعِل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو فرَّ يفرُّ.
٣- فعِل يفعَل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو مسَّ يمسُّ.

ثم ذكر ابن المؤدب من المضعف ما أسماه الشاذ النادر: وهو وزن (فعُل يفعُل) بضم العين في كليهما نحو لبَّ يلُبُّ، وذكر في هذا البناء أكثر من رأي، فقال: "وقال الفراءُ: هو (فعِل يفعَل): لبَّ يلَبُّ"(١)، والحقيقة أن هذه القضية مثار خلاف بين العلماء، وقال الميداني، وهو يتحدث عن المضاعف "وليس فيه (فعُل) بضم العين إلا أحرف، قالوا: حبَّ فهو حبيب، والأصل (حُبب)، وشد الشيءَ فهو شديد، والأصل (شدُد)، ولَبُبْتَ يا رجل، أي صرت لبيباً، ولَبِبْت تلبُّ أكثر"(٢)، والملاحظ أن ابن الميداني يذكر في الفعل (لبَّ) وزنين: (فعُل) بضم العين و(فعِل) بكسر العين، وقد ذكر ابن منظور عدة لغات فيه فقال: لَبِب على وزن (فعِل) والمضارع (تلَبُّ) باللام المفتوحة، وذكر (لَبُبْت) بضم الباء وقال عنه إنه نادر لا نظير له في المضاعف، ونسب إلى نجد أنهم يقولون لبَّ (يلِب) بوزن (فرَّ) (يفِرّ) (٣)، والمتأمل في هذه اللغات يجد أنها مختلفة بحسب لهجات القبائل، فاستعمال الفعل في قبيلة يختلف عنه في قبيلة أخرى.

الإدغام في المضعف:

الإدغام لغة هو الإدخال، وهو في الاصطلاح: "أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك، من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد، والادغام بتشديد الدال من مصطلحات البصريين والإدْغام بتخفيف الدال من مصطلحات الكوفيين، لكننا لاحظنا أن ابن المؤدب يسمي الإدغام (التضعيف).

إدغام المضعف في دقائق التصريف:

يُسمي ابن المؤدب الإدغام (التضعيف)، يقول في كتابه: عن التضعيف: "وقياسه بتحرك اللام وسكونها، فمهما تحركت اللام ذهب التضعيف، ومهما سكنت ظهر"(٤)،

---

(١) دقائق التصريف ١٨٥
(٢) نزهة الطرف في علم الصرف ١٠
(٣) انظر لسان العرب مادة لبب ٧٣٠/١
(٤) دقائق التصريف ١٨٦

وتفسير ذلك أن الحرف الأول من المثلين إذ سُكن أدخل في اللام فأصبحا حرفاً واحداً متقلاً، وذلك نحو (رَدَّ) و(عَدَّ)، أما إذا تحرك الحرف الأول فإنه لا يتصل به، ولا يدخل فيه فلا يكون الإدغام، لأن الحركة تفصل بين المثلين المتجانسين(١)، كما يظهر في الكتابة الصوتية:

رَدَدْتُ عند إسناد إلى ضمير الرفع المتحرك.

radadtu

فالإدغام ممتنع لان الفتحة تفصل بين الحرفين المتماثلين، ولذلك كان شرط الإدغام أن يتحرك الأول ويسكن الثاني، وهذا ما قصده ابن المؤدب بقوله السابق: "فمهما تحركت اللام ذهب التضعيف"(٢).

ويعمد ابن المؤدب إلى الاستقصاء والحجاج في قضية أخرى من قضايا الإدغام، وهي أن (اللام) في الفعل المضعف قد تسكن، بدون إدغام، بعد أن اتفق ابن المؤدب والاتجاه العام في أن اللام إذا سكنت ظهر التضعيف، أي انفصل الحرفان المتماثلان ولم يحدث فيهما إدغام، وفي ذلك يقول ابن المؤدب: "ويجوز أن تكون اللام ساكنة والتضعيف غير ظاهر، وهي لغة لربيعه، وبها نزل قوله عز وجل" (وانظر إلى إلهك الذي ظَلْتَ عليه عاكفا"(٣)، والشاهد حذف أحد الحرفين المتماثلين من الفعل الماضي المسند إلى تاء الفاعل، وهو في الأصل (ظللت) بلامين، لكن سيبويه يقول إن حذف اللام شاذ في نحو (ظَلْتَ) بالظاء المفتوحة واللام الساكنة، ويقول سيبويه عن هذه اللغة: "ومثل ذلك (ظِلْتُ) و(مِسْتُ)، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء، كما قالوا: (خِفْتُ)، وليس هذا النحو إلا شاذاً"(٤)، وقد تابع ذلك ابن يعيش فقال عن الإدغام في (ظَلْتُ): "الإدغام يمتنع فيه"(٥).

وتشير كتب اللغة إلى أن الفعل المضعف، إذا أسند إلى تاء الفاعل، وكانت (عينه) مكسورة جاز فيه ثلاث لغات(٦):-

---

(١) انظر الكتاب ٤/٤١٧، وشرح المفصل ١٠/١٢١

(٢) دقائق التصريف ١٨٦

(٣) دقائق التصريف ١٨٦-١٨٧

(٤) الكتاب ٤/٤٢٢

(٥) شرح المفصل ١٠/١٢١

(٦) انظر الكتاب ٤/٤٢٢، وشرح المفصل ١٠/١٢١، وشرح ابن عقيل ٢/٦١٠-٦١١

١- بقاؤه على حاله بفك الإدغام نحو (ظَلِلْت).

٢- حذف (عينه) مع بقاء حركتها الفاء على حالها نحو (ظَلْت).

٣- حذف (عينه) ونقل حركتها إلى الفاء (ظِلت) وهي لغة بعض أهل الحجاز.

أما الآية التي استشهد بها ابن المؤدب، وهي الآية الكريمة: "وانظر إلى إلهك الذي ظلْتَ عليه عاكفاً"(١)، فقد قرأها الجمهور، ونصر بن عاصم (ارظلت)، بظاء مفتوحة، ولام ساكنة، وقرأ ابن مسعود وقتادة والأعمش وغيرهما (ظِلْت) بكسر الظاء وحذف اللام، وهي لغة لبعض أهل الحجاز، وقرئ بضم الظاء، وقرئ بلامين على الأصل (ظَلَلْتَ)(٢)، وهذه القراءات ليست سبعة، أم قول سيبويه السابق بشذوذ حذف اللام، وهي آية كريمة في القرآن الكريم، فيعني شذوذ القياس، لا شذوذ الاستعمال، فيؤخذ بالمسموع ولا يقاس عليه، وذكر أبو حيان الأندلسي أن حذف اللام منقاس في كل مضاعف العين واللام في لغة بني سليم(٣)، وقول أبي حيان الأندلسي هذا يقوي من رأي ابن المؤدب الذي يأخذ بالمسموع عن العرب، ويقرر أن حذف اللام لغة ربيعة، ويستشهد بعدد من الشواهد هي:

١- قول الله عز وجل: "وانظر إلى إلهك الذي ظَلْتَ عليه عاكفا"(٤).

٢- قول الله عز وجل: "فظَلْتم تفكهون"(٥).

٣- قوله طرفة:

وقَتَلْتَ العاصيَيْن معــاً ثم بَذْتَ الناسَ بالحسب(٦)

يقصد (بذت)، وكل هذه الشواهد تدل على صحة قول ابن المؤدب.

---

(١) طه: ٩٧

(٢) انظر البحر المحيط في التفسير ٣٧٩/٧

(٣) انظر البحر المحيط في التفسير ٣٨٠/٧

(٤) طه:٩٧

(٥) الواقعة:٦٥

(٦) أخلّ به ديوانه

ج- المفكوك

يقصد بالمفكوك ما كان فاؤه ولامه من جنس واحد، فصل بينهما بحرف نحو (قلق)، ويصنف ابن المؤدب الفعل المفكوك في أقسام الفعل الصحيح، ويضرب عليه أمثلة من نحو (قِلقَ) و(سَلِسَ)، ويعلل التسمية هذه بقوله: "وسمي مفكوكاً لأنه فك بين الحرفين المتجانسين بحرف يخالفهما"(١) لكنه يعود فيقول إن المفكوك يمكن أن يكون من أقسام المعتل، نحو (قَوْقَى يُقوْقِي) و (ضوضى يُضوْضِي)، ولذلك قال ابن المؤدب عنه: "وهو يدور على وجوه مختلفة، منه ما هو صحيح، ومنه ما هو معتل"(٢).

والحقيقة أن الفعل (المفكوك)، من الأفعال القليلة، في اللغة العربية، ولذلك لم تشر أكثر كتب اللغة إلى هذا القسم، وعلق سيبويه بقوله: "كان مثلُ (قَلِق) وسَلِسَ)، أقلَّ من مثل (رَدَدْتُ) و(صَمَمْتُ)"(٣).

أما المفكوك من الرباعي، فقد أشارت إليه كتب اللغة في موضوع التضعيف، حيث بنيت هذه الكتب أن المضعف نوعان ثلاثي ورباعي، والثلاثي نحو (ردَّ) و(عدَّ)، والرباعي هو الذي تكون فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر نحو (زَلْزَل) وعَسْعَس) وهذا النوع يسمى أيضاً (مطابقاً)(٤)، لأن حروفه تتطابق في ما بينها.

الفعل المهموز

يعرف الفعل المهموز بأنه ما كان أحد حروفه الأصلية همزة، نحو (أخذ) (وسأل) و(قرأ)(٥)، فالأول مهموز الفاء، والثاني مهموز العين، والثالث مهموز اللام.

المهموز في دقائق التصديق:

يقسم ابن المؤدب الفعل من حيث تكوينه الصوتي إلى ثلاثة أقسام هي الصحيح، والمعتل، والمهموز، ولكل قسم من الأقسام أفرع وأقسام، والمهموز عند ابن المؤدب

---

(١) دقائق التصريف ١٥١

(٢) المرجع السابق ٣٥٩

(٣) الكتاب ٤٠١/٤

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٦٠٩/٢، وتصريف الأسماء والأفعال ٢٦٣

(٥) انظر كشف المشكل في النحو ٣٤٩/٢-٣٥٠، وشرح ابن عقيل ٦٠٦/٢

ينقسم إلى ثلاثة أقسام، هي نفسها التي ذكرها العلماء، إلا أنها تختلف في المصطلح، فالمهموز الفاء يسميه (قطعاً)، والمهموز العين يسميه (نبرا)، والمهموز اللام يسميه (مهموزاً)[1]، والاختلاف فقط في المصطلح، وفيما يلي تفصيل لأبنيتها:

أ- أبنية المقطوع:

نذكر بداية علة تسميته بهذا الاسم إذ يقول ابن المؤدب: "وسمي القطع قطعاً لقطعك إياه في الإدراج"[2]. وواضح من كلامه أن المقطوع ما تلفظ همزته في بداية الفعل، وهمزته همزة قطع تكتب وتلفظ، وأبنية المقطوع هي:

١- أكَلَ يأكُل أكْلاً فهو آكل وذاك مأكول.

٢- أبرَ الزرعَ يأبِره أبْرا فو آبر، والزرع مأبور

٣- أنُضَ يأنُضُ أناضةً فهو أنيض

وهناك أبنية أخرى لم يذكرها ابن المؤدب من نحو أسِف يأسَف و(أهَب يأهب)[3].

أما أبنية المقطوع من الفعل المضعف فهي:

١- أبَّ يئب أبابةً فهو أبَ

٢- أجَّ يؤج أجاً فهو أجّ إذا أسرع

وأما أبنية المقطوع في الأجوف فهي:

يطلق ابن المؤدب على الفعل الأجوف مصطلح (المنقوص)، وقد ذكر له بناءين هما[4]:

١- آم يئيم أيمةً وأيوماً. فهو أيِّم

٢- آس يؤوس أوساً فهو آس، وذاك مؤوس

---

(١) انظر دقائق التصريف ٤٠٥،٤١٧،٤٢٨

(٢) المرجع السابق٤٠٥

(٣) انظر شرح ابن عقيل ٦١٤/٣

(٤) انظر دقائق التصريف ٤١٠

فالبناء الأول أجوف يائي، وأصله (أيَم)، والصفة منه (أيِّم) وهي صفة تطلق على الرجل والمرأة[١]، والبناء الثاني أجوف واوي، وأصله أوس[٢]، وقد حدث في هذا الفعل تبدلات صوتية على النحو الآتي:

أيَم	أيم	آم
>ayama	>ema	>āma
هذه مرحلة الأصل	انكماش الحركة (ضياع الحركة)	مرحلة الفتح الخالص

مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما حدث على الفعل (آم) حدث على الفعل (آس) مع مراعاة الأصل الواوي، حيث ستكون الإمالة واوية.

وأما أبنية المقطوع في (الناقص) فهي[٣]:

١- أتى يأتي أتياً وإتياناً، فهو آتٍ وذاك مأتيّ

٢- أسا يأسو أسْواً فهو آسٍ، وذاك مأسو

٣- أبى يأبى إباء فهو آبٍ، وأبيّ

٤- أسي يأسى أسى فهو أسيان وأسوان

ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن المؤدب يطلق مصطلح (أولاد الأربعة) على ما نسميه (الناقص)، والملاحظ أن الفعل الناقص يدور على خمسة أوجه، أما الناقص المهموز فهو أربعة أوجه، لأن وزن (فعُل يفعُل) بضم العين في كليهما غير مستعمل في الناقص المهموز.

ب- أبنية المنبور

يقصد ابن المؤدب بالمنبور الفعل الذي عينه همزة نحو (سأل)، وقد يكون المنبور صحيحاً وقد يكون معتلاً، وقد علل هذه التسمية بقوله: "وسمي نبراً لنبرك إياه إلى الحنك الأعلى"[٤].

---

(١) انظر لسان العرب (أيم)٣٩/١٢

(٢) انظر المرجع السابق (أوس)١٧/٦

(٣) انظر دقائق التصريف ٤١٣

(٤) المرجع السابق ٤١٧

أبنية المنبور في الفعل الصحيح:

يدور النبر في الفعل الصحيح على أربعة أوجه هي:

١- ذأل يذأل فهو ذائل

٢- سئم يسأم فهو سائم وذاك مسؤوم

٣- زأر يزئر فهو زائر[١]

٤- ضؤل يضؤل، فهو ضئيل

والملاحظ أن البناء الأول من وزن (فعَل يفعَل) بفتح العين في كليهما وهذا يكون في أحرف الحلق، أما البناء الثالث فهو من وزن (فعَل يفعِل) بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، وأن هذا البناء كثيراً ما يرد في المثال المنبور من نحو (وأد يئد)[٢]، ويمكن لنا أن نذكر أوزان المنبور الصحيح على الوجه الآتي:

١- فعَل يفعَل بفتح العين في كليهما.

٢- فعِل يفعَل بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع

٣- فعَل يفعِل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع

٤- فعُل يفعُل بضم العين في كليهما، وهذا لا يكون إلا في الفعل اللازم.

٢- النبر في الفعل المثال[٣]:

ومعروف أن الفعل المثال ما كانت فاؤه واواً أو ياءً، وقد ذكر ابن المؤدب له وجهاً واحداً هو فعَل يفعِل، بفتح عين الماضي، وكسرها في المضارع، إذا كان واوياً، ووزن (فعِل) (يفعَل) إذا كان يائياً.

ومثاله من الواوي وأل يئِل

ومثاله من اليائي يئِس ييأس

وواضح أن أصل الفعل يئل هو يوئل، فحذفت عينه كما يظهر من المخطط الصوتي الآتي:

---

[١] زأر يزأر ويزئر بفتح همزة المضارع وكسرها انظر لسان العرب (زأر) ٣١٤/٤

[٢] انظر شرح ابن عقيل ٦١٤/٢

[٣] انظر دقائق التصريف ٤٢٦

يِئِل	يِئْل
yaw>ilu	ya>ilu

الأصل في المضارع بالواو تم حذف أحد عنصري
ويلاحظ تشكل الحركة الحركة المزدوجة الهابطة
المزدوجة الهابطة (aw)، وهو شبه الحركة (w)
وهي عرضة للتغير.

لكن الفعل اليائي من نحو يئِس ييأس بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع فلا تغيير عليه(١).

٣- النبر في الفعل الناقص(٢):

وقد مر بنا أن الفعل الناقص يسمى عند ابن المؤدب (أولاد الأربعة)، ويذكر ابن المؤدب أن له وجهاً واحداً وهو (نأى ينأى)، وواضح أنه من وزن (فعَل يفعَل) بفتح العين في كليهما، لوجود الهمزة وهي من أحرف الحلق.

ويذكر ابن المؤدب الفعل (رأى) ويصفه بأنه نادر، فالمضارع (يرى) بحذف الهمزة، ومصدره رؤية بالتاء، لرؤية العين، ورؤيا بالألف المقصورة لرؤية المنام، ورأياً بالياء للرؤية القلبية(٣).

وذكر ابن المؤدب عدة لغات في الماضي من هذا الفعل فيقول: "وفي (عائره) للعرب اختلاف، فمنهم من يقول (رأى) بإثبات الهمزة، وهي اللغة العالية المشهورة، ومنهم من يقول: (را) بحذف الهمزة"(٤)، ثم يذكر ابن المؤدب لغتين في الماضي

---

(١) انظر شرح المفصل ٦٢/١٠

(٢) انظر دقائق التصريف ٤٢١

(٣) المرجع السابق ٤٢١

(٤) المرجع السابق ٤٢١

والمضارع فيقول إنه من العرب من يقول (راءَ يراءُ)[1]، ومنهم من يثبت الهمزة في المضارع فيقول (يرأى)[2].

وفي لغة (را) بحذف الهمزة يقول سيبويه: "كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة، فإنك تجعلها – إن أردت تخفيفها – بين الهمزة والألف ساكنة"[3]، وقول سيبويه هذا يفسر هذه اللغة، واللغة العالية في المضارع هي (يرى) بحذف الهمزة، وفيها يقول سيبويه: "واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن، فأردت أن تخفف حذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها"[4]، فقد كانت في الأصل يرأى، وهنا تحذف الهمزة وتلقى حركتها الفتحة على الراء الساكنة، فتصبح (يرى) على حد ما يرى سيبويه.

ج- أبنية المهموز

يسمي ابن المؤدب الفعل المهموز اللام (مهموزاً)، ويكون (المهموز) في الأفعال الصحيحة، وفي الأفعال المعتلة[5]، وفيما يلي بيان للمهموز:

أ- المهموز في الفعل الصحيح:

ذكر ابن المؤدب للمهموز من الفعل الصحيح أربعة أبنية هي[6]:

١- دَفِئَ يَدْفَأُ دِفْئاً فهو دفآن

٢- صَبَأَ يَصْبَأُ صَبْأً فهو صابئ

٣- بَهُؤَ يَبْهُؤُ بَهاءً فهو بهيء

٤- هَنأَ يَهْنِئُ هَنأً فهو هنيء[7]

---

(١) دقائق التصريف ٤٢٢

(٢) المرجع السابق ٤٢٢

(٣) الكتاب ٥٤١/٣

(٤) المرجع السابق ٥٤٥/٣

(٥) انظر دقائق التصريف ٤٢٨-٤٣٣

(٦) انظر المرجع السابق ٤٢٨-٤٢٩

(٧) انظر لسان المرب هنأ

وبالنسبة للفعل (هَنَأ) فالمضارع منه (يهنأ) و(يهنؤ) و (يهنـــئ)[1]، وأوزان أبنيـــة المهموز هي:

١- فعِل يفعَل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع

٢- فعَل يفعُل بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع.

٣- فعُل يفعُل بضم العين في كليهما

٤- فعَل يفعِل بفتح عين الماضي وكسرها في المضارع

ب- المهموز فـــي المعتل:

أولاً: المهموز المثال

ولهذا النوع من المهموزات ثلاثة أبنية هي:

١- وطِيء يطأ

٢- وَمَأ يَمَأ

٣- وضُؤ يوضُؤ

وأوزان هذه الأبنية التي ذكرها ابن المؤدب هي:

١- فعِل يفعَل بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع

٢- فَعَل يفْعَل بفتح العين في كليهما (وهو في حروف الحلق)

٣- فعُل يفعُل بضم العين في كليهما

ثانياً: المهموز من الأجوف

وابن المؤدب في هذا الفصل يسمي المثال (أولاد الثلاثة)، وقد ذكر له ثلاثة أبنيـــة هي:

١- ساءَ يسوءُ سُوْءاً ومساءَة ومسائية وسوائية وسُوْأى

٢- جاءَ يجيء جَيْئاً ومجيْئاً وجِيئَة وجَيْئَة واحدة

٣- شاءَ يشاء شيْئاً

والملاحظ أن ابن المؤدب يذكر المصدر، والمصدر الميمي، واسم الهيئـــة واســم المرَّة، وأبنية المهموز من المثال هي:

١- فعَل يفْعُل بفتح عين الماضي وضمها في المضارع

---

[1] انظر المرجع السابق ٤٢٨-٤٢٩

٢- فعَل يفعِل بفتح عين الماضي وكسرها في المضارع

٣- فعَل يفعَل بفتح العين في كليهما

ومن الجدير ذكره أن ابن المؤدب في هذا الفصل، درس الفعل المهموز، باختلاف موقع الهمزة، إذا كانت فاءً أو عيناً أو لاماً للفعل، وذكر لكل حالة أبنيتها، ثم فصل القول في هذا المهموز، فقسمه إلى مهموز صحيح، ومهموز معتل، وقام بدراسة المعتل باختلاف موقع صوت العلة، إذا كان فاء أو عيناً أو لاماً، ولم نلحظ هذا التقسيم عند غيره من العلماء.

الفصل الثاني

"الفعل المثال"

الفعل المثال

تعريفه:

الفعل المثال هو ما كان فاؤه واواً أو ياء[1]، وهي الأصوات التي نسميها أشباه الحركات، فأما الألف فلا تكون أصلاً، وإنما تكون زائدةً أو منقلبة[2].

وقد سمي المثال بهذا الاسم، لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلاله، "وقيل سمي مثالاً لأن الأمر منه يماثل الأمرَ من الأجوف، في البقاء على حرفين"[3]، وهو رأي ابن المؤدب ، حين يعلل سبب التسمية بقوله: "وسمي مثالاً لدخول بعضه في شبه بعض المنقوص، نحو الأمر من زان - يزين - زن -، ومن وزن - يزن: زن"[4].

والخلاصة أن المثال سمي بهذا الاسم لأنه يماثل الفعل الأجوف في بقائهما على حرفين في الأمر، ولأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار، أن ابن المؤدب يطلق مصطلح المنقوص على الفعل الأجوف، وأن المقصود بقولهم يماثل الصحيح في عدم إعلاله، أن الواو والياء اللتين تمثلان فاء الفعل، لا تتغيران، لأنهما يشكلان في ما يسمى بالاصطلاح الحديث حركةً مزدوجة صاعدة[5](wa)، و (ya)، وهما مقبولتان في العربية في نحو:

١- وضع = wada<a

٢- يبس = yabisa

أوزان المثال الواوي

قسم العلماء المثال الواوي إلى خمسة أقسام[6] هي:

١- فعَل يفعَل نحو وضَع يضَع، والأصل يَوْضَع

---

(١) انظر شرح الملوكي ٤٨، والمتع في التصريف ٤٢٦/٢، وشرح التسهيل ٦١٢/٢، وشرح المراح في التصريف ١٩٧

(٢) انظر شرح الملوكي ٤٨، وشرح المفصل ٦٢/١٠

(٣) نزهة الطرف ٢٣٢/١، وانظر شرح المراح ١٩٧.

(٤) دقائق التصريف ٢١٨

(٥) انظر أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٤٢٤

(٦) انظر نزهة الطرف في علم الصرف ٢٣٢/١، وشرح المراح في التصريف ١٩٧، والمغني في تصريف الأفعال ٢٠٦

٣- فعَل يفعِل نحو وعَد يعِد ، والأصل يوعِد

٣- فعِل يفعَل نحو وجِل يوجَل

٤- فعُل يفعُل نحو وسُم يوسُم

٥- فعِل يفعِل نحو ورِث يرِث، والأصل يورِثُ

أما ابن المؤدب فلم يذكر الأوزان، بل ذكر أمثلة للفعل المثال هي[1]:

١- وعَد يعِد وعْداً. فهو واعد، وذاك موعود.

٢- وزَع يزَع وزْعاً. فهو وازع، وذاك موزوع.

٣- وسِن يوسَن وَسَناً. فهو واسن.

٤- وعُر يوعُر وُعُورة. فهو وعِر.

٥- ورِث يرث وراثة، فهو وارث، وذاك موروث.

ويتضح من أمثلة ابن المؤدب أن أوزان المثال هي الأوزان التالية:

١- فعَل يفعِل ⟩ يَعِل بحذف الواو نحو وعَد يعِد.

fa<ala yaf<ilu ⟩ ya<ilu

٢- فعَل يفعِل ⟩ يفعَل ⟩ يَعِل بسبب حرف الحلق نحو وزَع يزَع

fa<ala yaf<ilu ⟩ yaf<alu ⟩ ya<ilu

٣- فعِل يفعَل نحو وسِن يوسَن

fa<ila yaf<alu

٤- فعُل يفعُل

fa<ula yaf<ulu

٥- فعِل يفعِل ⟩ يعِل

fa<ila yaf<ilu ⟩ ya<ilu

والملاحظ أن ابن المؤدب مع المنهج الصرفي العام، وإن ظهر له خلاف في التحليل كما سنرى.

سقوط الواو من مضارع الواوي:

يذهب العلماء إلى أن الوزن "يفعَل" في الفعل الصحيح هو الأصل، وأن المضارع من الفعل المعتل أصله أن يكون على هذا الوزن، فالأصل عندهم هو الفعل الصحيح،

---

[1] انظر دقائق التصريف ٢١٨-٢١٩

والمعتل ينقاس عليه، ومن هنا جاء قول سيبويه في معرض حديثه عن الماضي والمضارع من وعد، ووزن، ووأد: "واعلم أنّ ذا أصله على قتل يقُتل، وضرب يضرِب"[1]. بضم العين في الأول وكسرها في الثاني.

والحقيقة أن هذا الوزن الذي اتخذته العربية لا يسمح بهذا البناء في الواوي، ولذلك قال سيبويه: "فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا ياجل ويِيجل كانت الواو مع الضمة أثقل فصرفوا هذا الباب إلى (يفعِل)، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة فحذفوها"[2]، والظاهر من قول سيبويه أن الواو تحذف في المضارع من ناحيتين: أما الأولى فلأن الواو مستثقلة مع الياء، ولذلك فرُّوا من يَوْجل إلى ياجل ويِيجل، وأما الثانية فهي أن يتلو الواو كسرة، وهذا يزيد الأمر صعوبة، إذ يصبح قبل الواو ياء وهذا مستثقل، وبعد الواو كسرة وهذا زيادة في الثقل، وفيه يقول ابن يعيش: "وعد يعد، ووزن يزن، الأصل يوعِد ويوزن فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، فحذفت استخفافاً"[3].

والحكم العام في حذف الواو أنها تحذف إذا وقعت بين ياء وكسرة، وهما ثقيلتان، فلما انضاف ذلك إلى ثقل الواو وجب الحذف[4]. فاستثقال الواو مشروط باجتماع الياء والكسرة[5].

ويحدد ابن المؤدب مواطن حذف الواو بذكر أوزانها قائلاً:

"واعلم أن الواو يسقط من غابر ما كان على فعَل يفعَل بفتح العين من كليهما، وعلى فعَل يفعِل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر"[6].

وعليه فإن الواو تسقط في مضارع وزَع يزَع، وفي مضارع ورِث يرِث، وفي مضارع وعَد يعِد، وذلك بسبب الكسرة التي بعد الواو في المضارع، وهو ما أشار إليه ابن المؤدب في قوله "السابق".

---

(١) الكتاب ٤/٥٢

(٢) المرجع السابق ٤/٥٢-٥٣، وانظر المنصف ١/١٨٤

(٣) شرح المفصل ١٠/٥٩

(٤) انظر الأصول ٣/١٠٨، والممتع في التصريف ٢/٤٢٦

(٥) انظر الواضح في علم العربية ٣٠٢-٣٠٣، والتعليل اللغوي عند الكوفيين ٩٣

(٦) دقائق التصريف ٢٢١

فإن احتج بالفعل وهَب يهَب، وقد ولي الواو فيه فتحة، قيل: "إن العين وإن كانت منصوبة باللفظ، فإنها مكسورة في المعنى، وكان حقها أن تكون على معيار ضَرب يضرب، لكنها فتحت لأنها من حروف الحلق[1]، وسوف أوضح الفعل "وهب وسقوط الواو من مضارعه في المخطط الصوتي الآتي

الماضي	الأصل في المضارع	تفتح لأجل حرف الحلق	حذف الواو
وهب	يوهِب	يوهَب	يهَب
wahaba	yawhibu	yawhabu	yahabu

أي أن الأصل كسر عين المضارع في (يوهِب)، ولكنها فتحت لأن حرف الحلق الهاء وقع عيناً للفعل، وحرف الحلق يناسبه الفتح، فتحولت حركة العين من كسر إلى فتح، ولما كان الفتح طارئاً فلا يعتد به، ولذا فإن الفعل يعامل بحسب أصله فتحذف الواو من مضارعه.

ولعل من المفيد هنا أن أبين لمَ كانت العين مكسورةً في مضارع (وهب)، وما الدليل على كسرها، والجواب أنها مكسورة لأن (فعَل) لا يكون على (يفعَل) بالفتح، لأن العربية تعمد إلى المخالفة، فلم يبق إلا الضم والكسر، فلما كان الضم مستبعداً، علم أنّ العين مكسورة الأصل في يهَب، قال ابن يعيش: "فعَل من هذا إنما يأتي مضارعه على يفعِل بالكسر"[2].

وفي تفسير سقوط الواو من نحو وَطَأَ يَطَأُ، وهي مفتوحة العين، يقول سيبويه: "وأما وطئت، ووطئ يطأ، ووسع يسع، فقد فتحوا (يفعَل) وأصله الكسر"[3] وواضح أنهم إنما فتحوا العين بسبب حرف الحلق الهمزة والعين.

وخلاصة الأمر أن الواو تحذف لوجود الكسرة بعدها، فإن لم تكن موجودة لفظاً في نحو يطأ، فإن الفعل يعود إلى أصله المكسور العين، كما أشار سيبويه، ومن تابعه كابن السراج في حديثه عن (يطأ) بقوله: فأما وطَأَ يطَأُ فأصله بكسر العين وطئ، ولكن العين فتحت بسبب الهمزة، وهي حرف الحلق[4]، ويفرق ابن يعيش بين وجل يوجل ووسِع يَسَعُ بقوله: "أثبتوا الواو في الأول، وحذفوها من الثاني، والعلة في ذلك أن ما كان من

---

(١) انظر دقائق التصريف ١٢٢، وأمالي ابن الشجري ١٣٩/١

(٢) شرح المفصل ٦١/١٠

(٣) الكتاب ٥٥/٤

(٤) انظر الأصول ١٨٠/٣

نحو وجل يوجل، الفتحة فيه أصل، فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسرة، وأما نحو يَسِع فهو مكسور العين، وإنما فتحوه لأجل حرف الحلق؛ فكانت الفتحة عارضة، والكسرة مرادة"[1].

رأي الكوفيين في سقوط الواو:

بعد أنْ أورد ابن المؤدب مواطن حذف الواو، كما هي عند العلماء، رأيناه يرفض هذه الآراء، ويأخذ برأي الفراء وحده، يقول ابن المؤدب: "والقول الصحيح الذي لا يجوز غيره، قول الفراء رحمه الله، وهو أن الواو إنما سقطت حيث سقطت، لخروج (الدائم) على وزن فاعل، نحو وزع يزع فهو وازع، ووسع فهو واسع، ولوقوعه على المفعول به أيضاً"[2].

وواضح في تعليله حذف الواو، أنه يعتمد المنهج الكوفي، الذي يعتمد في حذف الواو على الفعل المتعدي، فإذا كان الفعل متعدياً تحذف واوه في المضارع، وإن لم يكن متعدياً فلا تحذف بشرط أن تكون الصفة منه على وزن فاعل.

ويقصد ابن المؤدب بالفعل (الدائم)، اسمَ الفاعل من الفعل المتعدي[3]، والتعدية شرط، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: "قسم الكوفيون الفعل باعتبار دلالته الزمنية إلى ماضٍ ومستقبل، ودائم، وقد أرادوا بالفعل الدائم اسم الفاعل المتطلب للمفعول"[4]، وهذا يفسر لنا عدم سقوط الواو في نحو وسِن يوسَن لأنه فعل لازم:

وسِن = wasina ، ويوسَن = yuwsanu ، ويلاحظ أن الواو لم تحذف من المضارع، لأن الفعل حسب رأي ابن المؤدب فعل لازم.

في حين أن الرأي المشهور في أوساط الدارسين، هو الذي يقول بسقوط الواو، إذا وقعت بين ياء وكسرة، "فإن وقعت فاءً في فعل على وزن (فعِل) فإنها تحذف في مضارع وعَد يعِد، وإنما حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وهما ثقيلتان"[5]، فإن

---

(١) شرح المفصل ٦٢/١٠

(٢) دقائق التصريف ٢٢٣

(٣) انظر في المصطلح الكوفي ٣٨

(٤) الفعل زمانه وأبنيته ١٨

(٥) الممتع في التصريف ٤٢٦/٢

احتج بالفعل وضَعَ يضَع، حيث لم تقع الواو بين ياء وكسرة، فالجواب أنه مكسور الأصل، وإنما فتح لأجل حرف الحلق[1]، والمخطط التالي يوضحه:

وَضَعَ	⟩	يَوْضِعُ	⟩	يَوْضَعُ	⟩	يضَعُ
waḍa^ʕa		yawḍi^ʕu		yawḍa^ʕu		yaḍa^ʕu
الماضي		الأصل في المضارع		فتح الضاد بتأثير العين الحلقية		حذف شبه الحركة للتخلص من الحركة المزدوجة الهابطة بدون تعويض

فالرأي عند الصرفيين في هذا، أن الأصل في مضارعه أن يكون مكسور العين، ولكنها فتحت كما يبدو من الخطوة الثالثة، بتأثير الصوت الحلقي- العين- وأصوات الحلق تؤثر الفتحه، ولذلك فقد أشار ابن المؤدب إلى هذه الناحية الصوتية في حروف الحلق فتحدث عن الفعل (وهب) والهاء فيه من حروف الحلق، فقال (إلا أن العين من (يهب) لما كان من حروف الحلق فتحوها"[2] والفتح هنا هو الذي سوّغ حذف شبه الحركة، في المرحلة الأخيرة، دون أن تحدث عملية تعويض عن المحذوف.

فإن احتج بالفعل (يُوْعِد)، حيث وقعت الواو بين ياء وكسرة، فجواب ذلك أنها كانت في الأصل يُؤ وعد، لأنها مضارع الفعل المزيد (أوعد)، فوقعت الواو في الأصل بين همزة وكسرة، فلم تحذف[3].

وأما ما يمكن أن نقوله في قضية حذف الواو من المضارع المثال، فهو بداية اتفاق نظرتنا في قضية الأصل الواوي في مضارع المثال مع رأي القدماء، فنحن نرى أن

---

(1) انظر الممتع في التصريف ٤٢٦/٢

(2) دقائق التصريف، ٤٢٦/٢

(3) انظر الممتع في التصريف ٤٢٨/٢، وأمالي ابن الشجري ١٣٩/١، والتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٧٢

الواو موجودة في البنية العميقة(الأصل) لهذا الفعل، ولكنها سقطت[1] منه بسبب بعض التحركات التي تهدف إلى تيسير النطق كما تظهر في المخطط الصوتي الآتي:-

وزَع	〉	يَوْزَع	〉	يزَع	
wza<a	〉	yawza<u	〉	yaza<u	(مفتوح العين)
ورِث	〉	يورِث	〉	يرِث	(مكسور العين)
wariṯa	〉	yawriṯu	〉	yariṯu	

حيث نلاحظ تشكل الحركة المزدوجة الهابطة (aw) في المضارع، وهي حركة مرفوضة في هذا السياق الصوتي وإن كانت مقبولة في سياقات صوتية أخرى، مثل (يَوْم) (yawm)، ولهذا فقد عمدت اللغة إلى التخلص منها عن طريق حذف شبه الحركة (w)، دون أن تلجأ إلى إجراء عملية تعويض[2]، كما حدث في أنماط أخرى، وبذلك فقد وصلت الكلمة في المضارع إلى بنيتها السطحية (الواقع الاستعمالي الفعلي)، فأصبحت:-

يزَع	yaza<u
يرِث	yariṯu

اللغات في يَوْجل:

ذكر سيبويه ثلاث لغات في الفعل (يوجل) هي يلجل ويِيْجَل بكسر الياء، وذلك بسبب استثقال الواو مع الياء[3]، والثالثة يَوْجل، ويعلق سيبويه قائلاً: "أتموها لأنها لا كسرة بعدها"[4]، لكن ابن جني[5]، وابن يعيش يضيفان لغة رابعة إلى الثلاث التي ذكرها سيبويه، وهي يِيْجَل، بفتح الياء، يقول ابن يعيش: "قالوا يَوْجل بإثبات الواو وهي أجودها، وهي لغة القرآن في نحو قوله تعالى:(قالوا لا توجل)، لأن الواو لم تقع بين ياء

---

(١) انظر التطور النحوي ٤١

(٢) انظر أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ٣١

(٣) الكتاب ٢/٤

(٤) المرجع السابق ٥٣/٤

(٥) انظر سر صناعة الإعراب ٧٣٧/٢

وكسرة، فثبتت، وقالوا: يا جل، فقلبوا الواو ألفاً، والثالثة يَيْجَل، فقلبت الواو ياءً، والرابعة (يِيْجَل) بكسر الياء، كسروا الياء ليكون ذلك وسيلة لقلب الواو ياءً"[1].

ويظهر من آراء العلماء أن العرب استثقلوا الواو مع ياء المضارعة، فحولوا نطق هذا الفعل من (يَوْجل) إلى اللغات التي ذكرتها (ياجل، ويِيْجل، ويَيْجل)، وذلك تخفيفاً للنطق، ولأنهم يهربون من الواو مع الياء[2].

لكن ابن المؤدب لا يذكر إلا ثلاث لغات في الفعل (يوَجل)، هي اللغات التي ذكرها سيبويه "يَوْجل وياجل ويِيجل". يقول ابن المؤدب: "منهم من يقول يَوْجَلُ وتوْجَعُ وهي لغة حجازية فصيحة، قال الله عز وجل: (لا توْجل إنا نبشرك بغلام عليم)، فيصح خروج الواو على القياس إذا سكنت وانفتح ما بعدها ومنهم من يقول ياجل وياجع، قال الفراء وهم بنو عامر وقالت بنو تميم يِيْجَلُ، فكسروا الياء في هذا النوع خاصة، ولم يفعلوا ذلك في الصحيح"[3].

وقال الراجز على لغة بني تميم: "لو قلت ما في قومها لم تِيثم"[4].

ويظهر من كلام ابن المؤدب أنه يقصد الفعل المضارع، بقوله (الغابر)، ويقصد الفعل اللازم بقوله (الملازم) في ما يقابل مصطلحاته من مصطلحات البصريين، وهو هنا يؤكد الفكرة التي يسير عليها الكوفيون، في حذف الواو، وهي أن القياس أن تظهر الواو، إذا كان الفعل لازماً، ولا سيما إن جاء ما بعد الواو مفتوحاً في نحو يوجل.

دراسة اللغات في يَوْجل:

١- اللغة الحجازية يَوْجل (yawgalu):

في هذه اللغة تظهر الحركة المزدوجة الهابطة (aw)، فيأتي الفعل المضارع على أصله، والفتحة (a) في هذه الحركة المزدوجة تشكل نواة القطع الصوتي (yaw)، والواو الساكنة (w)هي حد الإغلاق، والعربية في هذه اللغة تحافظ على هذه الحركة المزدوجة، لأنها حركة مقبولة ومستعملة في النظام الفصيح للعربية في مثل يَوْم

---

(١) شرح المفصل ٦٣/١٠، وانظر الممتع ٤٣٢/٢-٤٣٣

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٧٣٧/٢

(٣) دقائق التصريف ٢٢٤-٢٢٥

(٤) من شواهد الكتاب ٣٤٥/٤

(yawm)، وقوْم (ḳawm)، وإن كانت هذه الحركة معرضة للانكماش[1] لصعوبة نطقية فيها، ولذلك قال ابن يعيش: "ولذلك قلّ يَوْم ويَوْح"[2]، وهذا الانكماش يلحظ في اللهجات العامية: فتتحول من(aw) إلى (o) في نحو: يُوْم = yōm.

٢- لغة بني عامر ياجلُ yāǧalu :

في هذه اللغة يعمد بنو عامر إلى قلب الواو فتحة طويلة (ألفاً)، في استعمالهم اللغوي، فالحركة المزدوجة الهابطة (aw)، تتحول إلى الضمة الطويلة الممالة(ō)، وهذا يسمى انكماش الحركات المزدوجة[3]، حيث تتحول الحركة الطويلة الممالة، إلى الفتح الخالص، في لهجتهم هذه،

ويتضح هذا في المخطط الصوتي الآتي:

يَوْجَل	يُوجِل	ياجل
yawǧalu	yōǧilu	yāǧalu
الأصل	بالإمالة الواوية بعد انكماش الحركة المزدوجة	التحول إلى الفتح الخالص

٣-لغة بني تميم ييجلُ yiǧalu:

في هذه اللغة يعمد بنو تميم إلى كسر الياء، ليكون ذلك وسيلة إلى قلب الواو ياءً، ويلاحظ أن الأصل في هذه اللغة yiygalu، حيث تشكلت الحركة المزدوجة الهابطة (iy)، المتكونة من الكسرة (I)، وشبه الحركة الياء الساكنة (y)، وهي حد الإغلاق للمقطع (yiy)، فتعمد العربية في هذه اللغة إلى حذف شبه الحركة، وهي الياء، (y)، والتعويض عنها بإطالة الكسرة القصيرة، كما تظهر في المخطط الصوتي الآتي:

---

(١) انظر التطور اللغوي ٥٢

(٢) شرح المفصل ٦٣/١٠

(٣) انظر التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٥٢

يِيْجَلُ	يِجَلُ	يِيجَلُ
yiyğalu	yiğalu	yiğalu
الأصل	حذف شبه الحركة الياء	التعويض عن حذف شبه الحركة بإطالة الكسرة.

على أن نلاحظ أن كسر ياء المضارعة في هذه اللغة، ليس من التلتلة، لأن التلتلة لا تكون بكسر الياء، بل تكون بكسر حروف المضارعة الأخرى، يقول ابن يعيش: "ليست الكسرة من لغة من يقول يِعلم"[1]، لأنهم لو كسروا ياء المضارعة لتكون لديهم الحركة المزدوجة الصاعدة (yi) في نحو: yi<laמu، وهي غير مقبولة في النظام الصوتي العربي.

٤- اللغة التي أضافها ابن جني وابن يعيش، ولم تَرِ عند ابن المؤدب يَيْجَل yayğalu:

في هذه اللغة يبدو أن تأثير ياء المضارعة في قلب هذه الواو ياءً، حيث أثرت الياء في الواو، تأثيراً مقبلاً كلياً منفصلاً، فانقلبت ياءً، أي أن اللغة العربية عمدت في هذه اللغة إلى عملية مماثلة بين الياء والواو، وأعتقد أن هذا التحليل هو المقصود بقول ابن يعيش: "قالوا يَيْجل، فقلبت الواو ياءً، استثقالاً لاجتماع الواو والياء"[2]، ويظهر هذا التحول في المخطط الصوتي الآتي:

يَوْجل	⟩	يَيْجَلُ
yawğalu		yayğalu
الأصل		تأثير الواو في الياء تأثيراً مقبلاً كلياً منفصلاً

والملاحظ في هذه اللغة أنهم فروا من الحركة المزدوجة الهابطة الواوية (aw)، إلى الحركة المزدوجة الهابطة البائية (ay)، لأن الياء أخف نطقاً من الواو في هذا السياق الصوتي الحادث.

---

(١) شرح المفصل ٦٣/١٠

(٢) شرح المفصل ٦٣/١٠

وبعد هذا العرض، للتطورات التي تحدث على الحركة المزدوجة الهابطة الواوية (aw) من حذف أو قلب، يمكن أن نرد هذا التطور إلى بحث اللغة عن طريقة سهلة في النطق، وهذا البحث عن السهولة والتيسير يمكن أن يكون وراء فتح عين المضارع من نحو قَرَأَ يَقْرَأُ، ومن نحو سأل يَسْأَل، وفيه يقول سيبويه: "إنما فتحوا هذه الحروف لأنها سَفَلَت في الحلق"[1]، ثم يأتي ابن المؤدب ليوضح هذه الحقيقة، في حديثه عن الفعل وَهَب[2]، حيث بين أن فتح عين المضارع كان طارئاً بسبب حروف الحلق، وأن الواو تسقط من المضارع بالنظر إلى أصلها المكسور.

ولهذا يمكن أن يقال إن طريقة العربية في التعامل مع الحركة المزدوجة الهابطة في مضارع المثال الواوي، تعمد إلى حذف الواو من الحركة المزدوجة الهابطة، والتعويض عنها في نحو ياجل، وعدم التعويض عنها في نحو يَهَب، أو التخلص من الواو، والفرار منها إلى الياء في نحو يَيْجل، مع الأخذ بعين الاعتبار حركة الحرف الواقع بعد الواو، فإن كان مفتوحاً نحو يوجَل فإن الواو تثبت، وإن كان مكسوراً في نحو يصل فإن الواو تحذف، "فأثبتوا الواو في المفتوح وحذفوها من المكسور"[3]، وأما في نحو وَدَع يدَع فإن أصله (يودِع) بالكسر، وإنما فتحت عين الفعل لمجاورة حرف الحلق، فكانت هذه الفتحة طارئة حادثة، ونُظِر إلى هذا الفعل على أنه مكسور العين، في الأصل، ومفتوح العين في النطق "لأن حروف الحلق في اللغة العربية، وفي الساميات عموماً تؤثر الفتحة"[4]، وهذا ما أكده الدكتور رمضان عبد التواب بقوله إن المضارع من (فعَل) بفتح العين كان المفروض أن يكون (يفعِل أو يفعُل) بكسر العين أو ضمها، ولا يكون (يفعَل) بفتح العين تبعاً لقانون المغايرة في الاشتقاق، غير أن عين المضارع تأتي بالفتح لوقوعها مع صوت الحلق في مقطع واحد، إما عيناً وإما لاماً، وسبب هذا التحول في عين المضارع أن اللسان في نطق الحروف الحلقية يجذب إلى الوراء[5].

---

(١) الكتاب ١٠٢/٤

(٢) انظر دقائق التصريف ٢٢٢

(٣) شرح المفصل ٦٠/١٠

(٤) فقه اللغات السامية ٧١

(٥) انظر التطور اللغوي مظاهرة وعلله وقوانينه ٧٢

أوزان المثال اليائي:

ذكر سيبويه عدة أمثلة للمثال اليائي، أذكرها مع تعليقاته عليها[1]:

١- يئِس يَيْئِسُ يِئسُ بحذف الياء

٢- يَسَرَ ييسِرُ

٣- يَمَنَ ييمِن

٤- يَعَرَ ييعِرُ[2]

٥- يِلَّ يَيِلُّ

٦- يَبِسَ يابَسُ

ومن المفيد أن نقول إن المضارع اليائي من المثال لا يسقط منه حرف كما حدث في الواوي، وفي ذلك يقول سيبويه: " وأما ما كان من الياء فإنه لا يحذف منه"[3].

أما حذف الياء من يَئِسُ يِئسُ فيقول سيبويه: "وزعموا أن بعض العرب يقول يِئسَ يَئِسُ، فحذفوا الياء من يفعل لاستثقال الياءات ههنا مع الكسرات، فحَذف كما حَذف الواو فهذه في القلة كيجد"[4].

ويضيف ابن جني: "قالوا في ييأس: ياءَس، أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها"[5]، ويقول أيضاً:" إن قلب الياء وإن كانت ساكنة فهو إنما يكون تخفيفاً، وذلك أنهم رأوا أن جمع الياء والألف أسهل عليهم من جمع اليائين[6].

ويفصّل ابن يعيش أوزان اليائي كالتالي:[7]

١- فعَل يفعِل بفتح عين الماضي وكسرها في المضارع نحو يَمَن ييمِن، ويَسَرَ ييسِر، وينع يينع.

---

(١) انظر الكتاب ٤/٥٤

(٢) انظر المرجع السابق ٤/٣٣٧

(٣) المرجع السابق ٤/٥٤

(٤) المرجع السابق ٤/٥٤

(٥) الخصائص ٢/١٦، وانظر شرح المفصل ١٠/١٩

(٦) سر صناعة الإعراب ٢/٦٦٨

(٧) انظر شرح الملوكي في التصريف ٥١-٥٢

٢- فعِل يفعَل بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع نحو يئِسَ ييأسُ، ويبِس النبتُ ييبَسُ بالفتح لا غير.

ويضيف ابن عصفور في حديثه عن حذف الياء من اليائي أن الياء تحذف في لفظتين شذتا وهما يَبِسُ ويَئِسُ في مضارع يَبِسَ ويَئِسَ، وأصلهما ييبِس ويِيئِسُ[١]، فحذفت الياء لوقوعها بين ياء وكسرة وحذفها ليس مطرداً.

ومن الملاحظ أن كتب الصرف لم تفصل القول عن اليائي، حتى إن شرح المراح لم يذكر عن اليائي شيئاً.

أقسام المثال اليائي عند ابن المؤدب:

يقسم ابن المؤدب المثال اليائي بحسب حركة العين في الماضي والمضارع إلى أربعة أقسام هي[٢]:

١- يفَع يِيفَعُ يفعاً فهو يافع، بالفتح في كليهما.

٢- يسر ييسِر يسْراً فهو ياسر وذاك ميسور، بفتح وكسر.

٣- يمَن ييمن يمناً فهو يامن وذاك ميمون، ولم يذكر ضبط الفعلين.

٤- يبِس يَيْبَسُ يُبْساً فهو يابس.

ويمكن لنا أن نظهر هذه الوجوه في المخطط الصوتي الآتي:

١- yafa<a yayfa<u بالفتح في كليهما.

٢- yasara yaysiru بالفتح في الماضي والكسر في المضارع.

٣- yamana yaymiuu بالضم في الماضي وكسر عين المضارع[٣]

٤- yabisa yaybasu بالكسر في الماضي والفتح في المضارع.

ويلاحظ أن ابن المؤدب عد الفعل يفَع من باب (فعَل يفعَل)، لأجل حرف الحلق، وهو العين، فكان الفتح لمناسبة ذلك.

---

(١) انظر الممتع في التصريف ٤٣٧/٢

(٢) انظر دقائق التصريف ٢٢٠

(٣) انظر لسان العرب يمن ٤٦٠/١٣ وللفعل عدة صيغ بعدة معان

وأعتقد أن الفعل يمَنَ من باب (فعَل يفعِل) بفتح الماضي وكسر المضارع، ولا يكون بضم كليهما، لأنهم لم يستعملوا (فَعُل) بالضم من اليائي[1].

ولم يذكر ابن المؤدب يئِسُ بحذف الياء, ولا يابس.

صوغ المضارع من اليائي:

تثبت الياء في بناء المضارع من الفعل اليائي، وقد رأينا سابقاً أن الواو تسقط في هذا السياق، وفي ذلك يقول سيبويه: "وأما ما كان من الياء فإنه لا يحذف منه، وذلك قولك: يئِس يَيْئِسُ، ويَسَرَ يَيْسِر، ويَمَنَ يَيْمِن، وذلك لأن الياء أخف عليهم"[2].

وفي ثبوت الياء يقول ابن يعيش: "الياء تثبت حيث تحذف الواو، تقول: يَنَعت الثمرة تيْنَع، ويَسَر تَيْسِر"[3].

والحقيقة أن هذا الحكم، ثبوتَ الياء في المضارع ليس مطرداً عند جميع القبائل، وسيبويه بعد أن يقرر أن الياء لا تحذف في المضارع، نجده يقول إن بعض العرب يقوم بحذفها منه، وذلك بسبب التقاء اليائين والكسرة، قال: "وزعموا أن بعض العرب يقول: يئِسَ يئِسُ فاعلم، فحذفوا الياء من (يفعِل) لاستثقال الياءات ههنا مع الكسرات"[4].

ويذكر الزمخشري وابن يعيش ظاهرة حذف الياء من المضارع، ولا يعلقان عليها إلا بعبارة (هو قليل)، يقول الزمخشري: "وقال بعضهم يئِسَ يَئِسُ كوَمِقَ يمِقُ، فأجراها مجرى الواو وهو قليل"[5].

والحقيقة أن الاتجاه العام يركز على عدم حذف الياء من المضارع، وذلك لخفة الياء، فإنها تبقى في مواطن حذف الواو نحو:

يسر = yasara ييْسِر = yaysiru

---

(1) انظر شرح الملوكي في التصريف ٥١

(2) الكتاب ٥٤/٤، وانظر نزهة الطرف في منه الصرف ٢٣٢/١

(3) شرح المفصل ٦٢/١٠

(4) الكتاب ٥٤/٤

(5) شرح المفصل ٦٢/١٠

وأما ما حدث في لغة بعض العرب، التي وصفت بأنها قليلة، فهو حذف لتوالي الأمثال، كما يظهر في المخطط الصوتي الآتي:

يِئس	يِيْئس	يَئِسُ
ya>isa	yay>isu	ya>isu

ونثني هنا على رأي الزمخشري وابن يعيش، في أن حذف اليائي قياس على الواوي، فعلم الرغم من أن هذه الحالة مقبولة ومسموعة عند العرب، وأن الحركات المزدوجة الهابطة مقبولة في المضارع اليائي، إلا أن اجتماع المتماثلين (اليائين) والأولى مفتوحة، وما بعد الثانية مكسور، يبعد الخفة في هذا المقطع، ويشعر بنوع من الثقل، ولذلك لجأ بعض العرب إلى قياس اليائي على الواوي، كما يظهر في المخطط الصوتي الآتي:

١- وَعَدَ	يَوْعِد	يَعِد
wa<ada	yaw<idu	ya<idu
٢- يَئِسَ	يَيْئِس	يَئِسُ
ya>isa	yay>isu	ya>isu

فكانت هذه اللغة حلاً للصعوبة المشار إليها.

وقد عمدت العربية إلى حل آخر، وذلك في ما رواه ابن يعيش من أنهم أبدلوا من الياء ألفاً، لانفتاح ما قبلها فقالوا: ياءس في يَيْئِسُ[1]، والمخطط الصوتي الآتي يبين ذلك:

يَيْئِسُ	يِيئِسُ	يائِس
yay>isu	yē>isu	yā>isu
الأصل في الفعل	انكماش الحركة المزدوجة	مرحلة الفتح الخالص.

(ay) إلى (ē)

حيث نلاحظ في المرحلة الأولى، تشكل الحركة المزدوجة الهابطة (ay) والياء المسبوقة بفتح، والتي تتحول إلى كسرة طويلة ممالة في المرحلة الثانية، ثم تتحول الكسرة الطويلة الممالة إلى الفتح الخالص، وهو آخر ما وصل إليه الهروب من توالي الأمثال في (ييئس).

---

[1] انظر شرح المفصل ١٨/١٠

ويذكر أن الأفعال اليائية في المثال قليلة جداً، بالقياس إلى الواوية، على الرغم من أن الياء أخف من الواو، وقد أشار ابن المؤدب إلى هذه القضية الصوتية فقال: "واعلم أن الحرف الثاني من ذوات الياء لا يجوز حذفه نحو قولهم: يَعَرت الشاة تَيْعر، ويَسَر يَيْسر لأن الياء اخف من الواو"(١). وقد أحصى ابن القطاع أربعة وعشرين فعلاً يائياً، بين ثلاثي ومضعف، مثل ياياً، في مقابل عدد كبير جداً من الأفعال الواوية، والأفعال اليائية هي:

يَنَع، ويَفَع، وياعط، ويَعَط، ويَسَر، ويَقَن، ويَمَنَ، ويقظ، ويَبس، ويَهم، ويَعر، ويَفَخ، ويَرِق، ويلّ، ويرّ، ويَمّ، ويَدع، ويئِس، ويدى، ويعْيع، ويَهْيَه، ويأيا(٢).

الواو في المضارع المضعف المثال:

لا تسقط الواو من مضارع المثال المضعف من نحو ودَّ يَوَدُّ، ولم أعثر على كتاب يشير إلى ذلك، وأعتقد أنهم لم يشيروا إلى قضية ثبات الواو أو حذفها من نحو يودُ، لأنها لم تقع في الحالة التي تستوجب الحذف، أما ابن المؤدب فإنه يذكر علة بقاء الواو، لأنه أصلاً يعتمد تعليلاً لسقوط الواو يختلف عن الحالة التي أشار إليها الاتجاه العام، فابن المؤدب يرد علة الحذف إلى الفعل من حيث تعديه ولزومه، فإن كان لازماً فإنها تثبت وإن كان متعدياً فإنها تحذف، ولما كان الفعل (يود) متعدياً كان المفروض أن تحذف الواو ولذلك فإنه يقول: "فإن قيل فلم ثبتت الواو في (يودّ) والفعل واقع؟. تقول يودك؟. فقل: لأن الإدغام علة، وسقوط الواو من (يَعِد) علة، وكرهوا أن يجتمع على الفعل (يود) سقوط الواو مع علة الإدغام، وثبتت الواو حيث ثبتت لخروجه على غير ميزانه نحو وجل يوجل فهو وجِل"(٣).

وواضح أن ابن المؤدب يعتمد في حذف الواو على شيئين:-

الأول: هو أن يكون الفعل متعدياً، وهو ما أشار إليه بقوله والفعل (واقع)، وأما الثاني: هو أن تكون الصفة المشبهة منه على وزن فاعل، فإن كان الوصف على وزن فاعل فإن الواو تسقط نحو:

---

(١) دقائق التصريف ٢٢٤

(٢) انظر كتاب الأفعال ٣/٣٧١-٣٧٥

(٣) دقائق التصريف ٢٢٣

الماضي		المضارع	سقوط الواو	الصفة	وزنها
وصل	〉	يوصِل	〉 يصل	واصل	فاعل
waṣala	〉	yawṣilu	〉 yaṣilu	wāṣil	fa<il

ولا تسقط الواو إذا كان الوصف على غير فاعل:

الماضي		المضارع	الصفة وجلٌ	وزنها فَعِلٌ
وجل	〉	يوجل		
waǧila	〉	yawǧalu	waǧilun	fa<ilun

وبالاعتماد على هذا الرأي فإن المضارع في نحو يَوَدُّ كان القياس أن تحذف واوه، لأن الوصف منه على وزن فاعل، كما يتضح في المخطط الصوتي الآتي:

ودّ	〉	يَوَدُّ	القياس يدُر بحذف الواو	الصفة وادد	وزنها فاعلٌ
wadda	〉	yawaddu	yaddu	wadidun	fa<ilun

وهنا يأتي رد ابن المؤدب إن الواو لا تحذف، لأنه لو حذفت لاجتمع على هذا الفعل علتان، هما حذف الواو والإدغام، أي أن الإدغام الناتج بسبب سقوط الحركة بين المتماثلين yawdadu ينتج عنه تخلق فتحة (a) جديدة للمحافظة على الدلالة التي يدل عليها الفعل (yawaddu) فلو حذفنا شبه الحركة (w) فإن هذا الحذف سيكون إجحافاً بحق الكلمة من ناحية دلالية، لأن الفعل سيفقد معناه إذا صارت الكلمة yaddu، كما هو متوقع من إجراء عملية القياس هنا.

الفصل الثالث

"الفعل الأجوف"

الفعل الأجوف

تعريف الفعل الأجوف:

يعرف الفعل الأجوف بأنه الفعل الماضي الثلاثي الذي يخلو جوفه من الحرف الصحيح[1]، وجاء في نزهة الطرف: "المعتل العين، ويقال له أيضاً ذو الثلاثة، والأجوف، وهو واوي مثل: قال يقول، ويائي مثل: كال يكيل"[2].

سبب تسمية الأجوف بهذا الاسم[3].

سمي الفعل المعتل العين أجوف لما يأتي:

١- لخلو وسطه من الحرف الصحيح، كالجوف الذي يكون مجوّفاً، أي: فارغاً.

٢- لوقوع حرف العلة في وسطه، وكأنه جوف له.

٣- لذهاب عينه كثيراً، نحو: قلت، والعين وسط كأنها جوف.

ويسمى الأجوف أسماءً أخرى نحو: ذو الثلاثة، لأنه إذا أسند إلى الضمير المتحرك، يبقى على ثلاثة أحرف نحو قلت[4].

ويسمى الفعل الأجوف عند ابن المؤدب (المنقوص)، يقول ابن المؤدب: "وسمي منقوصاً لنقصان الواو منه في الأمر نحو (قل)، وفي الخبر عن نفسك، والمخاطبة، نحو: قلتُ، وقُلْتَ"[5].

والخلاصة أنه سمي أجوف، في اصطلاحات أغلب علماء الصرف، لأن جوفه (وهو عينه)، صوت من الأصوات القابلة للتغيير، أي شبه حركة في الأصل غير المعتل، وهذا الجوف يمكن أن يطرأ عليه مجموعة من التغييرات الكيفية، كتحويله إلى الفتحة الطويلة (a)، أو التغييرات الكمية، كأن يحذف أو يقصر.

---

[1] انظر نزهة الطرف في علم الصرف ١٣، وشرح المزاج٢٠٥

[2] شرح نزهة الطرف في علم الصرف ٣٣/١، وانظر الشافية في علم التصريف ٩

[3] انظر المرجع السابق ٢٣٣/١

[4] انظر المرجع السابق ٢٣٤/١ وشرح المراح ٢٠٥

[5] دقائق التصريف ٢٥٤

وأما ابن المؤدب فلم يستعمل مصطلح الأجوف في هذا الباب، بل أطلـــق عليـه المنقوص، انطلاقاً من نقصانه لشبه الحركة، أو الحركة المتطورة عن شـــبه الحركـــة، عند إسناده إلى ضمير المتكلم، أو المخاطب أو المخاطبة.

أوزان الأجوف

نذكر بداية أمثلة للفعل الأجوف على حسب ما وردت عند القدماء مع مضارعها، منها ما يلي"[1]:-

١- باع يبيعُ مثل (ضَرَب) يضرِب بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع.

٢- ساق يَسُوق مثل قَتَلَ يقتُلُ، بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع،

٣- نال ينال مثل حمِد يحمَد، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع،

٤- قام يقُوم، وصام يصوم، ولم يذكر مثالاً عليه من الصحيح.

٥- خاف يخاف مثل لقِم يلقَم بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع.

وهذا هو تقسيم سيبويه الذي حين يذكر المثال من المعتل، يذكر معه مثالاً من الفعل الصحيح، وعليه فإننا نستنتج أن الألف في باع أصلها ياء مفتوحة، في الفعل الماضي، وياء مكسورة في المضارع، وذلك قياساً على الفعل الصحيح، (ضَرَب) الذي يذكره مع (باع).

ويذكر ابن جني فكرة الأصل في ألف الأجوف بقوله: "أصل قام (قَوَم) فأبدلت الواو ألفاً، وباع أصله (بَيَع)، أبدلت الياء ألفاً، لم تَقلب واحداً من الحرفين ألفاً إلا بعد تسكينهما، فصار إلى (قَوْم) و(بيْع)، ثم انقلبا لتحركهما في الأصل، وانفتاح ما قبلهما الآن"[2]، وابن جني يقصد بذلك أن الحركة تمنع عملية تطور شبه الحركة (الواو) أو (الياء) إلى حركة طويلة دون التخلص من الحركة.

وذكر ابن يعيش أوزان الأجوف في الماضي والمضارع، مبوبةً إلى واوية ويائية، بإعادة الألف في الماضي إلى أصلها، وأوزان الواوي التي ذكرها ابن يعيش هي[3]:

١- فَعَلَ يَفْعُلُ، بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، نحو: قال يقول.

٢- فَعَلَ يَفْعَل، بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، نحو خاف يخاف[4].

٣- فَعُل يفعُل، بضم العين في كليهما، مثل طال يطول، ولا يستعمل متعدياً.

---

(١) انظر الكتاب ٤/٤٩-٥٠

(٢) الخصائص ٢/٤٧٣-٤٧٤

(٣) انظر شرح المفصل ١٠/٧١، وشرح الملوكي في التصريف ٥٤

(٤) انظر شرح المراح ٢٠٥

وأما أوزان الأجوف اليائي فهي[1]:

١- فَعَل يَفْعِل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو باع يبيع[2]

٢- فَعِل يَفْعَل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو هاب يهاب.

ويعلق ابن يعيش بقوله على أوزان الأجوف الواوي بقوله: "لم يجئ (يفعِل) إلا حرفان هما (طاح) و(تاه)"[3] هذا وقد عدهما ابن عصفور من الشواذ[4] وعليه فإن الوزن (فعِل يفعِل) بكسر العين في كليهما غير مستخدم، لأن العربية تلجأ إلى المخالفة بين حركتي العين في الماضي، والمضارع، وبالرجوع إلى لسان العرب، وجدنا أن ابن منظور ذكر أن الفعل (يتيه) من مادة (توه) بالواو، وفسر ذلك بقوله إنه يائي اللفظ، وفي الأصل واوي، بدليل قولهم (ما أتوهه)، وقال عن الفعل (طاح) أنسه واوي، وأن العرب تقول في مضارعه (يطوح) و (يطيح)، فهما لغتان، وأنه من وزن (فعِل يفعِل) بكسر العين في كليهما، وليس بفتحها في الماضي، لأن (فعَل) المفتوحة لا تكون في الأفعال الواوية[5] وعليه فإن الوزن (فعِل يفعِل) بكسر العين في كليهما مستخدم في الأفعال الجوفاء فقط، وهذا ما أراه لكثرة الشواهد عليه في الأفعال الواوية واليائية، وهو رأي ابن المؤدب[6] على الرغم من المخالفة[7]، لأن المخالفة لا تكون في الأفعال الجوفاء، ومعجم لسان العرب يؤكد ذلك، وأن العربية لا تنسبك بقوالب ثابتة في عين المضارع أو غيرها، فهي كثيرة متنوعة[8].

---

(١) انظر شرح المفصل ٧١/١٠، وشرح الملوكي في التصرف ٥٥، والممتع في التصريف ٤٣٢/٢

(٢) انظر شرح المراح في التصريف ٢٠٦

(٣) شرح الملوكي في التصريف ٥٥

(٤) انظر الممتع في التصريف ٤٤٣/٢

(٥) انظر لسان العرب: توه ٤٨٢/١٣ وطوح: ٥٣٥/٢

(٦) انظر دقائق التصريف ٢٥٤

(٧) انظر التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٧٢

(٨) انظر دراسات في فقه اللغة ٣٣٦-٣٣٧

تقسيم ابن المؤدب للفعل الأجوف

يقسم ابن المؤدب الفعل الأجوف إلى ثلاثة أوجه هي[1]:

١- فعِل يفعَل، بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، نحو خاف يخاف، وكان في الأصل (خوِف يخوَف) بكسر ففتح.

٢- فعِل يفعِل، بكسر العين في كليهما، نحو باع يبيع، وكان في الأصل (بيِع يبيِع).

٣- فعَل يفعُل، بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، نحو (قال) (يقول)، على اختلاف بين النحويين، "قال الخليل بن أحمد رحمه الله فيه: إنه من الفعْل فعَل يفعُل"[2].

وبهذا فإن ابن المؤدب يوافق العلماء الآخرين في أوزان الفعل الأجوف إلا أنه يخالفهم في وزن واحد من أوزان الأجوف اليائي، فينكر الوزن (فَعِل) (يَفْعِل) بكسر العين في كليهما، ويضرب عليه مثالاً، الفعل باع يبيع ويضيف أن أصله كان (بَيِعَ يَبْيِعُ)، أي أن ابن المؤدب ينكر الوزن (فَعِل يَفْعِل) بالكسر، خلافاً لما جاء في كتب الصرف الأخرى.

وإذا عدنا إلى سيبويه، فإننا نجده يذكر الفعل (باع، ويضرب على وزنه مثالاً الفعل ضرب يضرب، بفتح عين الماضي وكسرها في المضارع[3] أي أنه من وزن (فعَل يفعِل)، وابن جني أيضاً يرى أنه مفتوح العين في الماضي[4]، وتبقى هذه نقطة خلاف بين ابن المؤدب وكثير من العلماء، فهو وحده يرى أنه مكسور العين في الماضي، ويفصل القضية ابن يعيش بقوله إن الفعل (باع) من وزن (فعَل) بالفتح وليس بالكسر، ولو كان الماضي (فعِل) بكسر العين، لكان مضارعه (يفعَل) بالفتح، ولما كان المضارع (يَبِيْعُ)، فإن هذا يدل أنه من وزن (يفعَل) بالكسرة إذ كان في الأصل يَبْيِع[5]، وانتقلت حركة عين الفعل (الياء) إلى فاء الفعل الساكنة (الباء)، ثم سكنت عين الفعل، بعد أن كانت مكسورة، فأصبح الفعل (يبِيْع)، والمخطط الصوتي الآتي يوضح ذلك.

---

(١) انظر دقائق التصريف ٢٥٤

(٢) المرجع السابق٢٥٤

(٣) انظر الكتاب ٤٩/٤، وانظر المنصف ٢٤٧/١

(٤) انظر الخصائص ٤٧٣/٢

(٥) انظر شرح المفصل ٧١/١٠

يَبْيِعُ yabyi<u	⟩	يَبِيْع yabi<u
الأصل في فاء المضارع أن تكون ساكنة		حذفت شبه الحركة الياء، وعوض عنها بإطالة الكسرة القصيرة، وهو ما عبر عنه ابن يعيش بقوله السابق إن حركة عين المضارع (الياء) تنقل إلى فاء الفعل، (الباء) وتسكن عين الفعل فيصبح (يَبِيْع).

ثم يضيف ابن يعيش أن (باع يبيع)، ليست من باب (حسِب يحسِب)، بالكسر في كليهما، لأن القياس إذا كان الماضي مكسور العين أن يكون مضارعه مفتوحاً، بسبب المخالفة في عين الفعل في الماضي والمضارع، لكنَّ (حسِب يحسِب) بالكسر في كليهما قليل لا يقاس عليه، مع العلم بأن جميع ما جاء من هذا الوزن القليل من نحو (حسِب يحسِب) بالكسر في كليهما، جاء في مضارعه الفتح والكسر، فتقول (ويحسَب)، لكن باع لا يكون مضارعه (يبيَع) بالفتح، لأنه بعد الإعلال يصبح (يبيْع)[1]، ويؤكد ذلك ابن عصفور فيقول إن (يبيْع) وزنها (يفعِل) بالكسر، الوزن يفعِل (بالكسر) لا يكون ماضيه (فعَل) بالكسر إلا شاذاً[2]، ولما كان باع (يبيع) ليس شاذاً، وهناك أمثلة كثيرة عليه نحو عاب وعال وصار فإن هذا يدل على أن (باع) وزنها (فعَل) بفتح العين.

وأما ابن المؤدب فإنه يخالف هذا الاتجاه العام في وزن (باع يبيع)، وربما كان السبب في ذلك، أنه يأخذ برأي الكسائي[3]، والكسائي ينظر إلى حركة فاء الماضي المسند إلى ضمائر الخطاب والمتكلم، فإذا كانت في الإسناد مكسورة فهي مكسورة في الأصل قبل الإسناد، فمثلاً الفعل (باع) برأيه مكسور العين، لانه في حالة الإسناد يصبح (بِعت) بكسر الباء، أما الفعل (قال) فهو من وزن (فعُل) بضم العين، لأننا في إسناده،

---

(1) انظرشرح المفصل ٧١/١٠، وشرح الملوكي في التصريف ٥٧

(2) انظر الممتع في التصريف ٤٤٢/٢

(3) دقائق التصريف ٢٥٥

إلى ضمائر المتكلم والخطاب نقول (قُلْت) بالضم، وكانت قَوُلت، فسقطت الواو، وانتقلت حركتها إلى القاف، والكسائي يعارض من يقول إن الفعل (قال) من وزنُ (فَعَل) بفتح العين، لأنها لو كانت مفتوحة العين في الماضي، لوجب أن نقول في الإسناد (قَلتُ) بفتح القاف، والعربية ليست على ذلك، وهنا يورد ابن المؤدب ردَّ الكسائي على قول الخليل إنَّ (قال) وزنها (فَعل)، و(باع) وزنها (فعَل) بالفتح بقوله: "وقال الكسائي: لزم الخليل بن أحمد رحمه الله على قياس قوله، أن يقول في الإخبار عن نفسه والخطاب (قَلتُ) و(قلتَ)"(١). وعليه يقاس الفعل (باع)، فلو كان من وزن (فعَل) بفتح العين، للزمنا أن نقول في إسناده إلى ضمائر المتكلم أو المخاطب (بَعتُ) و(بَعتَ) لأن حركة عين الفعل تنتقل، إلى فاء الفعل في حالة حذف العين، ولما كنا نقول (بِعتُ) و(بِعتَ)، فإن هذا يدل على أنها من وزن (فعِل) المكسور العين، فقد كانت (بَيِع)، بكسر عين الماضي (الياء)، ولما حذفت الياء انتقلت حركتها (الكسرة) إلى فاء الفعل فأصبحت (بِعت).

لكن رأي العلماء أن "باع" أصله من وزن (فعَل يفعِل)، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، وقد حُوِّل في الإسناد إلى ضمائر المتكلم والمخاطب من (فعَل) بالفتح إلى (فعِل) بالكسر، ولذلك قال سيبويه إن المضارع منه على وزن "يفعِل" بكسر العين، وهو محوَّل من (فعَل) المفتوحة، ويقول سيبويه إن (بعتَ) من (فعِلتَ تفعل) (٢)، ولعلَّ هذا التحول من (فعَل) بالفتح إلى (فعِل) بالكسر في حالة الإسناد، هو الذي جعل ابن المؤدب يصنف (باع يبيع) في باب (فعِل يفعِل) بكسر العين في كليهما.

وأما ما يمكن أن نقوله في موضوع الفعل الأجوف فإنه ينطلق بدايةً مما مرَّ بنا في كتب النحويين، من وإكثارهم ترديد عبارة (الأصل)، مثل: "باع يبيْع، وكان في الأصل بيع يبيْع"(٣)، ومثل " خاف يخاف، ويهاب، والأصل يخوَف ويهيَب"(٤)، بسكون فاء الفعل وفتح العين.

---

(١) دقائق التصريف ٢٥٥

(٢) انظر الكتاب ٤/٣٤٠

(٣) دقائق التصريف ٢٥٤

(٤) شرح المفصل ١٠/٦٦

وقد أفاد الدارسون في العصر الحديث، من فكرة (الأصل) هذه ، والكثير منهم انطلق منها في تفسير كثير من الظواهر اللغوية، وحاول دراسة الأفعال الجوفاء من نحو (قال) و(خاف) و(باع)، دراسة تبين المراحل التي مرت بها هذه الأفعال، وهذه المراحل التي توصلوا إليها[1] هي:

المرحلة الأولى: مرحلة قياس المعتل على الصحيح:

هذه المرحلة تعتمد على الفعل الصحيح في أنه الأصل، وأن الفعل المعتل يقاس على الأصل الصحيح، فالفعل (باع يبيع) ينقاس مثلاً على (جلَس يجلِس) و(قال يقول) ينقاس مثلاً على (قتَل يقتُل)، وعليه فإن أصل الأفعال المعتلة، كان صحيحاً ثم تطور، على الرغم من بقاء عدة أفعال على أصلها، ولم تتغير من نحو (عَوِر)، و(حَوِر)، بكسر الواو[2]، وما زالت هذه المرحلة موجودة في بعض اللغات السامية أيضاً، وفي ذلك يقول الدكتور رمضان عبد التواب، في حديثه عن الفعل الأجوف في اللغة الحبشية: "وزن (فَعَل) المجرد، من هذه الأفعال الجوفاء، جاء بعضه كالصحيح تماماً، على أصله القديم، مثل (bayana) = تحقّق، (dayana) = دان"[3]، وكذلك ذكر الدكتور يحيى عبابنه أن في اللهجة الصفاوية أفعالاً بقيت على الأصل، نحو (ḥawasa) = حاس، و(ġayaba) = غاب[4].

المرحلة الثانية: مرحلة التسكين، أو ضياع الحركة:

في هذه المرحلة تضيع حركة حرف العلة للتخفيف، فتصبح الأفعال: (قَوْل)، و(خوْف) و(بيْع) بالسكون، وإلى هذه المرحلة أشار ابن جني بقوله: "أصل (قام) (قَوَم)، فأبدلت الواو ألفاً، و(باع) أصله (بَيَع) أبدلت الياء ألفاً، ولم تقلب الياء ألفاً، والواو ألفاً إلا بعد التسكين"[5]، ويعلل ابن جني سبب هذا التسكين بأنه جاء للتخفيف، لأن الواو والياء

---

(١) انظر بحوث ومقالات في اللغة ٥٩

(٢) انظر التفكير اللغوي بين القديم والحديث ص٢٧٢، وفي الأصوات اللغوية ١٩٨-١٩٩

(٣) في قواعد الساميات٢٦٢

(٤) انظر النظام اللغوي للهجة الصفاوية ١٩٨-١٩٩

(٥) الخصائص ٤٧٣/٢

ثقيلتان إذا تحركتا، فأصبحتا (قَوْم) و(بيْع)، وفي مرحلة التسكين هذه تظهر الحركتان المزدوجتان (aw) في الفعل الواوي نحو (kawma)، و(ay) في الفعل اليائي نحو (bay<a)، ومع أنهما مقبولتان في الاستعمال العربي الفصيح، إلا أنهما ثقيلتان، تميل اللغة إلى التخلص منهما، عن طريق مرحلة انكماش الحركات المزدوجة، وهذه المرحلة هي المرحلة الثانية من مراحل تطور الأفعال الجوفاء[1].

المرحلة الثالثة: مرحلة انكماش الحركات المزدوجة:

بعد مرحلة التسكين المشار إليها، تشكلت الحركة المزدوجة الهابطة (aw) أو (ay)، وهذه الحركات المزدوجة، معرضة للانكماش إلى ضمة طويلة ممالة، (ō)، أو كسرة طويلة ممالة (ē)، على النحو الآتي:

١- (aw) 〉 (ō) مثل يَوْم 〉 يُوم

yawm 〉 yōm

٢- (ay) 〉 (ē) مثل بَيْت 〉 بِيت

bayt 〉 bēt

وهذه المرحلة تشيع في اللهجات العامية، وما زالت في الساميات تشيع في الأفعال الجوفاء في اللغة الحبشية،، مثل (koma) = قام[2].

المرحلة الرابعة: مرحلة التحول من الإمالة إلى الفتح الخالص:

في هذه المرحلة تتحول الضمة الطويلة الممالة، أو الكسرة الطويلة الممالة من مرحلة الإمالة إلى مرحلة الفتح الخالص، وهو آخر ما توصلت إليه الأفعال الجوفاء، نحو (قال) و(خاف) و(باع).

ويمكن لنا أن نوضح هذه المراحل الأربع في المخطط الصوتي الآتي:

١- مرحلة قياس المعتل على الصحيح:

كقياس الفعل (خاف) (ḫāfa) على الفعل (فَرِح) (fariḥa)، فأصله (خَوِف) بكسر العين (ḫawifa).

---

(١) انظر في قواعد الساميات ٣٦٢

(٢) انظر بحوث ومقالات في اللغة ٦٤

في هذه المرحلة يعد الفعل الصحيح هو الأصل الذي تقاس عله الأفعال المعتلـــة، فكل فعل معتل له وزن من الفعل الصحيح.

٢- مرحلة التسكين:

يسكن حرف العلة في الأفعال الجوفاء كما يلي:

خوِف ⟩ خَوْف

hawifa hawfa

بيَع ⟩ بيْع

baya<a ⟩ bay<a

ويلاحظ في هذه المرحلة حذف نواة الحركة المزدوجة الصـــاعدة (wi) و (ya)، فيحدث في كل فعل حركة مزدوجة هابطة، في الفعل الأول (aw)، وفي الثاني (ay).

٣- مرحلة التحول من الصوت المركب إلى حركة طويلة ممالة:

ففـــي الفعل الأول (خوْف) تتحول الواو إلى ضمة طويلة ممالة (aw) ⟩ (ō)، وفي الفعل الثاني (بيْع) تتحول الياء إلى كسرة طويلة ممالة

(ay) ⟩ (ē)[1]، فينتقل الفعلان من:

خوْف ⟩ خُوف

hawfa hōfa

بيْع ⟩ بِيع

bay<a ⟩ bē<a

هذا التحليل يقدم لنا تفسيراً معقولاً، حول الأصل، أو البنية العميقة لبنى الأفعـــال الجوفاء، والكثير من المظاهر اللهجية الأخرى، مثل ظاهرة التسكين، في لهجة طيـــئ، والإمالة في اللهجات النجدية وغيرها كما يقدم لنا تفصيلاً متسلسلاً، حول وصول هـــذه الأفعال إلـــى مرحلة الفتح الخالص، على أننا نشير إلى أن الأصـــل الصحيـــح لهـــذه الأفعال مـــا هو إلا أصل افتراضي، لم ينطق به العرب، فلم يُروَ عنهم أنهـــم قـــالوا: (قوَل) في (قال)، وهذه الحقيقة ما كانت لتغيب عن القدماء، قال ابن جني: "إن هذا يوهم أن هذه الألفاظ، وما كان نحوها، مما يُدَّعى أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظـــه، قد كـــان

---

(١) انظر في قواعد الساميات ٢٦٢

مرّة يقال، حتى إنهم كانوا مرّة يقولون في موضع (قام زيد): قَوَم زيد، وكذلك (نوم جعفر)، وليس الأمر كذلك، بل بضده. وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه"(١).

وأعتقد أن الخلاف ليس جوهرياً، فكلا الرأيين يقر بفكرة الأصل، ولكن الخلاف: هل كان هذا الأصل مستخدماً أم لم يكن، إن كونه مستخدماً ما هو إلا افتراض نظري، ومن هنا كان رأي ابن جني، بأن الأصل الافتراضي كان مقيساً على الأفعال الصحيحة، وهو لم يكن مستخدماً، لكنه من الناحية النظرية أصل موجود، وبنية عميقة، تفسر لنا جميع البنى السطحية الظاهرة في الاستعمال اللغوي الفعلي، وقد أيد بعض المعاصرين فكرة وجود الأصل النظري في الواقع الاستعمالي للعربية، فللدكتور كمال بشر في هذا الموضوع رأي: فهو يقول عن الفعل (قال)، وأصله عند التقليديين: "قال – مثلاً– تصريفها التقليدي عندهم هو: أصلها: قَوَلَ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً. هذا الأصل الذي أشاروا إليه، هو أصل افتراضي متوهم، لا أصلٌ حقيقي، بحسب الآن، والذي دعاهم إلى هذا السلوك هو سيطرة فكرة الأصول على أذهانهم"(٢).

والحقيقة أن المحدثين يذهبون في ذلك مذاهب شتى فمنهم من يعتقد أن اللغة كانت في حالتها الأولى ثنائية(٣)، وأن الصوت الطويل في الفعل الأجوف، إنما يأتي من إطالة الصوت القصير الداخلي، أي أن:

قَلَ	〉	قال
ḳala	〉	ḳāla
يبِع	〉	يبيع
yabi<u	〉	yabī<a

ولكن الواقع اللغوي لا يؤيد ذلك، لأن معظم كلمات العربية ثلاثية(٤) وليس مقنعاً أن هذا الأصل الثلاثي برمته كان ثنائياً، والذي دفعهم إلى فكرة الثنائية هذه، هو تمسكهم بالنظرية التركيبية (Structuralism)، التي تتمسك بالمنهج الوصفي التقريري ولا تقدم تفسيرات للظاهرة اللغوية.

---

(١) الخصائص ٢٥٨/١

(٢) التفكير اللغوي بين القديم والجديد ٢٦٥

(٣) انظر في التطور اللغوي ١٣٣، ودراسات في فقه اللغة ١٤٧–١٥٥

(٤) انظر بحوث لغوية ٢٨

ولذلك يخلص الدكتور كمال بشر إلى وجود منهجين لدراسة الأفعال المعتلة عامةً وهما[1]:

الأول:

وصفي، ويعنى بوصف الموجود بالفعل، ولا يجوز أن نتعدى هذا الواقع الموجود، إلى افتراضات أو تخمينات يصعب إثباتها بشكل قاطع.

الثاني:

تاريخي، يقوم على تتبع الحقائق اللغوية، على فترات مختلفة من الزمن، للوقوف على ما أصابها من تطور وتغير، وهذا المنهج هو الذي اعتمدناه في توضيح تطور الأفعال الجوفاء.

---

(١) انظر التفكير اللغوي بين القديم والجديد ٢٧٣

الإمـــالة

معنى الإمالة:

الإمالة: هي أن تميل الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة[1]، لأن الغرض مـــن الإمالة مشاكلة الأصوات وتقريب بعضها من بعض، وذلك موجود في الحركة كما هو موجود في الحرف، "وقد كان المتقدمون يسمون الفتحة الألف الصغيرة"[2].

ويضيف محمد الأنطاكي أن صوت الإمالة، "يحدث من ارتفاع مقدم اللسان، نحـــو منطقة الغار، ارتفاعاً يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المرققة، ويقل عـــن ارتفاعـــه مـــع الكسرة، ويكون وضع الشفتين مع الإمالة، وضعَ انفراج، دون الانفراج الذي يكون مع الكسرة"[3].

وينطلق الدكتور غالب المطلبي في تحديد درجـــات الإمالـــة، مـــن رأي علمائنـــا السابقين، حين يرى أن الإمالة ليست إلا صورة من صور نطق الفتحـــــة الطويلـــة، أو الفتحة القصيرة وليس للإمالة أي قيمة فونيمية، ولذلك فإن للإمالة درجتين أساســـيتين[4] هما:

١- إمالة طويلة: نشأت نتيجة النحو بالألف نحو الياء.

٢- إمالة قصيرة: نشأت نتيجة النحو بالفتحة نحو الكسرة.

أسباب الإمالة[5]:

ذكر علماؤنا أن للإمالة أسباباً ومواطن منها:

١- أن يكون قبل الحرف أبو بعده ياءُ أو كسرة نحو كيَّال وسِهَام، وقد جاءَ في (سِهَام) قبل الألف حرفان المجاور لها متحرك، والثاني مكسور، ونحو سِرْبال، حيث جاء الحرف المجاور للألف متحركاً، والثانـــي مكسور، ونحو (لزيدٍ مال)، حيث وقع

---

(١) انظر الأصول في النحو ١٦٠/٣، وانظر كشف المشكل في النحو ٤٠٨/٢

(٢) شرح المفصل ٦٤/٩

(٣) المحيط في أصوات العربية ٤٢/١

(٤) انظر في الأصوات اللغوية دراسة في اصوات المد ١٦٣

(٥) انظر الأصول في النحو ١٦٠/٣-١٦٣، وشرح المفصل ٥٣/٩

قبل الألف حرفان، المجاور متحرك، والثاني مكسور، وإن كانا في كلمتين منفصلتين.

٢- أن يكون بعد حرف الألف كسرة نحو عابِد ومساجِد.

٣- المنقلب عن ياء نحو ناب، ورجلٌ مال، وهي صفة من الميل.

٤- تكون الإمالة في ما زاد على ثلاثة أحرف دون شرط.

٥- الألف المنقلبة عن واو أو ياء في نحو غزا، ورمى تمال بشرط أن تكون مفتوحة العين.

٦- الأجوف الذي تكسر فاؤه إذا أسند إلى تاء المتكلم تمال ألفه، نحو خاف ﴿ خِفتُ، وهاب ﴾ هِبت، وهي لغة لبعض الحجاز.

٧- الإمالة لإمالة، وهي إمالة، لأن الألف التي قبلها ممالة، من نحو ألف النصب في قولهم: رأيت عمادا، فالألف الأولى ممالة بسبب الكسرة، والثانية ممالة مشاكلة للأولى.

الإمالة في الفعل الأجوف:

ذكر سيبويه في حديثه عن الإمالة في الأجوف: "ومما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء والواو، مما هما فيه عين، إذا كان أولُ (فعلتُ) مكسوراً"(١).

إن كون فاء الفعل الأجوف الواوي مكسورةً شرط للإمالة، في حالة ما يكون الفعل مسنداً إلى ضمائر الرفع المتحركة، وإن لم تكن الفاءُ مكسورة، فلا توجد إمالة. يقول سيبويه: "ولا يميلون شيئاً من بنات المضموم الأول من (فعلتُ)، لأنه لا كسرة ينحى نحوها"(٢).

ولما كان الغرض من الإمالة هو التشاكل بين الحروف(٣)، عمد العرب إلى إمالة الألف إلى الياء، لناحية صوتية، يطلبون منها تقريب الصوت من الصوت بحثاً عن الخفة في النطق(٤)، ولذلك فالإمالة تغيير من الأصل الذي كانت عليه الكلمة، إلى صورة جديدة، وهذا هو رأي ابن يعيش الذي يقول: "والتفخيم هو الأصل، والإمالة

---

(١) الكتاب ١٢٠/٤، وانظر شرح المفصل ٥٣/٩

(٢) المرجع السابق ١٢١/٤، وانظر الأصول في النحو ١٦١/٣

(٣) انظر شرح المفصل ٥٤/٩

(٤) الخصائص ١٤٣/٢

طارئة، والذي يدل على أن التفخيم هو الأصل، أنه يجوز تفخيم كل ممال، ولا يجوز إمالة كل مفخم، وأيضاً فإن التفخيم لا يحتاج إلى سبب، والإمالة تحتاج إلى سبب والإمالة لغة بني تميم، والفتح لغة الحجاز"(١).

والخلاصة أن التشاكل بين الصوتين هو هدف الإمالة، ولذا أميلت الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة، وهذا اتجاه عام عند أهل اللغة، القدامى، يسانده أصحاب القراءات، في نحو "فزادهم الله مرضاً"(٢)، وفي هذه القراءة، يقول ابن خالويه: "يقرأ بالإمالة والتفخيم، والحجة لمن فخم أنه أتى باللفظ على أصل ما يجب للأفعال الثلاثية"(٣).

وأما ما نراه، فهو أن الأصل هو الصحة، والإمالة فرع على مرحلة الصحة، وأما الفتح الخالص (التفخيم)، فهو المرحلة الأخيرة في مراحل تطور الأفعال والأسماء المعتلة كما أشرنا سابقاً.

الإمالة في الأجوف عند ابن المؤدب:

يميز ابن المؤدب بين الأجوف الواوي واليائي، فاليائي يمال في كل حال، يقول ابن المؤدب: "اعلم أن الألف إذا كانت عين الفعل، استجازت العرب الإمالة في ذلك الفعل، نحو طاب وخاب، وهذا الجنس كله ممال عندهم، لأنه من الياء، من طاب يطيب وخاب يخيب"(٤).

لكن الواوي لا يمال إلا عند بعض العرب، ولذلك قال ابن المؤدب: "وأمال بعضهم: (مات) و(خاف) وإن كانت من الواو، للكسرة في قولهم مِتُّ خِفت، ولا يجوز أن يقال: (قِال)، لأن القاف في (قلت) مضمومة"(٥).

فاليائي نحو باع وطاب، تحسن إمالته لوجود علتين، واحدة أنه يائي واليا من أسباب الإمالة، والثانية أنه مكسور الفاء في (فعلت)، والكسرة كذلك سبب من أسباب الإمالة، هذا ما أكده ابن يعيش بقوله عن الأجوف اليائي من نحو طاب: "إلا أنه في

---

(١) شرح المفصل ٥٤/٩

(٢) البقرة :١٠

(٣) الحجة في القراءات السبع ٦٨، وانظر البحر المحيط ٩٧/١

(٤) دقائق التصريف ٥٣٣

(٥) المرجع السابق ص٥٣٣

ما كان من الياء أحسن لأن فيه علتين"[1]، أما الواوي المكسور الفاء في (فعلت) فيمال من أجل الكسرة، ولو كانت الفاء مضمومة ما جازت الإمالة فيه.

أما الواوي إذا كان اسماً، فإن ابن المؤدب يعده شاذاً إذا أميل، بدون وجود الياء أو الكسرة، يقول: "وقد قال يونس: هذا مِال، وهو شاذ لا يقاس عليه"[2].

يلاحظ أن ابن المؤدب يوافق الاتجاه العام، في أن الاسم الثلاثي الذي ثانيه ألف منقلبة عن واو، لا يمال نحو (مال) في حالتي الرفع والنصب، ويمال في الجر، وفيه قال سيبويه: "ومما يميلون ألفه قولهم: مررت ببابه، وأخذت من ماله، هذا في موضع الجر وشبهوه (بفاعل) نحو كاتب"[3]، وعن المرفوع والمنصوب يقول سيبويه: "فأما في موضع الرفع والنصب فلا تكون"[4]، ويؤكد ذلك ابن يعيش بقوله: "وأما مال وباب فالجيد إمالتها في حال الجر، وأما إمالتها في حال الرفع والنصب فقليل، قال سيبويه: وقال ناس يوثق بعربيتهم: هذا بِاب، وهذا مِال، فأمالوهما، كأنهم شبهوا الألف فيهما، وإن كانت منقلبة عن واو، بألف غزا ودنا المنقلبة من واو، فأجروا العين كاللام، وإن كانت العين أبعد من الإمالة"[5].

والحقيقة أن الذي عليه كثير من أهل اللغة ترك الإمالة في نحو (مال) في حالة الرفع والنصب وسيبويه يؤكد ذلك، لكن ابن يعيش مرة يقول بأنه قليل، ومرة يذكر أن المبرد يقول: "لا تجوز الإمالة في (باب) و(مال)"[6]، ولذلك علق سيبويه على هذه الإمالة بقوله: "والذين لا يميلون في الرفع والنصب أكثر العرب وهو أعم في كلامهم"[7]، وهذا ما قصده ابن المؤدب بقوله بشذوذ (مِال) وأنه لا يقاس عليه.

لكن ابن المؤدب يورد رأياً طريفاً في أصل الإمالة بقوله: "سئل بعض النحويين من أين أخذت العرب هذه الحروف [يقصد الإمالة في القراءات]، فقال: قدمت العرب العراق، وهم لا يقرأون كثيراً من القرآن، ولا يكتبون، فكان الكتاب بالحيرة وهم أنباط،

---

(1) شرح المفصل ٥٨/٩

(2) دقائق التصريف ٥٣٣

(3) الكتاب ١٢٢/٤

(4) الكتاب ١٢٢/٤

(5) شرح المفصل ٦٣/٩

(6) المرجع السابق ٦٣/٩

(7) الكتاب ١٢٨/٤

وكانوا يعلمون العرب من القرآن ما لم يقرأوه ولم يتعلموه، وهي لغة أهل الحيرة والأنباط، فأخذوا لفظهم ولغتهم، وكان بعض النحويين إذا سمع إنساناً يقرأ (فزِادهم)، غضب وقال: أحيْرِيَّةٌ أم نبطية"[1].

وهكذا فالملاحظ أن هذا الرأي الذي يورده ابن المؤدب، ينص على أن أصل الإمالة غير عربي، وأن الإمالة جاءت من الأنباط، وأن بعض النحويين كان يغضب من إمالة (فزِادهم)[2]، والمقصود بقوله غير عربي أنها ليست من لغات العرب المعروفة، في حين أن الإمالة ظاهرة عربية قديمة، إذ أنها لوحظت في الأسماء العربية التي كتبت بحروف يونانية، في طائفة من النقوش القديمة، وأن بعض اللهجات البائدة تكتب الأفعال من قبيل (بكى) و(أتى) برمز الياء، مما يجعلنا نتصور، أنهم كانوا ينطقون هذه الأفعال إما بالياء، وإما بالإمالة[3]، وهل هذا يعني أنَّ الإمالة كانت يوماً ما صوتاً مستقلاً عن غيره من أصوات المد في العربية، وهل كانت العربية فعلاً قد احتفظت إلى حقبة متأخرة بذلك الصوت الرابع من أصوات المد، وذلك كما أشار برجشتراسر في أن الإمالة كانت أحد أصوات المد الأساسية في اللغات السامين' ثم فقدت قيمتها الفونيمية، وصارت الفوناً فحسب[4].

نخلص من دراسة السابقين والمحدثين، إلى أن الإمالة موجودة في العربية قبل نزول القرآن الكريم، ولذلك فإن هذا الذي ذكره ابن المؤدب – في أن الإمالة ليست من لغات العرب المعروفة – مما لا يمكن القبول به، فالإمالة شائعة عند قبائل نجد (قيس وتميم وأسد) التي لم يعهد عنها أنها تماسَّت مع الأنباط أو غيرهم، بل إنهم كانوا من القبائل التي لم تختلط لغتها بغيرها، مما دعا رواة العرب إلى جعل هذه القبائل برمتها من القبائل التي تؤخذ عنها اللغة[5]، كما أنه لم يرد عن الأنباط أنهم كانوا أصحاب إمالة، بالإضافة إلى أن الإمالة مظهر صوتي له تفسره الخاص[6]، وقد جاء في المزهر ما نصه: "والذين عنهم نقلت العربية وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي

---

(1) دقائق التصريف ٢٥٧

(2) البقرة :١٠

(3) انظلا في الأصوات اللغوية دراسة في اصوات المد ١٦٦-١٦٧

(4) التطور النحوي ٣٩

(5) انظر المزهي في علوم اللغة وأنواعها ٢٢١/١

(6) انظر اللهجات العربية في القرآن ٢٧٦/١

من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد"[1]، ثم جاء في المزهر أيضاً ما نصه: "وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري، ممن كان كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم"[2] ويمكن أن نقول إن الإمالة في رأي علماء العربية القدامى، أمر طارئ، وأن الأصل هو التفخيم، وأن الإمالة ليست لغة العرب جميعاً، فالحجازيون لا يميلون إلا ناساً منهم، يميلون نحو (خِاف)، و(طِاب) والفرق بين القدامى وابن المؤدب ليس كبيراً، فهو يجيز الإمالة، ويذكر أمثلة على جوازها، يقول: "اعلم أن الألف إذا كانت عين الفعل استجازت العرب الإمالة في ذلك الفعل نحو طِاب، وخِاف"[3]، ويقول أيضا: "وأمال بعضهم (مِات) و(خِاف)، وإن كانت من الواو، للكسرة في قولهم: مِتُّ وخِفت"[4]، ويقول في موطن آخر:" وإنما كانت الإمالة في بنات الواو كهي في بنات الياء في الفعل، لأن بنات الواو تنقلب إلى الياء إذا قالوا: (غزا)، و(دعا)، ثم قالوا: (غُزي) و(دُعي)، و(يُغزيان) و (يُدعيان)"[5].

وأما الاختلاف بين ابن المؤدب والعلماء القدماء، فخلاصته أن الإمالة في العربية من قبيل تأثرها باللغات غير العربية، لأنه يذكر أن أصل الإمالة من الحيرة[6]، ونحن نعلم أن الحيرة موطن السريان، ورأي ابن المؤدب قد لا يتفق مع المعطيات الحديثة، ولاسيما إذا علمنا أن سريان الحيرة لا يميلون إلا قليلاً، في حين أن السريان الغربيين (سريان سورية) يميلون كثيراً.

كما أن رأي ابن المؤدب هذا لا يتفق مع بعض الآراء الحديثة، التي لا تقر بأن الإمالة أمر طارئ، بل إن الإمالة هي المرحلة التي سبقت مرحلة الفتح الخالص في الفعل الأجوف[7]، قبل أن يصل إلى آخر مرحلة وصل إليها وقد تطور هذا الفعل إلى هذه المرحلة حسب المخطط الآتي:

---

(1) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢١١/١

(2) المرجع السابق ٢١٢/١

(3) دقائق التصريف ٥٣٣

(4) المرجع السابق ٥٣٣

(5) المرجع السابق ٥٣٤-٥٣٥

(6) انظر المرجع السابق ٥٥٧

(7) انظر بحوث ومقالات في اللغة ٥٩

زيد	⟩	زَيْد	⟩ زِاد (بالإمالة)	⟩ زاد
zayada	⟩	zayda	⟩ zēda	⟩ zāda
الأصل		مرحلة التسكين	مرحلة الإمالة	مرحلة الفتح
		وهي لغة طيّئ	(نجدية)	(حجازية)

والذي حدث أن المرحلة الأولى جاءت على الأصل الصحيح، وفيها تشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة (ya)، التي يستثقلها العرب في بعض السياقات مما أدى إلى حذف الحركة تخفيفاً، مما ولد في المرحلة الثانية حركة مزدوجة هابطة (ay)، وهذه الحركة المزدوجة الهابطة، مستثقلة أيضاً، ولذلك فإنها معرضة إلى الانكماش إلى كسرة طويلة ممالة (ē)، وهذا يدعو إلى أن تتحول، إلى كسرة طويلة ممالة في المرحلة الثالثة، وهي المرحلة التي تطلق عليها مرحلة (الإمالة)، ثم تأتي المرحلة الرابعة، وهي مرحلة التحول من الإمالة إلى الفتح الخاص لتصبح (a)، فتحةً طويلة.

وعلى هذا فلا يمكن التوفيق بين رأي ابن المؤدب، الذي يشير إلى عدم فصاحة الإمالة، ورأي بعض المحدثين الذين يقولون، بأن مرحلة الإمالة، مرحلة من مراحل تطور المعتل، وأن الفتح الخالص أكثر تطوراً، حيث إن الإمالة (e) ما تزال شائعة في الحبشية، وحفظتها لهجة تميم وقيس وأسد، وما تزال شائعة في اللهجات الدارجة في نحو (Bēt) في (Bayt)، لكن أشباه الحركات هذه تطورات في لهجة قريش، والحجاز عامة، فهي تعد بمنزلة قمة الهرم في التطور اللغوي، عند الحجازيين، بسبب ما توافر لهم من أسباب التطور، ما لم يتوافر لغيرهم.

المبني للمجهول

كان علماؤنا الأوائل يطلقون مصطلحات متنوعه على ما نسميه المبني للمجهول، فسيبويه يقول: "المفعول الذي لم يتعده فعله، ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعل فكقولك: ضُرِبَ زيدٌ"(١)، وابن الأنباري يسميه "مالم يسمَّ فاعله"(٢)، وابن يعيش يسميه: "المفعول الذي لم يسمَّ فاعله(٣).

---

(١) الكتاب ٣٤/١

(٢) أسرار العربية ٨٨

(٣) انظر شرح المفصل ٦٩/٧

يصاغ المبني للمجهول من خلال ثلاث عمليات[1]:-

١- حذف الفاعل.

٢- إقامة المفعول مقام الفاعل بعد تغيير حركته إلى الرفع لأن الفتحة لا تكون علماً للإسناد.

٣- تغيير الفعل إلى صورة فُعِل. بضم الأول وكسر الثاني. وذلك حتى يحمل دلالة المفعولية، وليس المقصود من قولنا المبني للمجهول،، أن الفاعل مجهول، بل قد يكون معروفاً، ويترك ذكره، خوفاً عليه، كقولنا: قُتِل زيد، ولم نذكر الفاعل خوفاً من أن يؤخذ التصريح به شهادة عليه، وقد يترك لجلالته نحو قول الله عز وجل: "قتل الخراصون"[2]، والمراد قتل الله الخراصين، ويترك ذكر الفاعل لدناءته، نحو كُنس السوق، وإيجازاً نحو (عُمل الطعام) وللجهالة به نحو: سُرق المتاع[3].

ويصاغ المبني للمجهول من الأجوف بكسر فاء الفعل، وذلك بتحويل حركة العين عليها، فتقول في (خاف): خِيف، وفي (باع) (بِيع)، هذه أعلى اللغات[4]، ويبقى فيه لغتان:

الأولى: إشمام فاء الفعل شيئاً من الضمة، حرصاً على بيان الأصل فتقول:

خوِف	خوِف	خِيف	خُيف (بالإشمام)
huwifa	hiwifa	hiifa	hiwfa
الأصل	مماثلة في الحركات	حذف شبه الحركة (w)	إشمام الكسرة الطويلة ضمة للإشعار بالأصل

الثانية:

وفيها تبقى ضمة فاء الفعل، حرصاً على بناء الكلمة، وتحذف حركة العين حذفاً للإعلال[5] نحو قُول القول، كما يظهر في ما يلي:

---

(١) انظر شرح المفصل ٦٩/٧

(٢) الذاريات الآية: ١٠

(٣) انظر شرح المفصل ٦٩/٧-٧٠، وأسرار العربية ٨٨

(٤) انظر المرجع السابق ٧٠/٧، وشرح المراح في التصريف ٢١٤

(٥) انظر المرجع السابق ٧٤/١٠

قُول ⟩ قُلَ ⟩ قُولَ

ḳuwila ⟩ ḳula ⟩ ḳūla

الأصل حذف الحركة إطالة الضمة

وما قيل في الأجوف الواوي المبني للمجهول يقال في الأجوف اليائي، فاللغة السائدة هي (بِيع المتاع)، والأصل (بُيِع) بضم الباء وكسر الياء، ثم تنقل الكسرة من عين الفعل إلى فائه، ويبقى فيه لغتان:

الأولى: إشمام فاء الفعل شيئاً من الضمة فتقول:

بُيِع ⟩ بِيِع ⟩ بِيِيع ⟩ بُيِعَ (بالإشمام)

buyi<a ⟩ biyi<a ⟩ bii<a ⟩ bwi<a

الأصل مماثلة الحركات حذف شبه الحركة (y) إشمام الكسرة الطويلة ضمة للإشمار بالأصل

الثانية: وفيها تبقى ضمة فاء الفعل وتحذف حركة العين نحو بُوع المتاع[1].

بُيِع ⟩ بُع ⟩ بُوع

buyi<a ⟩ bu<a ⟩ bū<a

الأصل حذف الحركة التعويض عن الحركة المزدوجة الصاعدة (yi) المزدوجة الصاعدة عن طريق إطالة الضمة

على أن نراعي ما قاله ابن عصفور، وهو يوضح الإشمام بأنه ضم الشفتين ثم النطق بالفعل، ولا يلفظ بشيء من الضمة، "ولو لفظت بشيء من الضمة، لكان روماً لا إشماماً"[2]، وأما بعض النحويين والقراء، فإنهم يجعلون الكسرة بين الضمة والكسرة[3].

لكن الإمام العيني يؤكد أيضاً أن فاء الفعل في الإشمام تلفظ وتسمع، ولا يكتفى بالرؤية، كما يقول كثير من أهل اللغة، يقول العيني وهو يتحدث عن الإشمام في قال

---

(١) انظر شرح المفصل ٧٤/١٠

(٢) الممتع في التصريف ٤٥٢/٢-٤٥٣

(٣) انظر المرجع السابق ٤٥٣/٢

وباع: "وبعضهم يشم ضمة الباء والقاف، ليراعي جانب العين والفاء، فيقول: قُيل، وبُيع، يتلفظ بضم القاف والباء ثم يشير إلى الياء"[1].

وأعتقد أن فاء الفعل في الإشمام يجب أن تشرب شيئاً من الضمة، وإلا فما فائدة أن ترى ولا تسمع؟. ولا سيما أن رأي العيني بضم فاء الفعل أكده ابن يعيش في معرض حديثه عن اللغات في المبني للمجهول، لأن الفائدة من هذه الضمة أن تشعر السامع بأن الصوت الأصلي هو الواو[2].

المبني للمجهول في دقائق التصريف

مرَّ بنا أن العلماء السابقين، قد ذهبوا مذاهب شتى في تسمية المبني للمجهول، ولابن المؤدب تسمية خاصة فهو يسميه (الباطن) في قوله: "فإن أخبرت عن الباطن، من هذا الباب، قلت: قِيل، بتحويل حركة العين إلى الفاء قبلها، وبِيع وخِيف، وهذه هي اللغة الفصيحة، وبعض العرب يشم الفاء ضمة فيقول قُيْلَ وبعضهم يخلص الضمة، ويجعل العين تابعة للفاء فيقول: (بُوْع) و(خُوْف)، و(قُول). قال الشاعر:

وهو إذا ما قُوْل هل من وافد"[3]

ويلاحظ أن ابن المؤدب يؤكد على إشمام فاء الفعل ضمة، وهذا لا يوافق من قال بضم الشفتين، دون أن يلفظ شيئاً من الضم.

ويلاحظ أيضاً أن ابن المؤدب في فصله السابق، قد قسم الفعل المبني للمجهول من الأجوف، إلى ثلاثة أقسام، وهي نفسها، التي ذكرت عند علماء العربية:

١- ما تُحوِّل حركة العين فيه، إلى الفاء قبلها مثل:

(قِيل، وخِيف) والأصل قُوِل وخُوِف، حيث نقلت حركة الواو (بتعبيره) إلى القاف والخاء.

---

(١) شرح المراح في التصريف ٢١٥

(٢) انظر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة المربية ٥٦

(٣) انظر دقائق التصريف ٢٦٠

٢- مـــا تشم فاء الفعل فيه ضمة، نحو (قُيل)، وإنما يأتي الإشمام بـــالضم للمحافظـــة على البنية الأصلية للفعل المبني للمجهول المضموم الأول في اللغة الفصيحـــة[١] الشائعة.

٣- ما ينطق فيه بالضمة الطويلة الخالصة، وهو النوع الذي عبر فيه ابـــن المـــؤدب بقوله: "وبعضهم يخلص الضمة"[٢]، وذلك نحو: بُوْع وخُوف[٣].

ومن المفيد ذكره أن أورد رأياً طريفاً لابن المؤدب، في لغة مـــن يقـــول (بـــوع وخوف) بإخلاص الضم، يقول ابن المؤدب: "وإنما فعلوا ذلك، كراهية أن يلتبس (فَعِل) بـــ (فُعِل)، حيث أتبعوا العين الفاء، فقالوا: (بُوع) و(قول)، وبعض العـــرب لا يبـــالي الالتباس فيقول: قد كِيد يفعلُ كذا، وما زيل يفعِل كذا، يريد كان وزال"[٤]، وكـــان قـــد ذكر هذه اللغة سيبويه، لكنه لم يفسرها، فقال: "وحدثنا أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: كِيد زيد يفعل، وما زِيْل زيد يفعل ذاك، يريدون زال وكاد"[٥]، ثم فســـر ابـــن يعيش هذه الظاهرة بقوله: "ولم يخافوا التباسه (بفُعِل)، لأنهما لازمان، و(فُعِل) لا يكون من اللازم"[٦].

وخلاصة هذا الرأي الذي يذكره ابن المؤدب، أن بعض العرب يقولون (خُـــوْف) و(بُوع)، في المبني للمجهول، وذلك فراراً من (خِيف) و(بِيع)، لأن (خيـــف) و(بيـــع) ملبستان، فقد تكونان فعلاً مبنياً للمجهول، وقد تكون لغة في (خاف)، و(باع)، وقد جاء في هذه اللغة قول أبي خراش الهذلي:

وكِيْد ضِباع القُفِّ يأكلن جثتي وكِيْد خراشٌ بعد ذلك تِيْتُمُ[٧]

والشاهد في هذا البيت أنه قال: (كِيْد)، ويقصد (كاد) فهما لغتان للعرب، ويقولون، (خِيف) في (خاف)، وفي هذه اللغة يصلح الفعل (خيف) لأن يكون مبنيـــاً للمجهـــول، ويصلح لأن يكون لغة في خاف، وهذه هي العلة التي من أجلها يرى ابن المـــؤدب أن

---

(١) دقائق التصريف ٢٦٠

(٢) المرجع السابق ٢٦٠

(٣) انظر الخاطريات ٦١

(٤) دقائق التصريف ٢٦٠

(٥) الكتاب ٣٤٢/٤

(٦) شرح المفصل ٧٣/١٠

(٧) انظر ديوان الهذليين ١٤٢/٢

العرب تقول في المبني للمجهول (خُوْف) بالواو بدلا من (خيف)، حتى تبتعد العرب عن الإشكال في (خِيف)[1].

نظرة في المبني للمجهول:

إن النظر إلى المعتل على أنه ذو أصول صحيحة كما يقول العلماء القدامى وكثير من المحدثين أمر يسهل حل كثير من المشكلات في الصرف العربي، وعليه فإن الوزن (فُعِل) بضم الفاء، وكسر العين، هو وزن الفعل الماضي المبني للمجهول، وإذا ما قسنا المبني للمجهول من الفعل (قال) مثلاً، على هذا الوزن فإنه سيصبح (قُوِل)، وهذا هو الأصل الذي قال به علماؤنا القدامى[2]، ويقول به كثير من المحدثين[3] أيضاً.

والحقيقة أن هذا الأصل الذي قد يبدو افتراضياً، سيسهم في توضيح بعض القضايا الصرفية، بعيداً عن النظرة التقليدية القديمة، وعلى أساس صوتي صرفي حديث، وعليه فإننا سنعد الأصل (فُعِل)، هو الأصل في بناء الفعل المبني للمجهول، فيكون تطور المبني للمجهول (قُوِل) كما يلي:

الصورة الأولى: قِيل (ḳīla)

قُوِل		قِوِل		قِـــل		قِيل
ḳuwila	〉	ḳiwila	〉	ḳiila	〉	ḳīla
الأصل		عملية مماثلة مدبرة		تتخلص اللغة من شبه		الصورة النهائية في
		كلية بين الضمة		الحركة، فتلتقي كسرة		تطور هذه
		والكسرة فتتحول		قصيرة مع كسرة أخرى		اللغة
		الضمة إلى كسرة		قصيرة، فتندمجان معاً		
		(قِوِل)، وتبقى		مشكلتين، كسرة طويلة		
		الحركة المزدوجة		واحدة (ī).		
		الصاعدة (wi).				

---

(1) شرح المفصل ٧٢/١٠

(2) انظر الكتاب ٣٤٢/٤، والأصول في النحو ٢٧٨/٣، والخصائص ٢٥٨/١

(3) انظر بحوث ومقالات في اللغة ٥٠-٥١، والدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني ١٨٩

الصورة الثانية: قُول، بالضمة الخالصة (ḳula)

قُول		قُلَ		قُول
ḳuwila	〉	ḳula	〉	ḳūla
الأصل وقد تشكلت فيه الحركة المزدوجة الصاعدة (wi)		التخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة بحذفها		التعويض عن المحذوف عن طريق إطالة الضمة

الصورة الثالثة قُول بالإشمام ḳiwla

قُول		قِول		قِلَ		قِيل		قُول
ḳuwila	〉	ḳiwila	〉	ḳila	〉	ḳīla	〉	ḳiwla
الأصل		عملية مماثلة بين الضمة والكسرة، تحول الضمة إلى كسرة ، مع بقاء الحركة المزدوجة (wi)		حذف الحركة المزدوجة (wi)		تعويض المحذوف عن طريق إطالة الكسرة		إشمام الكسرة الطويلة ضمة للإشعار بالأصل

إسناد الأجوف إلى ضمائر الرفع

يرى العلماء القدماء أنه إذا أسند الفعل الأجوف، إلى ضمائر الرفع، فإن حركة عين الفعل تنتقل إلى الفاء، وتسكن العين، مما يؤدي إلى حذفها بسبب التقاء الساكنين، العين الساكنة التي نقلت حركتها، واللام الساكنة، لأن الفعل يبنى على السكون، إذا اتصل بضمائر الرفع المتحركة، فالفعل (خاف) مثلاً، وهو واوي، قياسه من الصحيح (فعِل) بفتح فكسر، فالأصل فيه (خَوِف)، تسكن عين الفعل (الواو)، بعد أن تنقل

حركتها إلى فاء الفعل (الخاء)، فيصبح الفعل في الإسناد (خوِفْتُ)، وهنا تحذف الواو برأيهم لالتقاء الساكنين فيصبح الفعل (خِفت)[1].

وهنا تظهر إشكالية الفعل (قال)، وهو واوي وقياسه من الصحيح (قَوُلَ) بفتح فضم، ووزنه (فَعُلَ)[2]، لكن الوزن (فَعُلَ) لا يكون إلا لازماً، فلا يتعدى إلى مفعول به، في حين أن (قال) فعل متعد، ولذلك فعلماؤنا القدامى يرون أن (قَوُلَ) بفتح فضم، معتلة من (فَعَلْتُ) بفتح الفاء والعين، وذلك لكي يحصلوا على وزن متعد، فإذا كان الفعل (قال) وزنه (فَعَلَ) بفتح الفاء والعين، فإنه في حالة الإسناد إلى الضمائر، لا يحدث عليه تغيير، لأنهم يقولون تنقل حركة عين الفعل إلى الفاء، وهما مفتوحان فكيف تنقل الفتحة إلى فتحة؟. هذه الإشكالية جعلتهم يقولون إن هذا الفعل يحول من (فَعَلَ) بفتح الفاء والعين، إلى (فَعُلَ) بفتح الفاء وضم العين، وهنا تنقل حركة العين (الضمة)، إلى فاء الفعل، وتسكن العين، فيصبح الفعل، (قُولْتُ) فتحذف الواو لالتقاء الساكنين

وكذلك ظهرت عند علمائنا إشكالية الفعل اليائي (باع)، فأصله (بَيَعَ) على وزن (فَعَلَ)، بفتح الفاء والعين[3]، فلو بقي على أصله، بفتح العين ما تغيرت حركة الفاء لأنها مفتوحة أصلاً، ولذلك فإنهم في الإسناد يحولون الفعل من (بَيَعَ) بفتح العين، إلى (بَيِعَ) بكسر العين، ثم تحول حركة العين (الكسرة) إلى فاء الفعل فيصبح (بِيْعْتُ)، بالباء المكسورة، ثم تحذف الياء لالتقاء الساكنين، كما يقول علماؤنا السابقون.

والخلاصة في إسناد الأجوف إلى الضمائر كما يراها علماؤنا، أن الفعل إذا كان على وزن (فَعَلَ)، بفتح الفاء والعين، يبنى على السكون، فيسكن آخره، وننقل ما كان من أصل واوي إلى (فَعُلَت) بضم العين، وما كان من أصل يائي إلى (فَعِلَت) بكسر العين، ثم تحول حركة العين إلى الفاء، وذلك في نحو (قال) و(باع)، أما إذا كان الفعل على وزن (فَعِلَ) أو (فَعَلَ) بكسر عين الأول، وضمها في الثاني من نحو (خاف) و(طال) فإن حركة العين تنقل إلى الفاء، وتسكن العين، ثم تحذف لالتقاء الساكنين[4]، وفقاً لتعبيرهم المنطلق من نظرتهم إلى العلل الطويلة، على أنها أصوات ساكنة، لكن ابن المؤدب، يخالف هذا الاتجاه العام في حذف الواو من الفعل الواوي وحذف الياء

---

(1) انظر الكتاب ٣٣٩/٤، والأصول في النحو ١٠٧/٣

(2) انظر المرجع السابق ٣٤٠/٤، والممتع في التصريف ٤٤١/٢

(3) انظر الكتاب ٣٤٠/٤، وشرح المفصل ٧٢/١٠

(4) انظر شرح المفصل ٧٧/١٠، والممتع في التصريف ٤٣٩/٢

من الفعل اليائي فيقول: "والعرب بنت هذا المثال على إسكان الواو واليـــاء منـــه، لأن الواو والياء حرفا إعراب، ويستحيل إيقاع إعراب على إعراب، ثم أرادت أن تطـــرح الإعراب عن الواو والياء في مثل (قَوُلت) و(بِيِعت)، فلم يمكنهم ذلك، فنظـــرت إلـــى أولاهما بالحذف، فرأت حذف الواو والياء، أولى وأحرى من حذف غيرهما، لأنهما إذا حُذفتا بقيت الكلمة معروفاً معناها، وإذا حُذف سواهما اختلت الكلمة وفسدت"(١).

فابن المؤدب يرى أنه يصعب أن ننقل حركة العين إلى فاء الفعل، في الأجـــوف، وذلك لأن فاء الفعل تكون إما واواً وإما ياءً، والواو والياء حرفا إعـــراب فـــي جمـــع المذكر السالم مثلاً، وفي الأسماء الستة، وغيرها، ولأنهما حرفا إعراب فيصعـــب أن تقع عليها علامة إعراب برأيه، ولذلك تلجأ العربية إلى حذفهما ولا سيما أن حذفهمـــا برأيه لا يفسد الكلمة، ولا يجعلها تختل.

لكن الرأي الذي نحن عليه، أن إسناد الأجوف إلى الضمـــائر المتحركـــة، يشـــكل مقطعاً مرفوضاً مكوناً، من حد ابتداء صامت، ونواة طويلة صائتة، ثـــم يغلـــق هـــذا المقطع بصامت آخر، هو لام الفعل الساكنة(٢)، كما يظهر في المخطط الصوتي الآتي:

قال + ت = قالْتَ ḳāl|ta

باع + ت = باعْتَ bā<|ta

وهنا تعمد العربية إلى التخلص من هذا المقطع الصوتي المرفـــوض، فـــي هـــذا السياق، عن طريق تقصير نواته الطويلة الصامتة: (ā) 〉 (a)

قالْت 〉 قَلْت بفتح الفاء

ḳālta 〉 ḳalta

باعْت 〉 بَعْت بفتح الفاء

bā<ta 〉 ba<ta

ثم تعمد العربية، إلى حذف النواة المقصرة، واستجلاب حركة من جنس الصـــوت المحذوف، فتصبح الأفعال هكذا:

قَلْتَ 〉 قُلْت بضم الفاء

ḳalta 〉 ḳulta

---

(١) دقائق التصريف ٢٥٥

(٢) انظر أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية ١٥٥-١٥٩

بَعْتَ ⟨ بِعْتَ بكسر الفاء

ba<ta ⟨ bi<ta

وإذا عدنا إلى قضية الأصل في الفعل فيمكن لنا أن نبين تطور الفعل الأجوف المسند إلى الضمائر، على النحو الآتي:

قَوْلتَ	قُولْتَ	قُلْتَ	قُوْلت	قُلْتَ
ḳawulta	ḳuwulta	ḳuulta	ḳūlta	ḳulta
الأصل	تحدث عملية مماثلة بين الحركة (w) الضمة والفتحة، فتتحول الفتحة المزدوجة ضمة	حذف شبه الحركة (w) للتخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة	اندماج الضمتين وتشكيل المقطع الطويل المغلق (ḳūl) وهو مرفوض في هذا السياق	تقصير نواة المقطع الصائتة، وتحول المقطع إلى مقطع قصير مغلق مقبول في العربية

ويمكن أن أضيف في ها السياق، أن فكرة المماثلة بين الضمة والفتحة في (قوُلت) التي تصبح قُوُلت هكذا:

قَوْلت ⟨ قُوُلت

ḳawulta ⟨ ḳuwulta

حيث حدثت عملية مماثلة بين الفتحة والضمة، فأصبحت الفتحة ضمة، أقول إن فكرة المماثلة هذه قد اعتمدت في ما أرى على رأي علمائنا السابقين حيث قالوا بنقل (قَوَل) إلى (قَوْل) في الإسناد إلى الضمائر[1].

التبادل بين الواوي واليائي:

لم يجئ من الأجوف على وزن (فعِل) (يفعِل)، بكسر العين في الماضي وفي المضارع، إلا فعلان هما (طاح يطيح)، و(تاه يتيه)، ويقول ابن يعيش فيهما: "إنها مثل حسب يحسِب"[2]، أي أنهما يجوز في مضارعها أن يكون على وزن (يفعِل) بكسر العين، وعلى وزن (يفعَل) بفتح العين.

---

(١) انظر الكتاب ٤/٣٤٠، والممتع في التصريف ٢/٤٤١

(٢) شرح الملوكي في التصريف ٥٥، وانظر المنصف ١/٢٦١

وتدل كتب اللغة أنهما واويان لأننا نقول في تضعيفهما: (طوّحـت) و (توّهـت)، ومن المعروف أن كونهما واويين، لا يجوز أن يكونا من وزن (فعَل) بفتح العين، لأن وزن (فعَل) من الواوي المفتوح العين لا يكون مضارعه، إلا على وزن (يفعُل) بضم العين ولما كان المضارع بينهما على وزن (يفعِل) بالكسر، بدليل أن المضارع (يطيح) و(يتيه)، فإن هذا يدل على أن الماضي منهما على وزن (فعِل) بكسر العين، ولو كان الماضي منهما على وزن (فعَل) بالفتح، لقلنا في الإسناد إلى الضمائر (طُحت) و(تُهت) بضم الفاء، والصحيح (طِحت) (وتِهت)، بكسر الفاء، لأن المقصود بتاه يتيه التبختر في المشي، وأصل المضارع منهما هو (يطوِح)، و(يتوِه) بكسر العين، حيث تنقل كسرة عين الفعل (الواو) إلى ما قبلها فسكنت وانكسر ما قبلها فانقلبت الواو ياءً لمناسبة الكسرة[1].

لكن العرب قالت أيضاً (طيّحت)، و(تَيّهت)، بالياء، وعلى ذلك فهما يائيان، وهما من وزن (فعَل) و(يفعِل)، بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، مثل (باع) (يبيع)[2].

وقد شكل هذان الفعلان إشكالية عند علمائنا القدامى، فقال ابن عصفور إن (طاح) (وتاه)، من وزن (فعَل) (يفعِل) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، لكنهما واويان، في لغة من قال: ما أطوحه، وما أتوهه، ويرى ابن عصفور أيضاً، أنهما لا يمكن أن يكونا من (فعِل) بكسر العين، لأن الوزن (فعِل يفعِل) بكسر العين في كليهما شاذ في الفعل الصحيح والمعتل، لكنه من وزن (فعَل يفعِل) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع شاذ فقط في الصحيح، والأولى حملهما على الشاذ من جهة واحدة[3].

ويقول ابن عصفور إن من العرب من يقول ما أتيهه، وما أطيحه ومن قال ذلك أتى على القياس، لأنهما في هذه اللغة يائيان، ودليل ذلك قولك: وقع في التيه والتوه[4].

ولم يختلف ابن المؤدب مع العلماء السابقين، في هذا الأمر، حيث نقل رأيهم، وذكر شاهداً عليه، يقول ابن المؤدب: "وأما تاه يتيه، فإن العرب تختلف فيه، فبعضهم يجعله من ذوات الياء، فيقول: تيَه، وطيَح، وينشد قول رؤبة:

---

(١) انظر شرح الملوكي في التصريف ٥٥-٥٦

(٢) انظر السابق ٥٦

(٣) انظر الممتع في التصريف ٢/٢٤٤

(٤) انظر المرجع السابق ٢/٢٤٤

تُيِّه في تِيْهِ المتيَهِيْن

وقال الخليل بن أحمد البصري، رحمه الله، هو من ذوات الواو، وهو من الفعل (فعِل يفعِل)، تقديره (حسِب يحسِب)، ألا ترى أن العرب تقول توَّهت وطوَّحت، وهو أتوه منه وأطوح"[1].

اعتمد ابن المؤدب على رأي الخليل في أن (تاه) من ذوات الواو، ثم أتى ابن يعيش واعتمد أيضاً على رأي الخليل، إذ يقول عن أصل الألف في (تاه)، و(طاح): "وهو من الواو لقولك طوَّحت وتوَّهت"[2].

وأضاف ابن المؤدب روايةً عن أبي زيد الأنصاري، أن "العرب تقول: وقع فلان في التَّوه والتِّيه، بالواو والياء"[3].

وعلى هذا يمكن القول إن ما حدث هنا، هو عملية استبدال للحركة المزدوجة الواوية، بحركة مزدوجة يائية، على النحو الآتي:

	تاه	يَتْوَهُ	يَتْيِهُ	يِتِيْهُ
	táha	yatwihu	yatyihu	yatyhu
الفعل الماضي		تشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) في أصل المضارع	استبدال الحركة المزدوجة الواوية (wi) بحركة مزدوجة صاعدة يائية (yi).	حذف الحركة (i) والتعويض عنها عن طريق إطالة الكسرة لأن النظام المقطعي للعربية لا يقبل الكسرة وحيدة، ليتم التخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة.

والذي حدث أن استبدلت اللغة الحركة المزدوجة الصاعدة، (wi)، بحركة مزدوجة صاعدة يائية (yi)، وذلك لأن الياء أخف على الناطقين من الواو، والشيء نفسه حدث في الفعلين (توَّه وتيَّه) كما يظهر في المخطط الآتي:

---

(١) دقائق التصريف ٢٦٢

(٢) شرح المفصل ٧١/١٠

(٣) دقائق التصريف ٢٦٢

تَيَّهَ	تَوَّهَ
tayyaha	tawwaha

حيث فرت اللغة من الحركة المزدوجة الهابطة (aw)، إلى الحركة المزدوجة الهابطة أيضاً (ay)، وذلك لأن الياء أخف على الناطقين من الواو، وتعني هذه العملية، تغيير شبه الحركة من الواو إلى الياء، مع المحافظة على بقاء الحركة المزدوجة، مما ينتج أنماطاً استعمالية جديدة، في المعجم العربي، كما حدث في هذا النمط، وفي غيره من نحو (دوَّح وديَّح)، بمعنى فرَّق[1]، وقولهم (حوران وحيران)[2]، و(الصِّرار والصَّيار)[3] وهو وعاء المسك، و(تهوَّر وتهيَّر)[4] بمعنى تهدَّم، وغيرها كثير، مما ساهم في إغناء المعجم العربي، بأنماط لغوية جديدة، مثل قول رؤبة:

تُيِّه في تيهِ المتيَّهين[5]

---

(١) لسان العرب (ديح) ٤٣٦/٢

(٢) المرجع السابق (حير) ٢٢٣/٤

(٣) المرجع السباق (صير) ٤٧٥/٤

(٤) المرجع السابق (هور) ٢٦٧/٥

(٥) مجموعة أشعار العرب ١٨٧

الفصل الرابع

"الفعل الناقص"

الفعل الناقص

تعريف الفعل الناقص:

يُعرف الفعل الناقص بأنه الفعل المعتل اللام، ويقال له أيضاً: ذو الأربعة[1]، وذلك لأنه عند إسناده إلى ضمائر المتكلم والمخاطب يصبح على أربعة أحرف[2]،وفي قولنا: دعوتُ)، و(رميت)، ثلاثة أحرف هي الأحرف الأصلية، والرابع، هو الضمير، ويفهم من ذلك أنه لا يحذف منه شيء في حالة الإسناد هذه، على غير ما يكون عليه الأجوف من حذف حرف من أصوله في قولنا (صمتُ)، و(بعت)، وذلك لأن الإسناد إلى الضمائر يفرض جود لاحقة الضمير التي تعيد الأصل المحذوف.

سبب التسمية:

ذهب بعضهم إلى أنه سمي ناقصاً، لأنه ينقص من آخره[3] حرف، إذا أسند إلى بعض الضمائر نحو (رموا)، أي أن لامه المعتلة، تحذف إذا وجدت في سياق لغوي يقتضي نقصانها وحذفها.

وأطلق عليه بعضهم مصطلح (ذو الأربعة)، وهذا المصطلح ينطلق من أن هذا الفعل إذا أسند إلى ضمير المتكلم مثلاً، فإنه يصير على أربعة أحرف، كقولنا (دعوت)، و(قضيت)[4]، وهو مصطلح شكلي، لأن الأفعال الصحيحة، تكون على هذا الشكل أيضاً، ومع ذلك فإنها لا تسمى (ذوات الأربعة)، على الرغم من أن علماءنا قالوا إن بقاء الأفعال الصحيحة على أربعة أحرف، هو الأصل، بخلاف الناقص، فإن بقاءه على ثلاثة أحرف، أولى منه في الأجوف، لأن حرف العلة وقع في آخره، ولم يحذف، وفي الفعل الأجوف، لم يقع في آخره، لكنه حذف، ومن هنا، فإنهم يعتقدون أن حرف العلة

---

[1] انظر نزهة الطرف في علم الصرف ١٣، والتعريفات ٢٦٧، وشرح المراح في التصريف ٢٣١

[2] انظر شرح المراح في التصريف ٢٣١

[3] انظر شرح التسهيل ٦١٢/٢

[4] انظر شرح المراح في التصريف ٢٣١

إذا وقع لاماً أشد اعتلالاً وأضعف[1]، وكونه ضعيفاً يجعله الأجدر أن يحذف منه حرف[2].

لكن ابن المؤدب يخالف هذا الرأي، في سبب تسمية الناقص بهذا الاسم، فهو يقول: "وإنما سُمي أولاد الأربعة، لوقوع الحرف المعتل رابع الحروف من غابره نحو يدعو ويبكي"[3]، ويقصد ابن المؤدب الفعل المضارع في قوله (الغابر)، وعليه فإن حرف العلة يكون رابعاً، عندما يسند الفعل الناقص إلى بعض الضمائر، نحو يرمي، ويرميان، وترمي وترميان، وبذلك فإن ابن المؤدب يجعل (ياء المضارعة) حرفاً من حروف الفعل.

ويضيف ابن المؤدب رأياً آخر، في سبب التسمية في قوله: "وقيل بل سمي أولاد الأربعة، لاستواء حروفه بحروف، (فَعَلْتُ)، ومع اعتلال موضع اللام منه، وأهل البصرة يسمون هذا الباب ثلاثياً"[4]، ويبدو ابن المؤدب مخالفاً للبصريين، فهم يعدون هذا الفعل ثلاثياً، لأنهم لا ينظرون إلا إلى الحروف الأصلية، التي تشكل الأصول الصامتة للفعل، لكن ابن المؤدب يجعل ياء المضارعة جزءاً من الفعل، ويجعل الضمير في الفعل أيضاً جزءاً منه ولذلك يسمي ابن المؤدب هذا الفعل "أولاد الأربعة.

١- أوزان الفعل الناقص

الفعل الناقص بالنظر إلى أصل الألف فيه نوعان، واوي، ويائي، وفيما يلي عرض لهذين النوعين[5]، لبيان رأي ابن المؤدب فيهما:

١- أوزان الواوي هي:

١- فعل يفعُل: بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، نحو غزا يغزو، والأصل غزَوَ يغزُوُ.

---

(١) انظر الكتاب ٣٨١/٤

(٢) انظر شرح نزهة الطرف في علم الصرف ٢٣٥/١

(٣) دقائق التصريف ٢٩٢

(٤) المرجع السابق ٢٩٢ وهذه إشارة إلى أن ابن المؤدب لا يتبع منهج البصريين في الصرف

(٥) انظر الكتاب ٣٣٢/٤، ونزهة الطرف في علم الصرف ٢٣٣/١، وشرح الملوكي في التصريف ٥٩، والممتع في التصريف ٥١٩/٢

٣- فعِل يفعَل: بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، نحو رضي يَرْضى، والأصل رضِو يَرْضَو.

٣- فعُل يفعُل: بضم العين في كليهما، نحو: سرُو يَسْرُو، وقد جاءت الواو في الماضي على أصلها، لكنها في المضارع تسكن، فلا تظهر حركتها[١].

٢- أوزان اليائي[٢]:

١- فعَل يفعِل: بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع نحو رمى يرمي، والأصل رَمَيَ يَرْمِي.

٢- فعِل يفعَل بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، نوح خشي، يخشى، والأصل خَشِي يَخْشَى.

٣- فعُل يَفعُل بضم العين في كليهما، نحو: قَضُوَ الرجلُ يَقْضُو والأصل قَضُي يَقْضُي.

مع ملاحظة أن (قضو الرجل) تقال للرجل إذا حذق القضاء، وهو يائي، لأننا عندما نسنده إلى ضمير المتكلم مثلاً نقول: قضيتُ وقضينا[٣]، وهذا الوزن (فعُل) بالعين المضمومة، لا يكون في الأفعال اليائية إلا في التعجب، نحو: (لَقَضُو) الرجل، وذلك طلباً للخفة عند الناطقين، لأن التعجب في هذا السياق، لا يكون إلا بالفعل الماضي، ولا يكون بالفعل المضارع، ولو كان الفعل المضارع مستخدماً في هذا السياق، لكان مستثقلاً فيه ضم العين، مع وجود الياء في آخره[٤].

ونلاحظ أيضاً في دراسة أوزان الفعل الناقص، أن الواو تقلب ياءً في وزن (فعِل) المكسور العين من الواوي، وذلك بسبب وجود الكسرة، والكسرة بعض الياء، في نحو (رضِو (وشقِو)[٥]، حيث جاءت الواو متطرفة وقبلها كسرة،

---

(١) انظر الكتاب ٣٨٢/٤

(٢) انظر المخصص ١٦٢/١٤، والممتع في التصريف ٥٢١/٢

(٣) انظر شرح الملوكي في التصريف ٦١

(٤) انظر الممتع في التصريف ٥٣٢/٢

(٥) انظر المرجع السابق ٥٢٢/٢

كما أن حرف العلة، واواً كان أو ياءً، يقلب ألفاً، في وزن (فعَل) المفتوح العين، وذلك بسبب اجتماع ثقل المثلين وهما فتحة العين وفتحة لام الفعل[1]، وذلك في نحو غزا، ورمى، حيث قلبت الواو ألفاً[2].

أوجه الفعل الناقص عند ابن المؤدب[3]:

يذكر ابن المؤدب أوجهاً للفعل الناقص، أي أمثلة عليه، وهذه الأوجه هي:

١- لها يَلْهُو وهو من وزن فعَل يفعُل، بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، والأصل لهَوَ يلهُوُ.

٢- دَرَى يَدْرِي، وهو من وزن فعَل يفعِل، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، والأصل دَرَيَ يَدْرِيُ.

٣- نعى يَنْعى، وهو من وزن فعَل يفعِل، بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، لكنه صار إلى (يفعَل) بالعين المفتوحة لأجل حرف الحلق.

٤- نَسِيَ يَنْسَى، وهو من وزن فعِل يفعَل، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع والأصل نَسِيَ يَنْسَيُ.

٥- سَرُوَ يَسْرُوُ، وهو من وزن فعُل يفعُل بضم العين في كليهما والأصل سَرُوَ يَسْرُوُ.

---

(١) انظر الممتع في التصريف ٥٢٢/٢

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٤٥٢/٢

(٣) انظر دقائق التصريف ٢٩٢-٢٩٤

إن الناظر في هذه الوجوه التي ذكرها ابن المؤدب يجدها تتطابق مع الأوزان التي وضعها النحاة، علماً بأن الوجه الثالث الذي ذكره ابن المؤدب (نعى ينعى)، إنما هو من الوزن فعَل يفعِل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، وإنما فتح هنا لمناسبة حرف الحلق، مع ملاحظة أن الوزن (فعَل يفعَل)، بفتح العين في كليهما ليس مستخدماً في العربية، إلا لمناسبة أحرف الحلق[1]، أو ما كان شاذاً[2].

ولم يذكر ابن المؤدب مثالاً من اليائي، في الوجه الخامس، لأن هذا الوجه (فعُل يفعُل) بضم العين في الماضي والمضارع، لا يكون من الواوي، أو من اليائي إلا في حالة التعجب، كقولهم، لقَضُو الرجل إذا حذق القضاء، ولرَمُوَ الرجل، إذا أجاد الرمي[3].

فكرة الأصل عند ابن المؤدب

من المعروف أن الألف في الفعل الناقص منقلبة إما عن واو، وإما عن ياء، لكن هذا الأصل قد يحذف، وذلك في بعض السياقات، التي يستثقل فيها ظهوره، يقول ابن المؤدب: "وإذا أخبرت عن الجميع قلت: دَعَوْا، وبكَوا، وأصلهما دَعَوُوْا، وبكَيُوا، وقياسهما، دَعاْوا، وبَكاوا، فاستثقلوا ياء مضمومة بعدها واو مضمومة، وواوين مضمومتين، وألفاً ساكنة، بعدها واو مضمومة، فحذفوا لألف واليساء من (بكَاوا)، والواو الأولى من دعُووا لما ذكرته، وحذفو الياء من (نَسُوْا)، و(خَشُوا)، وهما في الأصل (نسيوا)، و(خشيوا)"[4].

وقد ذكر سابقاً أن الوزن (فعَل) يكون من الناقص الواوي، والناقص اليائي، وأن الواو أو الياء، تنقلب ألفاً لانفتاح ما قبلها، في نحو (غزا) و(رمى)، حيث إن أصل هذين الفعلين، هو (غزَوَ) و (رمَيَ)،وقد وضح ابن المؤدب ذلك حينما قال إن (دعا) أصلها (دعَوَ)، و(بكَوْا) أصلها (بكيوا)، وقياسها (بكاوا)، فكيف تطور الفعل (دعا) من (دعو)، والعفل (بكى) من (بكيَ)، وكيف انتقلا صوتياً من (فعَل) إلى (فعا)؟. ونحن

---

(١) انظر الكتاب ١٠١/٤، وأمالي ابن الشجري ١٣٩/١

(٢) انظر الممتع في التصريف ٥٣١/٢

(٣) انظر المرجع السابق ٥١٩/٢

(٤) دقائق التصريف ٢٩٤

نرى في هذا المقام، أن هذا الأمر، قد تمَّ في مراحل التطور المعروفة، وهذه المراحل تشبه مراحل تطور الفعل الأجوف.

مراحل تطور الفعل الناقص:

لقد مرَّ الفعل الناقص في مراحل عدة، حتى وصل إلى هذه الصورة، التي تستخدمها العربية في معيارها الفصيح، وهذه المراحل[1] هي:

١- مرحلة الصحة:

وهي المرحلة الأولى التي مر بها هذا الفعل، فقد كان مصححاً، (فَغَزَاً) كانت (غَزَوَ)، و(رَمى) كانت (رَمَيَ) وقد احتفظت العربية ببعض الأنماط من هذه المرحلة، وذلك في ما كانت عينه مكسورة، مثل (رضي) (وروي)[2] وهذه المرحلة بقيت كما هي في اللغة الجعزية، وقد ورد في المعاجم كثير منه.

والحقيقة أن مرحلة الأصل الصحيح، كانت إحدى سمات اللغات السامية عامة، فقد ذكرت المعاجم كثيراً من الشواهد على هذه المرحلة اذكر منه ما يلي:

١- asawa>[3] بمعنى أغلق

٢- rassaya[4] بمعنى (أجلس) أو (جلس)

٣- rakaya[5] بمعنى احترق

وفي اللغة الصفاوية تشيع هذه الظاهرة، وقد قال الدكتور يحيى عبابنة في ذلك" قد لاحظنا من تتبع النقوش الصفاوية، أن مرحلة الصحة هذه كانت موجودة بكثرة لافتة، في أنماطهم الاستعمالية"[6] وقد جمع الدكتور يحيى عبابنة اثنتي عشرة كلمة، جاءت جميعها على الأصل الصحيح.

---

(١) انظر بحوث ومقالات في اللغة ٥٩، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٤٦٢

(٢) انظر النظام اللغوي للهجة الصفاوية ١٩٣

(٣) Leslau,w Comparative Dictionary of Ge"ez Classical Ethiopic Ge<ez -English- Ge<ez P 75

(٤) انظر المرجع السابق ٤٧٤

(٥) انظر المرجع السابق ٤٧٣

(٦) النظام اللغوي للهجة الصفاوية ١٩٦

٢- مرحلة التسكين:

وتعمد اللغة في هذه المرحلة، إلى اختزال المقاطع القصيرة المتتابعة في نحو ga/za/wa، و ra/ma/ya، عن طريق تسكين اللام، فيصبح هذان الفعلان هكذا:

١- غَزَوَ ⟩ غَزَوْ (واوي)

ga/zaw ga/za/wa

الأصل الصحيح تسكين لام الفعل

٢- رَمَيَ ⟩ رَمَيْ (يائي)

ra/may ra/ma/ya

الأصل الصحيح تسكين لام الفعل

ومن الملاحظ أن هذا التطور حدث، بسبب وجود الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) في الفعل الواوي، والحركة المزدوجة الصاعدة (ya) في الفعل اليائي، ومعروف أن هذه الحركة المزدوجة مدعاة للتغير، مما يؤدي إلى المرحلة الثانية، التي يلاحظ فيها، وجود الحركة المزدوجة الهابطة (aw)، والحركة المزدوجة الهابطة، (ay)، وهاتان الحركتان معرضتان للتغير، وهذه المرحلة ليست نظرية، فقد رُوي لنا أن هذه المرحلة بقيت عند قبيلة طيِّئ، فهي تقول في الأسماء (حُبلَيْ) في (حُبلى)، و(هُدَيْ) في (هدى)، وهذا التسكين لا يكون في درج الكلام، بل يكون في الوقف، وعليه قول الشاعر:

يَمْنَعُهُنَّ اللهُ مِمَّنْ قَدْ طَغَيْ[1].

٣- مرحلة الإمالة

وتسمى هذه المرحلة أيضاً مرحلة الانكماش، حيث تنكمش الحركة المزدوجة الهابطة (ay) و (aw) إلى حركة طويلة ممالة، فالأولى تصبح كسرة طويلة ممالة (e) والثانية تصبح ضمة طويلة ممالة (o)، وهذه المرحلة شائعة في اللهجات الدارجة، فهم يقولون (يُوْم) (yom) في يَوْم (yawm)، وهكذا تظهر هذه المرحلة في المخطط الصوتي الآتي: ١- غَزَوْ غزو (من الواوي)

gazaw ⟩ gazo

---

[1] انظر المنصف ١/١٦٠ وبحوث ومقالات في اللغة ٦١

٢- رمي رَمَيْ (من اليائي)

ramay 〉 rame

مرحلة التسكين انكماش الحركة المزدوجة الهابطة (الإمالة)

وتشيع هذه المرحلة أيضاً في القراءات القرآنية، فكلمة (أدراكم) تقرأ بالإمالة[١] في قوله الله عز وجل: "قل لو شاء الله ما تلوته عليكم، ولا أدراكم به"[٢]، وكذلك كلمة (أتى)[٣] في قول الله عز وجل: "أتى أمر الله"[٤]، وفي قول[٥] الله عز وجل: "والضحى والليل إذا سجى، ما ودعك ربك وما قلى"[٦] والإمالة شائعة وكثيرة في كتب القراءات.

والملاحظ في هذه المرحلة، أن اللغة انتقلت من مرحلة التسكين، التي وُجد فيها الحركة المزدوجة الهابطة (aw) و(ay)، إلى مرحلة الإمالة، للتخلص من تلك الحركة المزدوجة، الهابطة لأنها في سياق صوتي مستثقل، وقد ظلت الإمالة شائعة في اللغة الحبشية، في الأفعال الجوفاء مثل[٧]:

koma = قام وغيرها أمثلة كثيرة

٤- مرحلة الفتح الخالص:

تعمد اللغة في هذه المرحلة إلى الانتقال من الإمالة إلى الفتح الخالص (a)، وذلك لأن الحركة الممالة، الناتجة من الصوت المركب، في المرحلة السابقة، معرضة للتطور والتغيير في اللغات المختلفة، ومثاله في الآرامية[٨]:

bna = بنى

rma = رمى

---

(١) الحجة في القراءات السبع ١٨٠

(٢) يونس :١٦

(٣) الحجة في القراءات السبع ٢٠٨

(٤) النحل:١

(٥) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ١٧٧/١

(٦) الضحى ١-٢

(٧) انظر بحوث ومقالات في اللغة ٦٤

(٨) انظر المرجع السابق ٦٥

وفي هذه المرحلة انتقل الفعل في العربية من بناء (فَعَلَ) إلى بناء (فَعا):

١- غَزَوَ غزا من الفعل الواوي

٢- gazo gaza

٢- رَمَي رَمَى من الفعل اليائي

raıne raına

هذه مرحلة الإمالة وهذه مرحلة الفتح الخالص

ومعروف لدينا أنه ليس كل العرب يميلون، فالحجازيون لا يميلون، وأشد العرب على الإمالة بنو تميم[١]، أي أن الإمالة مظهر من مظاهر البداوة، وأما الفتح الخالص أو التفخيم كما يسمى، فهو من مظاهر الحضارة، لأن الحجازين من الحضر في أغلب تجمعاتهم، وهكذا فقد جاءت مرحلة الفتح الخالص بعد مرحلة الإمالة، ليصل هذا الفعل إلى آخر مرحلة من التطور.

إسناد الفعل الناقص الماضي إلى الضمائر:

من المعروف أن الفعل الناقص إما أن ينتهي بألف نحو (غزا) و (رمى)، وإما أن ينتهي بياء نحو (شقي) و(نسي)، وإما أن ينتهي بواو نحو (سَرُو) ومَضُو)، وهناك اختلاف في كيفية إسناد الفعل الناقص[٢]، بحسب الحرف الذي ينتهي الفعل به.

أولاً ما في آخره ألف:

الفعل الناقص الذي ينتهي بألف إذا اسند إلى ضمير الغائب المفرد، بقي على حسبما كان عليه قبل الإسناد نحو: زيد غزا، وعمرو رمى[٣]، وإذا أسند إلى ضمير الغائبين ردت الألف إلى أصلها، نحو (غزوا) و(رميا)، ولم تحذف الألف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس المسند إلى الاثنين، بالمسند إلى الواحد، وفقاً لتعبير علمائنا القدامى[٤]، وإذا أنسد إلى ضمير الجماعة الغائبة، حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وعدم اللبس، نحو، (غزوا) و(رموا) وإذا أسند إلى ضمير الغائبات، ردت الألف إلى أصلها، ولم تحذل نحو

---

(١) انظر الكتاب ١١٨/٤، وشرح المفصل ٥٤/٩

(٢) انظر الممتع في التصريف ٥٢٧/٢، وشرح المراح ٢٣١

(٣) انظر الممتع في التصريف ٥٢٧/٢

(٤) انظر المرجع السابق ٥٢٧/٢

(غزَوْن) و(رَقَيْن)[1]، وإذا أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب رُدت الألف إلى أصلهـــا، في الفعل الواوي، وفي الفعل اليائي، نحو: رميْتُ، وغزَوت[2].

ثانياً: ما في آخره ياء أو واو:

الفعل الناقص الذي ينتهي بياء أو واو، إذا أسند إلى ضمير غائب، أو مخاطب أو متكلم، تبقى الياء أو الواو فيه ولا تحذف نحو: رضي، ورضيا، ورضيـــت، وسُـــروَ، وسَرُوا، وسَرَوْت، إلا إذا أسند إلى ضمير جماعة الذكور الغائبة[3]، فإن الواو أو اليـــاء تحذفان، ويُضم ما قبل واو الجمع، نحو رَضُوْا وسَرُوا، ولو قلت: رضيـــوا وســـرُوُوا، لاستثقلت الضمة فـــي الواو والياء لتحرك ما قبلها، فتحذف هذه الضمة، فيلتقي ساكنان – وفقاً لرأي علمائنا القدامى – فيصبح الفعل رضُيُوا، وسرووا، فتحذف لام الفعل، لأن حذف اللام أسهل من حذف الاسم، أي الضمير، فيصبح الفعل سَرُوْا، ورضُوْا، بضـــم الحرف الذي قبل الضمير[4]، ليسلم الضمير من الإعلال كما يقولون.

رأي ابن المؤدب في إسناد الماضي إلى الضمائر:

أولاً ما في آخره ألف:

لا يختلف ابن المؤدب عما عرضناه سابقاً، عند علمائنا السابقين في كيفية إســـناد الناقص، إلـــى الضمائر، لكنه قد يختلف في تخريج بعض القضايا الصرفية، ويختلـــف في بعض المصطلحات كذلك، ففي الفعل (دعا)، والفعل (بكى) المسندين إلـــى ضمـــير المفرد الغائب، يقول ابن المؤدب: "وتصيَّر الواو والياء ألفاً، في مثل (دعا) و(بكـــى)، وما أشبههما، لتحركهما، وفتحة ما قبلهما، وتُسمى ألفهما تالية"[5]، ويقصد ابن المـــؤدب بالألف التالية، الألف المنقلبة عن واو، أو عن ياء، في الأفعال المعتلة الناقصة، في نحو (غزا) و(رمى)، وهذا التخريج عند ابن المؤدب لا يختلف عن وجهة النظر السائدة في الصرف القديم، إلا في المصطلح الذي أشرنا إليه.

---

(1) انظر الممتع في التصريف ٢/٥٢٧-٥٢٨

(2) انظر المرجع السابق ٢/٥٢٨

(3) انظر المرجع السابق ٢/٥٢٨

(4) انظر المرجع السابق ٢/٢٥٢، وشرح المراح في التصريف ٢٣٢

(5) دقائق التصريف ٢٩٤

وإذا اسند الماضي الناقص إلى ضمير الاثنين الغائبين، ترد الألف إلى أصلها، على حد قول ابن المؤدب، وهو هنا يوافق الاتجاه العام، ويختلف قليلاً من حيث المصطلح، يقول ابن المؤدب: "فإذا أخبرت عن الرجلين قلت: (دَعَوَا) و (بكيا)، على الأصل، لأنه كان ينبغي أن يكون: (دعآ، وبكآ) بألفين، الأولى منهما تالية، والثانية علامة الاثنين، فردتْ التالية إلى أصلها، كراهية التقاء الساكنين، فقالوا: (دَعَوَا)، و(بَكَيَا)[1].

وينطلق ابن المؤدب في الفعل الناقص المنتهي بألف، عند إسناده إلى واو الجماعة، من منطلق صوتي، سببه الثقل كما يقول في تحليله للفعل (بكى)، عند إسناده إلى الواو، وأن أصله (بكيُوا)، فاستثقلوا ياءً مضمومة، فأصبح الفعل (بكَوْا)[2]" وهو هنا كذلك، لا يخالف الرأي العام الذي نص عليه الفكر الصرفي، في حذف الياء من (بكَيُوا)[3]، لكنه يخالفهم في حركة الضمير المسند إليه الفعل، فابن المؤدب يقول إن هذا الضمير مضموم، ولم نعثر على أحد من العلماء يقول إن هذا الضمير مضموم، يقول ابن المؤدب: "وإذا أخبرت عن الجميع قلت: (دَعَوْا) و(بَكَوا)، وأصلهما: (دعَوُوا)، وبكيُوا)، وقياسهما (دعُاوا) و(وبكاوا)، فاستثقلوا ياءً مضمومة بعدها واو مضمومة، وواوين مضمومتين، وألفاً ساكنة بعدها واو مضمومة، فحذفوا الألف والياء من (بكيوا)، و(بكاوا)، والواو الأولى من (دَعُووا) لما ذكرته"[4].

ثانياً ما في آخره واو أو ياء:

يتحدث ابن المؤدب عن الفعل (نسي)، وسائر الأفعال التي تشبهه، في موضوع إسناده إلى ضمير الجماعة الغائبة، ولم يتحدث ابن المؤدب عن إسناد هذه الأفعال إلى بقية الضمائر الأخرى، لأنه لا يجري عليه تغير، إلا إذا أسند إلى ضمير الجماعة الغائبة، حيث تحذف لامه (الياء)، إذا كان يائياً، وتحذف (الواو) إذا كان واوياً، يقول

---

(١) دقائق التصريف ٢٩٤

(٢) انظر المرجع السابق ٢٩٤

(٣) انظر الممتع في التصريف ٥٢٨/٢، وشرح المراح في التصريف ١٣٢

(٤) دقائق التصريف ١٩٤

ابن المؤدب:" وحذفوا الياء من (نسُوْا) و(وخَشُوْا)، وهما في الأصل (نسِيُوا) و(خشِيُوا)، كراهية التقاء الساكنين، وحولوا ضمتهما إلى الحرف قبلهما"[1]

والخلاصة أن الفعل الناقص ، تحذف لامه عند إسناده إلى ضمير الجماعة الغائبة، على حد ما يقوله علماؤنا السابقون، على النحو الآتي:

الفعل (نسي) مثلاً، أصله في الإسناد إلى واو الجماعة (نسِيُوا)، ويلاحظ أن لامه، (الياء) قد ضُمت، مناسبة للواو، والعرب تستثقل الياء المضمومة، مما يجعلهم ينقلون حركتها، إلى الحرف الذي قبلها، ثم يسكنونها، فيصبح الفعل: (نسيْوْا)،بياء وواو ساكنتين، وهنا تلجأ العرب إلى حذف الياء، (لام الفعل)، والإبقاء على الضمير، لأنه برأي علمائنا القدامى، حذف الحرف أولى من حذف الاسم ، أي الضمير، ولا سيما إن حذف الحرف لا يؤثر في بناء الكلمة على حد قولهم.

ويمكن أن نلخص ما حدث للفعل الماضي الناقص بما يلي:

١- ما بقي على أصله:

ويلاحظ في هذا القسم أنه لم يتطور، فقد بقي محافظاً على أصله، الذي كان عليه من قبل، ويلاحظ أنه مكسور العين من نحو (نسِي)،و(بقِي)، و(غنِي)، أو مضمومها من نحو (سُرو)، ويقول ابن عصفور في صحة لامه: " وإذا صحت الواو في نحو (سُرو)، و(قضُو)، فالأحرى أن تصح الياء في مثل (غنِيَ)، لأن الياء وقبلها كسرة، أخف من الواو وقبلها ضمة"[2]، وقد أشار المحدثون إلى أن هذا القسم الذي بقي على أصله يشكل ظاهرة عامةً في الساميات، وأن هذا القسم إذا كان يائياً فهو مكسور العين،[3]وإذا كان واوياً فإما أن تضم عينه، مماثلة للام الكلمة، وإما أن تحذف الواو ويعوض عنها بياء، مماثلة لحركة العين المكسورة.

٢- ما تطور إلى مرحلة الفتح الخالص:

يلاحظ في هذا القسم، أنه تطور من أصله الواوي، أو اليائي، وأصبح ينتهي بألف، وقد مرَّ هذا القسم بمراحل أوصلته إلى مرحلة الفتح الخالص، (أو التفخيم).

---

(١) دقائق التصريف ٢٩٤-٢٩٥

(٢) الممتع في التصريف ٥٢٢/٢

(٣) انظر النظام اللغوي للهجة الصفاوية ١٩٦

٣- ما قلبت واوه ياءً:

كان هذا القسم في الأصل واوياً، من نحو (شقي)، و(رضي)، والأصل(شقِوَ)، (ورضِو) ومعاجم اللغة تقر بأنه واوي الأصل، ومصدره (رضوان)، و(وشقوة)، يؤكدان ذلك.

ويلاحظ في هذا القسم، أن الكسرة القصيرة (i)،جاءت متلوة، بالحركة المزدوجة الصاعدة (wa)، كما يظهر في المخطط الصوتي الآتي:

شقِوَ

ˇsaḳiwa

الأصل الواوي

وعلى الرغم من أن هذه الحركة المزدوجة الصاعدة، مقبولة في النظام الصوتي العربي، إلا أنها أصبحت ثقيلة، لأنها مسبوقة بالكسرة (i)، وهذا ما عبر عنه علماؤنا بقولهم:" الواو وقبلها كسرة، بمنزلة الياء، لأن الكسرة بعض الياء"(١)، وفي ذلك يقول بروكلمان:" في العربية القديمة تقلب الواو ياءً، بتأثير ما قبلها من كسرة، أو ياء، مثل (رضِوَ)) (رضِيَ)"(٢).

وأعتقد أن تأثير هذه الكسرة، اضطرهم إلى حذف شبه الحركة (w) فأصبحت الكلمة هكذا:

شقيـــَ

ˇsaḳia

ويلاحظ في هذه الكلمة اجتماع حركتين وهذا يخالف النظام الصوتي العربي فاجتلبت شبه الحركة الياء(y)، لمناسبة الكسرة(i)، فأصبحت الكلمة:

شقي

ˇsaḳiya

وبذلك انتقل هذا النوع من أصله الواوي، إلى الياء.

---

(١) الممتع في التصريف ٥٢٢

(٢) فقه اللغات السامية ٦٦

ويمكن أن نضيف في إسناد الناقص إلى نون النسوة، وضمير المتكلم والمخاطب، أن ما حدث لهذا الفعل يمكن أن يفسر على النحو التالي:

يجتمع في هذا الفعل أربعة مقاطع قصيرة، هي جذور الفعل الثلاثة، ونون النسوة، أو الضمير المسند إليه هذا الفعل، فالفعل (نسي) مثلاً يظهر فيه، ثلاثة مقـــاطع، فـــإذا اتصـــل (بالنون) مثلاً، أصبح أربعة مقاطع، (نَسِيَنَ) (nasiyana)، والعربية لا تميـــل إلى وجود أربعة مقاطع وإن كانت موجودة في نحو (سَأَلْنَ)، وهنا تلجأ العربيـــة إلـــى اختزال المقاطع الأربعة، إلى ثلاثة، عن طريق إسكان لام الفعل، وهذا يؤدي إلى وجود الحركة المزدوجة الهابطة (iy)، على النحو التالي:

نَسِيَنَ	نَسِيْنَ
nasiyana)	nasiyna
الأصل بأربعة مقاطع	اختزال المقاطع إلى ثلاثة وتشكل الحركة المزدوجة الهابطة (iy)

ويلاحظ أن الحركة المزدوجة الهابطة، التي تشكلت نتيجةً لإسكان لام الفعل، غير مقبولـــة، وهنا تعمد العربية إلى المخالفة، بين عنصري الحركة المزدوجة الهابطة، عن طريق حذف شبه الحركة (iy)، والتعويض عنه بمد حركة عين الفعل فيصبـــح الفعـــل هكذا:

نَسِيْنَ	نَسِينَ
nasiyna)	nasina

وهذا ما ورد عند علمائنا السابقين، فقد قال ابن المؤدب:" وإذا أخبرت عن النسوة، قلت دَعَوْنَ وبَكَيْنَ، بسكون الواو والياء فيهما لتحرك ما قبلها"[1].

اتصال الناقص بتاء التأنيث[2]:

١- ما في آخره باءٌ أو واو:

إن اتصل بالناقص اليائي أو الواوي علامة تأنيث، فإنه يبقى على ما كان عليه قبل الاتصال، فنقول سَرُوَتْ المرأة، ورضيت هند، وغُزِيت الأعداء.

---

(١) دقائق التصريف ١٩٦

(٢) انظر الممتع في التصريف ٥٢٨/٢، وشرح المراح في التصريف ٢٣٢

٢- ما آخره ألف:

إن اتصل بالناقص المنتهي بألف علامة تأنيث، فإن الألف تحذف، لالتقاء الساكنين، نحو: رَمَتْ هند، فالألف ساكنة، وتاء التأنيث ساكنة، وإذا تحركت تاء التأنيث بسبب ساكن آخر بعدها، فإن لام الفعل (الألف) تبقى محذوفة، لأن تحرك التاء بالكسر تحرك طارئ في نحو (رَمَتِ المرأة) إذ يلاحظ أن التاء تحركت بالكسرة، لأنها متلوة بحرف ساكن وهو اللام في كلمة المرأة) لكن هذا التحرك الطارئ للتاء، لا يمنع من حذف الألف، لأنه تحرك عارض، وغير دائم.

ومن العرب من يعتد بهذة الحركة الطارئة، لشدة اتصال الضمير بما قبله[١]، حتى كأن الضمير بعض من الفعل، فيبقي لام الفعل، (الألف)، ولا يحذفها، فيقول: (رماتا)، وهو ضرورة في الشعر، وعليه قول امرئ القيس:

لها متنتانِ خَضَاتا كما أكبَّ على ساعديْهِ النّمرْ[٢]

وقد ذكر ابن المؤدب أمثلة على اتصال الناقص المنتهي بألف، بتاء التأنيث ، ولم يذكر أمثلةً، على الناقص المنتهي بواو أو المنتهي بياء، من نحو (سرُوَ)و(رضي)، وذلك لأن الناقص الواوي، واليائي لا تغيرَ عليهما عند ما يتصلان بالتاء، وقد ذكر ابن المؤدب أمثلةً من نحو (غزا) و(بكى) فقال: " وإذا أخبرت عن المرأة قلت: (دَعَتْ) و(بكَتْ)، وهما في الأصل (دَعَوَتْ) و(بكَيَتْ)، وفي القياس (دَعَاتْ) و(بكَاتْ)، فحذفوا الواو، والياء، والألف، كراهية التقاء الساكنيْن"[٣]

وقد ذكر ابن المؤدب أنه يجوز استخدام الفعل على أصله الواوي واليائي عند اتصاله بالتاء، كأن نقول: (بَكَيَتْ)، و(دَعَوَتْ)، وهذا لا يكون إلا في الشعر، يقول ابن المؤدب:" وقد يجوز بناء هذا النوع على الأصل في الشعر، ولم نسمع ذلك في الكلام المنثور. قال الشاعر:

عاتَبْتُها فبكَتْ واستعبرت جزعاً عُتْبَى، فلما رأتني باكياً ضحكتْ

---

(١) انظر الممتع في التصريف ٥٢٦/٢

(٢) ديوان امرئ القيس ١٦٤

(٣) دقائق التصريف ٢٩٥

فَظَلْتُ أضحك، مسروراً لضحكتها حتى إذا ما رأتني ضاحكاً بكَيَتْ[1]

هذا ويتضح من كلام ابن المؤدب، أن ظهور الأصل الـــواوي، أو اليـــائي عنـــد اتصال الفعل الناقص بتاء التأنيث إنما هو ضرورة شعرية، ولا يكون في النثر.

فإن أسند الفعل الناقص المنتهي بألف، إلى ضمير الاثنتين الغائبتين، فـــالأصل أن تبقى الألف، لعدم التقاء الساكنين، ولكن الاستعمال اللغوي يحذفها، يقول ابن المـــؤدب:" وإذا أخبرت عن المرأتين قلت:(دَعَتَا) و(بَكَتَا)، وهما في الأصل :(دَعَوَتَـــا)،و(بَكَيَتَـــا) وفي القياس :" (دَعَاتَا) و(بَكَاتَا)، فحذفت الواو، والياء، والألف بناءً على الواحد"[2]

ويلاحظ من رأي ابن المؤدب، أن الواو والياء تحذفان من الفعل الناقص المســـند إلى الاثنتين الغائبتين، وأن الألف تحذف، من القياس الذي يأخذ به ابن المؤدب، وهـــو يعتقد أن حذف لام الفعل، إنما يكون مشاكلةً للفعل المسند إلى الغائبة المفردة من نحـــو (دَعَتْ) و(بَكَتْ)، وذلك كي يجري هذا الفعل على نمط واحد.

من المعروف أن (اللام) تحذف من الفعل الناقص ولا تحذف من الفعل الصحيح إذا اتصلا بتاء التأنيث، ويحسن بنا أن نشير هنا إلى أن سبب حـــذف لام الفعـــل النـــاقص المنتهي بألف، عند اتصاله بتاء التأنيث الساكنة، هو تشكل المقطع المرفوض[3]، وهـــو المقطع الثلاثي الطويل المغلق، الذي لا تتوافر فيه شروط استعماله في العربية، وذلـــك كما يتضح من خلال المثال الآتي:

وفى 〉 وفَاْت 〉 وفَتْ

wafa 〉 wafāt 〉 wafat

فقد تولد في هذا الفعل، المقطع الثلاثي الطويل المغلق، نتيجةً لإلحاقه بتاء التـــأنيث الساكنة، وهو مقطع يرفضه النظام المقطعي للغة العربيـــة، ممـــا اســـتدعى النـــاطقين بالعربية، التخلص منه[4]، عن طريق تقصير نواته، حتى تغير إلى النمط المقبول، وهو الثلاثي القصير المغلق، الذي لا يرفضه نظامنا المقطعي.

---

(١) دقائق التصريف ٢٩٥ والشاهد غير موجود في كتب الصرف القديمة وربما كان مولّداً كما يبدو من لغته

(٢) المرجع السابق ٢٩٥

(٣) انظر أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية ١٦٢

(٤) انظر المرجع السابق ١٦٣

والفعل الناقص المنتهي بألف إذا أسند إلى ضمير الفاعلتين تحذف لامه، ويفسر سبب هذا الحذف في أن قياساً خاطئاً حدث على الأفعال التي لحقها تاء التأنيث عندما تسند إلى ضمير الفاعلة، أي أن اللام تحذف من الفعل الناقص المنتهي بألف عندما يسند إلى ضمير الفاعلة، لوجود مقطع يرفضه النظام المقطعي للغة العربية، في نحو (بكت)، لكن هذا الفعل الناقص إذا أسند إلى ضمير الفاعلتين تحذف لامه، قياساً على المسند إلى الفاعلة الواحدة، ونوضح ذلك بالمخطط الصوتي الآتي[1]:-

قضى	〉	قضاتْ	〉	قَضَتْ
kaḍa	〉	kaḍāt	〉	kaḍat المقيس عليه
قضى	〉	قضاتا	〉	قضتا
kada	〉	kaḍātā	〉	kaḍatā المقيس

وجه الشبه: متوهم

الحكم: التخلص من الصوت الصائت الطويل، واستبداله بصوت صائت قصير قياساً متوهماً، على الثلاثي الذي لحقته تاء التأنيث.

وأعتقد أن ما يقول به المحدثون في قضية القياس الخاطئ، في هذا المجال، هو نفسه ما يقول به ابن المؤدب: "القياس دعاتا، وبكاتا، فحذفت الواو والياء والألف بناءً على الواحد"[2]، أي قياساً على المفرد، وذلك كي يكون هذا النمط من الأفعال على وتيرة واحدة.

إسناد المضارع الناقص إلى الضمائر:-

ذكر القدماء للفعل المضارع الناقص خمس صيغ[3]، بالنظر إلى حركة العين في الماضي والمضارع، وهذه الصيغ هي:

١- فعَل يفعُل نحو دعا يدعو بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع.

---

(١) انظر أثر المقطع المرفوض ١٦٣

(٢) دقائق التصريف ٢٩٥

(٣) انظر كتاب المفتاح في الصرف ٧٦-٧٧، وشرح المراح في التصريف ٢٣٢-٢٣٤

٣- فعَل يفعِل نحو رمى يرمي بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع.
٣- فَعَلَ يفعَل نحو رعى يرعَى بفتح العين في الماضي والمضارع.
٤- فعِل يفعَل نحو بقي يبقَى بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع.
٥- فعُل يفعُل نحو بذُوَ يبذُو بضم العين في كليهما.

وقد ذكرت كتب اللغة أن الفعل المضارع الناقص إذا أسند إلى الضمائر، فإنه يحدث له بعض التغيرات فمثلاً:

١- الفعل المضارع الناقص، المنتهي بواو، أو بياء، أو بألف، تحذف ضمته إذا أسند إلى ضمير المفرد، وجاء في شرح المراح: "يرميْ أصله يرميُ، فأسكنت الياء لثقل الضمة عليها"[١].

٢- ترد لام الفعل إلى أصلها الواوي أو اليائي، إذا أسند إلى ضمير المثنى، ولا يحدث تغيير على هذا الأصل، وجاء في شرح المراح: "ولا يُعلُّ في مثل يرميان، لأن حركته خفيفة"، لكن الفعل (رضي)، ونحوه تبقى لامه، ياءً، ولا ترد إلى أصلها الواوي، لأن هذا الأصل (الواو) غير مستخدم في الماضي[٢]، فتقول (رضي - يرضيان).

٣- تحذف اللام إذا أسند إلى واو الجماعة، فتقول: "يرمون وأصله يرميون، فأسكنت الياء، ثم حذفت لاجتماع الساكنين"[٣].

٤- تحذف لام الفعل المضارع الناقص، إذا أسند إلى ضمير المخاطبة، "وأصل ترمين: ترميين، فأسكنت الياء، ثم حذفت لاجتماع الساكنين"[٤].

إسناد المضارع الناقص إلى الضمائر في دقائق التصريف:

يوضح ابن المؤدب التغيرات التي تحدث على المضارع الناقص المسند إلى الضمائر، ويضرب أمثلة توضيحية على تحليلاته الصرفية، على النحو الآتي:

---

(١) انظر شرح المراح في التصريف ٢٣٢
(٢) المرجع السابق ٢٣٢، وشرح المفصل ١١٠/١٠، والممتع في التصريف ٥٣٣/٢
(٣) شرح المراح في التصريف ٢٣٣
(٤) المرجع السابق ٢٣٣

١- الفعل الناقص تكون لامه إما واواً، وإما ياءً ولا يذكر ابن المؤدب الألف من نحو (يلقى)، و(يرضى)، لأن الألف إما أن يكون أصلها واواً، وإما أن يكون أصلها ياءً، ثم يبين ابن المؤدب أن لام الفعل (الواو) أو (الياء) تسكن في المضارع المسند إلى المفرد الغائب، فيقول: "تسكن الواو والياء في الفعل (الغابر) لتحرك ما قبلهما، فتقول: يدعوْ، ويبكيْ"[١]، ويقصد ابن المؤدب الفعل المضارع بقوله: (الغابر)، ويَرِدُ ابن المؤدب سبب تسكين اللام إلى تحرك الحرف الذي قبلها، فإذا تحرك الحرف الذي قبل اللام سكنت في نحو (يدعُوْ)، وإذا سكن تحركت في لغة من يقول في الماضي (دَعْيَ) بتسكين عين الفعل.

٢- لا تحذف اللام إذا أسند المضارع الناقص إلى ألف الاثنين، في نحو (تدعوان)، و(تبكيان)، ويقول ابن المؤدب في ذلك: "ولم يجز حذفهما كراهية التقاء الساكنين، لأجل فساد البناء، وذلك أن الواو لو حذفت من (يدعوان)، لانتصبت العين لمجيء الألف بعدها، وكذلك لو حذفت الألف من (يبكيان)، لانتصبت الكاف"[٢].

ويقصد ابن المؤدب بالتقاء الساكنين، الساكنين في (يدعوان)، فأصل الألف ساكنة، وضمير المثنى ساكن، ولم تحذف الواو بسبب هذين الساكنين لأن بناء الكلمة يختل كما هو ملاحظ.

٣- يرد ابن المؤدب علة حذف اللام من المضارع الناقص، المسند إلى واو الجماعة، إلى ناحية صوتية، إذ يقول: "وإذا أخبرت عن الرجال قلت: (يدعون)، و(يبكون)، فحذفت الواو والياء الأصليتان استثقالاً لاجتماع واوين قبلهما حرفٌ مضموم، واجتماع ياء مضمومة، قبلها حرف مكسور"[٣]، أي أن عين الفعل تضم مع الواوي، وتكسر مع اليائي للتشاكل بين الضمة والواو، والكسرة والياء، ولأن هذا التشاكل يؤدي إلى ثقل صوتي فإن لام الفعل تحذف.

٤- المضارع الناقص المسند إلى ضمير المخاطبة، تحذف لامه، لنفس العلة التي حذفت فيها اللام، في إسناد المضارع إلى واو الجماعة، يقول ابن المؤدب: "وإذا

---

(١) دقائق التصريف ٢٩٦

(٢) المرجع السابق ٢٩٨

(٣) المرجع السابق ٢٩٨

خاطبت المرأة قلت: (تدعِين) و (تبكِين)، بطرح الواو، واليـاء للعلـة المذكورة"[1]،ويقصد العلة المذكورة في إسناد المضارع إلىٰ واو الجماعة، وهي اجتماع واو، وقبلها حرف مضموم، في الواوي، وياء وقبلها حرف مكسور في اليائي.

وهكذا فالملاحظ أن ابن المؤدب لا يختلف عن الاتجاه العام عند علمائنا السابقين، إلا أنه يتميز في مصطلحاته الخاصة، وبتوضيحه للفكرة من خلال تعدد الأمثلة التي يوردها.

ويحسن أن نضيف توضيحاً لما قاله ابن المؤدب: في تسكين لام الفعل الناقص إذا أسند إلى الفاعل المفرد، أو إلى ضمير المفرد، في نحو (يدعو) و(يبكي):

١- يدعُوُ	〉	يدعُـــُ	〉 يدعُوْ
yad<uwu	〉	yad<uu	〉 yad<ū
الأصل وتظهر فيه الحركة المزدوجة الصاعدة		التخلص من شبه الحركة(w)	الصورة النهائية، بتعويض المحذوف عن طريق دمج الضمتين القصيرين.

ويلاحظ ظهور الحركة المزدوجة الصاعدة (wu)، في أصل الفعل، وهي عرضة للتغير، فتتغير في المرحلة الثانية، عن طريق حذف شبه الحركة(w) ، ثم يتشكل لدينا ضمتان قصيرتان، لا يقبلهما النظام المقطعي العربي، فتندمجان لتشكلا ضمة طويلة (u)، في المرحلة الثالثة من هذا الفعل.

٢- في إسناد الناقص المضارع إلى واو الجماعة:

يقول ابن المؤدب: "(يدعون) و(يبكون)، وكان في الأصل: (يدعوون) و(يبكيون)[2] ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

---

(١) دقائق التصريف ٢٩٨

(٢) المرجع السابق ٢٩٨

يدعُوُون	〉	يدعُون
yad<uwuna	〉	yad<ūna
الأصل ويظهر فيه الحركة		إسقاط شبه الحركة (w) ثم
المزدوجة الصاعدة (wu)		تشكل الضمة الطويلة (ū).

ويلاحظ في أصل هذه الأفعال أنها يتشكل فيها الحركة المزدوجة الصاعدة (wu)، فتحذف شبه الحركة(w) فتلتقي الضمتان، ثم تندمج لتشكل الضمة الطويلة (ū).

٣- في المضارع الناقص المسند إلى المخاطبة المفردة:

ويقول ابن المؤدب إن لام الفعل تسقط استثقالاً لاجتماع واو وقبلها ضمة، نحو (تدعين) في الواوي، واجتماع ياء وقبلها كسرة في اليائي من نحو (تبكِين).

تدعُوين	〉	تدعين
tad<uwīna	〉	tad<īna
الأصل، ويظهر فيه الحركة		التخلص من الحركة المزدوجةالصاعدة
المزدوجة الصاعدة (WI)		عن طريق حذف شبه الحركة، وإبقاء الحركة

ويلاحظ في المرحلة الأولى تشكل المزدوج الصاعد (wi)، وتخلصت منه العربية عن طريق التخلص من شبه الحركة(w)، والإبقاء على الحركة، وبذلك ينتقل الفعل من (تفعلين) إلى (تفعين)[١]

---

[١] انظر أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٢٤٢، وأثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ٨٤

الفصل الخامس

الفعل من حيث "الزمن: الماضي والمضارع والأمر"

الفعل من حيث دلالته على الزمن

تعريف الفعل:

يعرف الفعل بأنه الكلمة التي تدل على اقتران معنى بزمان محصَّل[1]، والمقصود بالزمان المحصل هو الزمان المعيَّن، وهذا القيدُ في التعريف إنما جاء لإخراج المصدر منه، لأن الزمان في المصدر غير محصل، أي غير معيَّن.

ويقسم الفعل من حيث زمنه إلى ثلاثة أقسام، ماضٍ وحاضر ومستقبل:

١- الماضي: هو الفعل الذي يدل على حدث في زمان قبل زمانك نحو (ضَرَب)[2].

٢- الحاضر: هو الفعل الذي يدل على حدث في الزمن الذي أنت فيه نحو[3] (يضرب)، أي في الزمن الحاضر الموجود.

٣- المستقبل: الفعل الذي يدل على حدث ليس له وجودٌ بعْدُ، نحو (يضرب) وسيضربُ، و(اضربْ)[4]، فالمقرر هنا هو أن فعل الأمر يقع في الزمن المستقبل.

ويمكن أن نضيف هنا أن هذا التقسيم الذي نراه عندهم إنما جاء لأن (الأفعال مساوقة للزمان)[5] على حد تعبيرهم، ومعروف أن الزمان ثلاثة أقسام هي التي ذكرناها في أقسام الفعل، ولهذا كانت أقسام الفعل هي نفسها أقسام الزمان.

أما أقسام الفعل المعروفة: الماضي والمضارع والأمر، فقد جاءت من منظور الإعراب والبناء، فما شابه الاسم فهو معرب، وما لم يشابه الاسم فهو مبني، وذلك على النحو الآتي[6]:

---

(١) انظر الكتاب ١٢/١، والأصول ٣٨/١، وشرح المفصل ٤/٧

(٢) انظر نزهة الطرف في علم الصرف ٩٦، وأسرار العربية ٣١٥

(٣) انظر الكتاب ١٢/١، وشرح المفصل ٤/٧

(٤) انظر المرجع السابق ١٢/١

(٥) انظر أسرار العربية ٣١٥، وشرح المفصل ٤/٧

(٦) انظر أسرار العربية ٣١٥-٣١٧، وشرح المفصل ٤/٧

تقسم الأفعال بحسب مضارعتها للاسم، أي بحسب إعرابها وبنائها إلى ثلاث مراتب[1]:-

١- الفعل المضارع: وإنما كان معرباً، لأنه يشبه الاسم، فتظهر عليه علامات الرفع والنصب والجزم.

٢- الفعل الماضي: وحقه أن يكون مبنياً على الفتح، لأنه يشبه الاسم من حيث إنه يصلح أن يقع في موقع الاسم في الخبر فتقول: (زيد قام)، بمعنى (زيد قائم)، ويصلح أن يقع موقع الاسم في الصفة، فتقول: (مَرَرْتُ برجلٍ قامَ)، أي (مَرَرْتُ برجلٍ قائمٍ)، ولذلك صار مبنياً على الفتح، وكان الأصل في الفعل أن يبنى على السكون، لأنَّ الأصل في البناء عامةً أن يكون على السكون[2]، ولما شابه الاسم مشابهة ضئيلة، تحول بناؤه من السكون إلى الفتح.

٣- فعل الأمر: وحقه أن يكون مبنياً على السكون، لأنه لا يضارع الاسم في أي وجه من الوجوه، ومن المفيد هنا أن نشير إلى أن الكوفيين يرون أن فعل الأمر معرب[3]، وهو مجزوم، لأن الأصل فيه أن يكون بمعنى الفعل المضارع، الذي دخلته لام الأمر الجازمة، فالفعل (قم) بمعنى(لتقمْ)، وهذا موضوع خلاف بين البصريين والكوفيين، وعليه قراءة: (فبذلك فَلْيفْرَحُوْا)[4]، حيث قرئت (فلتفرحوا) بالتاء، وهي لغة ضعيفة في العربية، لأن الأصل في أمر المخاطب أن يكون بدون اللام، فإن كان غائباً دخلته اللام، فيقال (فليفرحوا) للجماعة الغائبة[5].

الفعل من حيث الزمن في دقائق التصريف:

قسم ابن المؤدب الفعل من حيث زمنه إلى قسمين رئيسين هما الماضي، والمضارع، ومعروف أن ابن المؤدب يطلق على المضارع مصطلح (المستقبل) أحياناً، و(الغابر) أحياناً أخرى، ولم يجعل ابن المؤدب فعل الأمر من الأقسام الرئيسة، والكوفيون يقسمون الأفعال قسمين ماضٍ ومستقبل، ويخرجون فعل الأمر من هذا

---

(١) انظر أسرار العربية ٣١٥-٣١٧، وشرح المفصل ٤/٧

(٢) انظر المرجع السابق ٣١٧

(٣) انظر المرجع السابق ٣١٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٤/٢

(٤) يونس: ٥٦

(٥) انظر الحجة في القراءات السبع ١٨٢، والبحر المحيط في التفسير ٧٦/٦

التقسيم[1]، لأن زمن فعل الأمر يكون في المستقبل[2]، ولذلك ذكر ابن المؤدب في كيفية صوغ فعل الأمر أنه يصاغ كما يصاغ المضارع فقال: "وإنما بني الأمر على الغابر لأنهما جميعاً غابران، والشيء يقاس بما يشاكله ويضاهيه"[3].

١- الفعل الماضي:

يفسر ابن المؤدب علة بناء الفعل الماضي على الفتح من ثلاثة وجوه هي[4]:-

١- يبنى على الفتح فرقاً بينه وبين الفعل الذي تدخله الزوائد نحو حروف المضارعة.

٢- يبنى على الفتح فرقاً بينه وبين الفعل المسند إلى واو الجماعة، في لغة من يحذف الواو، ويذكر عليه شاهداً قول الشاعر:

فلو أن الأطبَّا كانُ حَوْلي وكان مع الأطباء الأساةُ
إذاً ما أذهبوا وجداً بقلبي ولو قيل: الأطباءُ الشفاةُ[5]

والأصل في (كانُ) هو (كانوا) ثم قُصرت، ويبدو أنه ضرورة شعرية، وليس لغة، أي أن الشاهد ليس على من لغة يقصر، لأن الشاعر استخدم (أذهبوا) كاملةً في البيت الثاني.

٣- يبنى على الفتح لأنه مضى وانقضى فأصبح حكمه ضعيفاً، فألزموه أضعف الحركات، وهي الفتحة، ويبين ابن المؤدب ضعف الفتحة في أنها لا تحذف من كلام العرب، في حين تحذف الضمة والكسرة في مواطن كثيرة، والذي لا يحذف خفيف.

ويبدو ابن المؤدب متفقاً مع العلماء في الوجهين الأول، والثاني[6]، لكني لم أعثر على من أشار إلى قضية أن الفعل الماضي ضعيف لأنه مضى وانقضى كما يقول

---

(١) انظر المصطلح النحوي ٨١ وقاعدة النحو الكوفي في مسائل الخلاف ٧٦ وفي مصطلح النحو الكوفي ٢٣

(٢) انظر الكتاب ١٢/١، وشرح الفصل ٤/٧

(٣) دقائق التصريف ١٠١

(٤) انظر دقائق التصريف ١٥-١٧، وانظر إحياء النحو ٨١-٨٢

(٥) دقائق التصريف ١٥ والبيت من شواهد شرح المفصل ٥/٧

(٦) انظر أسرار العربية ٣١٦، وشرح المفصل ٤/٧-٥

ابن المؤدب: "وإن شئت قلت: لأنه مضى وانقضى، فحكمه ضَعُفَ، فألزموه أضعف الحركات، وأضعفها النصبة"[1]، ويقصد بالنصبة هنا الفتحة.

أسماء الفعل الماضي في دقائق التصريف

يذكرُ ابن المؤدب أربعة أسماء للفعل الماضي هي: الماضي، والواجب، والعائر، والمعرى، ويفسر هذه التسمية بقوله:

"وسُمي ماضيا، لأنه مفروغ منه، ولوقوعه في الزمان الماضي"[2].

"وسُمي واجباً، لأنه وجب. أي سقط وفرغ منه، مأخوذ من قولهم وجب علينا الحائط، إذا سقط، ووجبت الشمس إذا غابت، وقد يجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم: وجب البيع إذا تم وانعقد"[3].

"وسُمي عائراً، لأنه عارَ، أي ذهب، ومنه قيل لحمار الوحش: عَيْر، لركوب رأسه ذاهباً في الفلاة يمنةً ويسرة"[4]، ثم يذكر ابن المؤدب أن الفرس إذا كانت صفته مثل صفة حمار الوحش يقال له (عيَّار)، ويذكر على ذلك شاهداً قول الشاعر:

ولقد لقيت فوارساً من قومنا غنظوك غَنْظَ جرادة العيَّارِ[5]

ويكثر ابن المؤدب من الشواهد، فيذكر من أقوال العرب: "ويقال: إن له من المال عائرة عينين أي مال يعير فيه البصر ها هنا، وها هنا من كثرته"[6].

"وسُمي معرًي: لأنه عُري من الحروف العوامل، والزوائد، والحوادث والكواسي"[7]، ويقصد بالحوادث: الزوائد في أول الكلمة(prefixis) من نحو الهمزة في الفعل المضارع في قولنا (أفعل) وبقية أحرف المضارعة، وقد سمي الفعل الماضي معرى لأنه لا تدخله مثل هذه اللواصق، فأصبح معرًى منها.

---

(١) دقائق التصريف ١٦

(٢) المرجع السابق٢٧

(٣) المرجع السابق ٢٧ ووجب الميت إذا سقط ومات ووجب الحائط سقط انظر لسان المرب و ج ب ٧٩٤/١

(٤) المرجع السابق ٢٧ والفرس العيار: الذي يكون ذاهباً في الأرض انظر لسان العرب (عير) ٦٢٢/٤

(٥) المرجع السابق ٢٧ ورواية البيت في لسان العرب: (ولقد رأيت فوارساً) لنظر لسان العرب (عير) ٦٢٢/٤

(٦) المرجع السابق ٢٧ وفي اللسان: أعطاه من المال عائرة عينين أي ما يذهب فيه البصر (عير) ٦٢٢/٤

(٧) المرجع السابق ٢٧

أنواع الماضي في دقائق التصريف[1]:-

يقسم ابن المؤدب الفعل الماضي من حيث الدلالة المعنوية إلى ثلاثة أقسام هي: النّصُ، والممثل، والراهن، وبعض هذه التقسيمات يأخذ بها الكوفيون[2].

١- النص:

يذكر ابن المؤدب تعريفاً للفعل النص، ويضرب عليه مثالاً قائلاً:

"فالنص ما وافق لفظه لفظ الماضي، ومعناه معناه، مثل قوله: "ضرب الله مثلاً عبداً مملوكا"[3]، فالفعل (ضرب) فعل ماضٍ، يدل على حدثٍ في الزمن الماضي، والملاحظ هنا أن ابن المؤدب يتحدث عن الدلالة المعنوية التي يؤديها الفعل الماضي في سياقاته المختلفة.

٢- الممثل:

يعرف ابن المؤدب القسم الثاني من أقسام الماضي وهو (الممثل) بقوله "والممثل ما كان لفظه الماضي، ومعناه لمستقبل الزمان، ومستأنفه، مثل قول الله عز وجل:(أتى أمر الله فلا تستعجلوه)"[4]، وقد اختلف المفسرون في تفسير (أتى) فمنهم من قال: أتى نصرُ الله للرسول، ومنهم من قال: أتى أمر الله وعداً فلا تستعجلوه وقوعاً، ومنهم من قال الحديث عن يوم القيامة، فعبر بالماضي، ويقصد المضارع لقرب وقوعه وتحققه[5]، وهذا الرأي هو الذي اعتمده ابن المؤدب، ويمثل ابن المؤدب لهذا المعنى بقوله: " ومثل قولهم: غفر الله لك، معناه يغفر الله لك"[6] وكثيراً ما يستخدم الفعل الماضي ليدل على المضارع في الدعاء.

---

(١) انظر دقائق التصريف ١٧

(٢) انظر همع الهوامع ١٥/١

(٣) دقائق التصريف ١٧ والنص في اللغة: الشهرة والظهور انظر لسان العرب (نصص) ٩٧/٧

(٤) انظر المرجع السابق ١٧

(٥) انظر البحر المحيط في التفسير ٥٣/٦

(٦) دقائق التصريف ١٨

٣- الفعل الراهن:

يعرف ابن المؤدب القسم الثالث منْ أقسام الفعل الماضي وهو (الراهـــن) بقولـه: "والراهن المقيم على حالة واحدة، مثل قول الله جلّ وعز: وكان الله على كـل شـيء قديراً، ألا تـرى أنه كان قديراً، واليوم أيضاً هو قدير، وبعد اليـوم قديـر"[١]، أي أن الفعل الراهن، هو الفعل الذي لا يتغير بتغير الزمان، بل يبقى على مـا هـو عليـه، والملاحظ في هذه التقسيمات أن ابن المؤدب يدرس الأفعال من منظور دلالي، وليـس من متطور البنية الصرفية التي نراها في كتب الصرف.

٢- الفعل المضارع:

يسمي ابن المؤدب الفعل المضارع في بعض الأحيان (المستقبل) فيقول:

"إذا أخبرت عن الرجل بالفعل المستقبل قلت (يفعل)"[٢] وابن المؤدب هنا يبيـن أن الفعل المضارع إذا أسند إلى الفاعل المفرد الغائب ابتـدأ بيـاء المضارعـة لأن يـاء المضارعة، أحد الحروف التي تكون في صدر المضارع، والحروف التي تكـون فـي صدر المضارع هي الهمزة والنون والتاء والياء[٣].

ويسمي ابن المؤدب الفعل المضارع أيضاً الفعل (الغابر)، وهذا واضح في تعليلـه لعلة فتح عين المضارع المبني للمجهول (يُفعَل)، فيقول: أن فتح العين جاء "فرقاً بيـن الغابر من الفعل المضمر من (الفعْل)، والغابر من (الفعل) الظاهر من الأفعال"[٤]، فهو هنا يتحدث عن علة فتح العين في المضارع المبني للمجهول الذي يسميه (الغابر) مـن الفعل، وعن علة كسر العين في المضارع من الفعل الرباعي إذا بني للمعلوم.

علة رفع المضارع في دقائق التصريف:

يرى ابن المؤدب أن حروف المضارعة الهمزة والتاء والنون والياء، تجعل الفعـل موصوفاً، أي أنها تخصصه للزمن الحالي أو المستقبل، فيقول وهو يتحدث عـن رفـع المضـارع: "ويرفع آخره لأن الفعل يصير موصوفاً بها للحادثـة التـي فـي أولـه

---

(١) دقائق التصريف ١٩

(٢) المرجع السابق ٢٨

(٣) انظر شرح المفصل ٦/٧

(٤) دقائق التصريف ٢٨

فيستوجب الرفع"[1]، أي أن سابقة المضارعة التي يسميها (حادثة) تصف هذا الفعل، ويقصد بالوصف أنها تخصصه في الزمن ليدل بها على زمن معين، لكن الفعل الماضي وفعل الأمر لا يتخصصان بهذه السابقة، ولذلك يرفع المضارع كما يقول ابن المؤدب فرقاً بينه وبين الخارج من الوصف، وهنا يخالف ابن المؤدب البصريين، فالبصريون يرون أن المضارع مرفوع لأنه يشبهه الاسم، ولذلك سمي مضارعاً، "وأصل المضارعة تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع"[2]، وهو يضارع الاسم في المعنى، لأن كليهما مبهم، من حيث إنك إذا قلت (رأيتُ رجلاً) كان (رجلاً) يدل على اسم مبهم يصلح لأي رجل، وإذا قلت (زيد يقوم) كان (يقوم) مبهماً يدل على الحال أو يدل على الاستقبال[3]، ولأنه يضارع الاسم صار معرباً، وليس لوجود أحرف المضارعة كما يرى ابن المؤدب، وهذا موضوع خلافي، وللكوفيين فيه اختلاف، "فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله"[4]، ويلاحظ أن ابن المؤدب يلتقي مع الكسائي في نظرتهما لعلة ارتفاع المضارع.

أقسام الفعل المضارع:

يقسم ابن المؤدب الفعل المضارع إلى قسمين هما: النص، والممثل[5].

١- النص:

يعرف ابن المؤدب الفعل (النص) بأنه: "ما وافق لفظه لفظ المستقبل، ومعناه معناه، نحو قولك: يضرب زيدٌ غداً عمراً"[6]، فالنصُّ هو الفعل الذي يأتي على أصل ما وضع له، ولذلك كان (النص) من أقسام الفعل الماضي، ومن أقسام الفعل المضارع، فالنص في الفعل الماضي هو الفعل الذي يأتي على أصل ما وضع له من معنى فات وانقضى، وهو في المضارع ما دل على المعنى الأصلي له وهو الزمن المستقبل.

---

(١) دقائق التصريف ٢٨

(٢) شرح المفصل ٦/٧

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤٩/٢، وشرح المفصل ٦/٧

(٤) المرجع السابق ٥٥١/٢

(٥) دقائق التصريف ٢٨

(٦) المرجع السابق ٢٨

٢- الممثل:

ويعرف ابن المؤدب الفعل (الممثل) بأنه: " ما كان لفظه لفظ المستقبل، ومعناه لماضي الزمان وعائره، وذلك نحو قولك: سرت أمسِ حتى أدخلها، أي حتى دخلتها، لأن في قولك سرت دليلاً على ذلك"[١]، ومن المعروف أن الكلمة في سياق معين تخرج في العربية عن معناها الأصلي، فالفعل هنا معناه العجمي يدل على المستقبل، لكنه في هذا السياق الذي اختاره ابن المؤدب يدل على الماضي، ويستشهد على هذه القضية بشاهدين: الأول قول امرئ القيس:

مطوْتُ بهم حتى تكلَّ غُزاتُهم وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرسان[٢]

فالفعل المضارع (تكل) يدل على الزمن الماضي لوجود قرينة وهي قوله (مطوتُ) والملاحظ في شواهد ابن المؤدب أنه يعتمد على كتاب سيبويه، فقد استشهد سيبويه بالبيت السابق[٣]، ومثل على الفعل بعد (حتى) بالعبارة نفسها: (سرتُ حتى أدخلها)[٤]، وهما يلتقيان في الفكرة نفسها، أي كان سير وكان دخول، والقرينة في عبارة ابن المؤدب هي كلمة (أمس) التي تدل على الزمن الماضي.

أما الشاهد الثاني الذي يذكره ابن المؤدب فهو قول الله عز وجل: "وزلزلوا حتى يقول الرسول"[٥]، ثم يذكر ابن المؤدب أن الفعل (يقول) هنا بمعنى الفعل الماضي قال[٦]، وقد استشهد سيبويه بهذه الآية الكريمة[٧]، في سياق حديثه عن الفعل المضارع بعد (حتى)، وذكر أبو حيان الأندلسي أن الزمن المفهوم من الفعل (يقول)، وهو الحال الذي فيه المتكلم إنما كان وقت الإخبار، نحو مرض حتى لا يرجونه، فالفعل (يرجونه) يدل على الحال وقت أن قال المتكلم هذه العبارة، وإما أن تكون حالاً مضت

---

(١) دقائق التصريف ٢٨

(٢) ديوان امرئ القيس ٩٣

(٣) الكتاب ٢٧/٣

(٤) الكتاب ١٧/٣

(٥) البقرة ٢١٤

(٦) انظر دقائق التصريف ٢٩

(٧) انظر الكتاب ٢٥/٣

وانتهت فيحكيها المتكلم على ما وقعت[1]، لنقل الأحداث بصورتها التي كانت عليها، وهذا ما يقول به الكوفيون[2].

٣- فعل الأمر:

الأمر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة[3]، فإذا طلب المتكلم من المخاطب فعل شيء كان هذا الطلب أمراً، وتختلف تسمياته بحسب المخاطِب والمخاطَب، فإن كان من الأعلى إلى الأدنى له: قيل له أمر، وإن كان من النظير إلى النظير قيل له طلب، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له دعاء[4].

ولما كان معنى الأمر طلب الفعل، فإن ابن المؤدب يدرس كل حالات الطلب، منها فعل الأمر على صورة (افعل) ومنها ذِكْرُ المصدر منصوباً نحو ضرباً زيداً، أي اضرب زيداً، حتى يستوفي ابن المؤدب تسعة أوجه[5].

الوجه الأول:-

قال ابن المؤدب: "الوجه الأول منه نحو (اضْرِب)، و(اشرب)، فدخلت الألف فيها لسكون الحرف الثاني في (الغابر)، وإنما خصت هي بالزيادة من بين سائر الحروف المعجمية (لتواضعها لله عز وجل)، ولأنها أخف الزيادات، وإحكاماً للصوت، وكسرت لأنها ألف وصل"[6]، ومن الملاحظ أن ابن المؤدب يعمد إلى تفسيرين: تفسير لغوي، وتفسير وجداني عاطفي ليس من اللغة، ثم يذكر أنه يؤتى بهمزة الوصل في حال كون الحرف الثاني الذي يقع بعد الياء في المضارع ساكناً، والعلة في بناء الأمر على المضارع أن كليهما يدلّ على المستقبل[7]، وهذا ما قصده ابن المؤدب

---

(١) انظر البحر المحيط في التفسير ٢٧٣/٢

(٢) انظر همع الهوامع ١٨/١-٢٢

(٣) انظر شرح المفصل ٥٨/٧

(٤) انظر المرجع السابق ٥٨/٧

(٥) انظر دقائق التصريف ١١١-١١٧

(٦) المرجع السابق ٩٩

(٧) انظر شرح المفصل ٥٩/٧

بقوله: "لسكون الحرف الثاني في الغابر"[1]، وقد ذكر ابن المؤدب عدة أسباب لاختيار الهمزة فقال: إنها جاءت إحكاماً للصوت، وهو يشير هنا إلى إحدى خصائص النظام المقطعي للغة العربية وهي أنه لا يُبتدأ بساكن، وذكر أنها أخف الزيادات، وهذا واضح في سهولة نطقها، وفي سهولة التخلص منها في درج الكلام، واللافت للنظر هو تعليله اختيار همزة الوصل لأنها متواضعة لله عز وجل، وهو تعليل بعيد عن الروح العلمية على ما فيه من نزعة دينية واضحة.

أما عن حركة همزة الوصل، ففيها اختلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يرون أنها مكسورة بسبب التقاء الساكنين، أما إذا كان الثالث من المضارع مضموماً نحو (يدرُس الطالب) فإن همزة الوصل تكون مضمومة إتباعاً لضمة المضارع، وكراهية الخروج من كسر إلى ضم[2]، في حين يرى الكوفيون أن همزة الوصل في الأمر تابعة لثالث المضارع، إن كان مضموماً ضممتها، وإن كان مكسوراً كسرتها، وإن كان مفتوحاً كسرتها، ولم تفتحها لئلا يلتبس الأمر بالمضارع المسند إلى المتكلم المفرد من نحو (اعلمْ) في الأمر، و(أعلمُ) في المضارع[3]، وابن المؤدب يلتفت إلى أنه يمكن الميز بين الأمر والمضارع، من خلال حركة الحرف الأخير، فحركة الأمر ساكنة، وحركة المضارع تختلف بين ضم ونصب وجزم، يقول: "فهلا اقتصر على انجزام العجز من المجتلبة، وارتفاعه من العبارة؟. قلت: لأن ألف العبارة ربما تجيء مجزوماً آخرها، فلو نصبت الألف فيه لم أعرف ألف العبارة من الألف المجتلبة"[4]، وهو هنا يقصد بالألف المجتلبة همزة الوصل ويقصد بألف العبارة، همزة المضارع المسند إلى المفرد المتكلم، فلو اكتفينا بحركة الآخر فرقاً بين الأمر والمضارع، لالتبس الحال لأن المضارع المرفوع أحياناً يسكن، كما يرى ابن المؤدب، ويضرب عليه مثالاً قول الشاعر[5]:

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتحقبٍ إثماً من اللهِ ولا واغلِ

---

(١) دقائق التصريف ٩٩

(٢) انظر المقتضب ٢٢٠/١، وشرح المفصل ٥٨/٧

(٣) انظر شرح المفصل ٥٨/٧

(٤) دقائق التصريف ١٠٢

(٥) شرح ديوان امرئ القيس ١٧٣ وهو في الديوان برواية (فاليوم أسقى) ١٣٢

حيث جاء الفعل (أشربْ) مجزوماً، وهذا الجزم لا يكون إلا في الشعر[1].

ويبدو أن ابن المؤدب فيْ هذه القضية، يأخذ برأي البصريين فهو يرى أن الأصل في همزة الوصل الكسرة، لكنها تضم إذا كان المضارع مضموم العين، لأنها تتبع عين المضارع، وهذا ما قصده في قوله عن همزة الأمر: "ورُفعت فيما كان ثالث (الغابر) منه مرفوعاً إتباعاً إياها ضمة العين"[2]، وواضح أن (الرفع) في مصطلحات ابن المؤدب يقابل (الضم) في اصطلاحات البصريين.

الوجه الثاني من وجوه الأمر:

قال ابن المؤدب: "والوجه الثاني منه هو أمر الواحد والاثنين والجماعة بلفظ الاثنين، فتقول في أمر القوم: اضربا يا رجال"[3]، ثم يستشهد ابن المؤدب بقول الله سبحانه وتعالى: "ألقيا في جهنم كل كفار عنيد"[4]، وجاء في البحر المحيط جملة من التفسيرات لهذه الآية منها أن هذا من خطاب الواحد بلفظ الاثنين[5].

ولا أعتقد هنا أن ما قصده ابن المؤدب بهذا الوجه من وجوه الأمر، هو نفسه ما قاله النحاة من أن نون التوكيد تبدل ألفاً في الوقف في نحو قول الأعشى:

فإيَّاكَ والميْتَات لا تَقْرَبَنَّها ولا تعبدِ الشيطانَ والله فاعبَدا

فقصد: فالله فاعبدَنْ[6]، لأنَّ حذف النون وإبدالها ألفاً لا يكون كذلك في أمر الجماعة، أما هذا الوجه الذي ذكره ابن المؤدب فهو للمفرد والمثنى والجمع على حد سواء.

الوجه الثالث من وجوه الأمر:

قال ابن المؤدب: "والوجه الثالث أمر يؤمر بلفظ المصدر، يقول: ضَرْباً يا زيد، وشتماً يا عمرو، تريد به اضرب واشتم"[7]، وهذا من المصدر النائب مناب فعل

---

(١) انظر الكتاب ٤/٢٠٤

(٢) دقائق التصريف ١٠٢

(٣) المرجع السابق١٠٥

(٤) ق: ٢٤

(٥) انظر البحر المحيط ٩/٥٣٧

(٦) انظر الكتاب ٣/٥١٠

(٧) دقائق التصريف ١٠٥

الأمر، وهو مطرد فيه، وعليه قول الله سبحانه وتعالى: "فضربَ الرقـــاب"[1]، حيـث حذف فعل الأمر[2]، وبقي المصدر منصوباً، بمعنى فاضربوا.

الوجه الرابع من وجوه الأمر:

قال ابن المؤدب: "والوجه الرابع أمر يؤمر بلفظ الغائب، وهو أن يقال ألاَّ يخـــرُجْ، ألاَّ يذهبْ، علـــى معنى ألاْ اذْهَبْ ألاْ اخْرُجْ"[3]، ويذكر ابن المؤدب شاهداً علـــى ذلـــك قول الله عز وجل: "ألاَّ يسجدوا لله"[4]، وتخريجها أن (يا) في يسجدوا ياء النداء سقطت ألفها، وحذف المنادى واسجدوا فعل أمر، وفيها تخريجات عديدة[5]، ليس هـــذا ممـــلاً لمناقشتها.

ولكن الذي يعنينا فيها أن (يا) في (يسجدوا) حرف نداء، والمنادى محـــذوف وبعـــد ذلك يأتي فعل الأمر.

الوجه الخامس من وجوه الأمر:

قال ابن المؤدب: "الوجه الخامس أمر معدول عن وجهه، إلى وجـــه آخـــر، وهـــو قـــولهم: ضَرَابِ زيداً وشتامِه، ودراكِ إبلَك، تريـــد اضـــرب زيـــداً واشـــتُمْه، وأدرك إبلَـــك"[6]، والمقصـــود بأنه معدول عن وجهه، أنه انتقل مـــن وزن (اضـــربْ)، إلـــى صيغة (ضَرَابِ)، ومن صيغة أدْرك إلى صيغة (دَرَاكِ)، فهو معدول عن فعل الأمر[7]، وتشير كتب اللغة إلى أنه مبني على الكسر؛ لأنه يشبه الحروف، والحـــروف مبنيـــة، (فنزالِ) بمعنى (انزلْ)، وأصل فعل الأمر (انزلْ) هو (لتنزلْ) باللام، فلمـــا تضمنـــت أسماءُ الأفعال هذه معنى اللام شابهت الحروف فبنيتْ، وكـــان حقهـــا أن تبنـــى علـــى السكون، ولكي لا يلتقي ساكنان حرك آخر الكلمة بالكسر، على عادة العربية في تحريك

---

(١) محمد: ٤

(٢) انظر شرح المفصل ١/١١٢-١١٥، والبحر المحيط ٩/٤٥٩

(٣) دقائق التصريف ١٠٧

(٤) النمل: ٢٥

(٥) انظر البحر السحيط ٨/٢٢٩

(٦) دقائق التصريف ١٠٩

(٧) انظر الكتاب ١/٢٤١-٢٤٢، وشرح المفصل ٤/٥٠

الحرف بالكسر إذا التقى ساكنان[1]، لكن ابن المؤدب يخالف هذه النظرة ويقول: "إنما كُسر آخره، لأنه معدول عن وجهه، فجعل الكسرة إمارةً للعدل"[2]، وأعتقد أن هذا الرأي أقل تكلفاً، إذ قد يبدو بعيداً أن تقول إن اسم الفعل من نحو (نزال) يشبه الحرف، والبون واسع بين الاسم والحرف.

الوجه السادس من وجوه الأمر:

قال ابن المؤدب: "والوجه السادس أمر يؤمر باللام المكسورة عند المغايبة، وهو قولهم: ليضربْ زيدٌ، ليفعلْ عبد الله ما أمرته"[3].

أي أن المأمور إذا كان غائباً أمرته باللام، فقلت: (ليضرب)، وابن المؤدب يؤكد على قضية أن اللام لا تكون إلا إذا كان المأمور غائباً، فيقول:" وإذا واجهتَ لم يجز المواجهة باللام "[4]، وأما ابن يعيش فيقول:" أما إذا كان المأمور حاضراً، لم يُحتج إلى اللام، من قبل أن المواجهة تغني عن اللام، وربما جاءت اللام مع فعل المخاطب، نحو قوله تعالى في قراءة أبي: "فبذلك فلتفرحوا"[5]، وعن هذه القراءة قال أبو حيان الأندلسي:" وهي قراءة جماعة من السلف كثيرة، والجمهور بالياء على أمر الغائب"[6]، أما ابن المؤدب الذي أنكر دخول اللام مع المواجهة، فقد أورد شاهدين، على لغة من يقول بالمواجهة مع اللام، والشاهدان هما:

١- قول الله عز وجل: في قراءة أبي :" فبذلك فلتفرحوا"[7]

٢- قول الشاعر:

فلتكُنْ أبعَدَ العُداةِ مِن الصلْح مِنَ النَّجمِ جارة العَيُّوق[8]

---

(١) انظر شرح المفصل ٥٠/٤

(٢) دقائق التصريف ١٠٩

(٣) المرجع السابق ١٠٩

(٤) المرجع السابق ١١١

(٥) شرح المفصل ٤١/٧

(٦) البحر المحيط ٧٦/٦

(٧) دقائق التصريف ١١١، والآية ٥٨: يونس، والقراءة عشرية، انظر النشر في القراءات العشر ٢٨٥/٢

(٨) المرجع السابق ١١٢

حيث دخلت اللام في أمر المخاطب في قوله:(فلتكن)، وابن المؤدب على عادته يذكر رأيه ورأي من خالفه في القضية الواحدة، ومن الجدير ذكره أن البصريين يجوزون اللام مع المواجهة،[1]وابن المؤدب يبدو هنا مخالفاً لهم.

الوجه السابع من وجوه الأمر:

قال ابن المؤدب:" والوجه السابع أمر يؤمر بحرف الإغراء، وهو قولهم: عليك زيداً، ودونك عمراً"[2] وهو هنا يتحدث عن أسماء الأفعال المنقولة من الظروف وحروف الجر إلى معنى الفعلية،[3] فصار معناها بهذا النقل يفيد الأمر.

الوجه الثامن من وجوه الأمر:

قال ابن المؤدب:" والوجه الثامن: أمر يومر بالنون الثقيلة والخفيفة"[4]، ويقصد ابن المؤدب هنا نوني التوكيد الثقيلة، والخفيفة، وهما تدخلان على فعل الأمر، وقد مثل ابن المؤدب عليه بقوله: اضربانّ، وهذا أمر للاثنين، وعلى الفعل المضارع، وقد استشهد ابن المؤدب على المضارع بقوله الله عز وجل:" ولا تتبعانّ سبيل الذين لا يعلمون"[5]، وهذه الآية أيضاً من شواهد سيبويه"[6] وقد قال سيبويه عن هاتين النونين: "فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيداً"[7]

الوجه التاسع:

قال ابن المؤدب :" والوجه التاسع أمر يجيء على لفظ الخبر، نحو قولك كذب عليك الحج، وكذب عليك الغزو، كذب عليك العمرة، ثلاثة أسقاب كذبن عليك، أي

---

(١)انظر الأصول في النحو ١٥٧/٢

(٢)دقائق التصريف ١١٢

(٣)انظر الكتاب ٢٤٨/١، وأسرار العربية ١٦١

(٤)دقائق التصريف ١١٥

(٥)يونس: ٨٩

(٦)انظر الكتاب ٥٠٩/٣

(٧)الكتاب ٥٠٩/٣

عليك بهن"[1]، ومن المفيد ذكره هنا أن نبين أن هذا الأسلوب ليس أسلوب إغـراء، وأن (عليك) ليست بمعنـى (الزم)، وأن ما بعد(عليك) ليس منصوباً، بل مرفوعاً، ويفسـر ابن المؤدب ذلك بقوله: "وإنما رفعت العرب هذه الأحرف، ولم تنصبها بمعنى الإغراء، لأنَّ معنى (كذب): (وجب)"[2] وعلى هذا تكون هذه الأسماء مرفوعة على أنها فـاعل، وقد ذكر ابن منظور أنَّ في هذا الأسلوب وجهين، الرفع والنصب، يقول:" كذب عليـك الحجُ، والحجَّ، من رفع جعل (كذب) بمعنى وجب، ومن نصـب فعلـى الإغـراء، ولا يصرف منه آت، ولا مصدر، لا اسم فاعل ....."[3]

وقد ورد في لسان العرب ما يشبه الشاهد الذي أورده ابن المـؤدب، فقـال ابـن منظور:" وفي حديث عمر رضي الله عنه: كَذَبَ عليك الحجُ، كذَبَ عليك العمرةُ، كذب عليك الجهاد، ثلاثة أسفار كذبن عليك، قال ابن السكيت: كأن كذب ههنـا إغـراء، أي عليكم بهذه الأشياء الثلاثة، قال وكان وجهه النصب، على الإغراء، ولكنه جـاء شـاذاً مرفوعاً"[4] والحقيقة أن الأمثلة على الرفع في هذا الأسلوب كثـيرة، فقـد ذكـر ابـن المؤدب، وابن منظور جملة من الشواهد تبين أنَّ هذا الاسم مرفوع، وعلى ذلـك فهـذا الأسلوب لا يقوم على أسلوب الإغراء، إلا أنه في المعنى يشبه الإغراء، لأن فيه حثـاً وترغيباً في عمل فعل ما يطلبه المتكلم من السامع، وفي الناحية التركيبية يسند الفعـل إلى المسند إليه وهو (التاء) على أنها فاعل، وذلك في الشاهد الذي ذكره ابـن منظـور وهو من شواهد ابن المؤدب، وهو قول الشاعر:

كذبتُ عليك لا تزال تقوفُني كما قافَ آثارَ الوسيقةِ قائفُ[5]

وواضح أن الفعل (كذب) أسند إلى تاء المتكلم، وهذا يثبت أن هذا الأسلوب يقـوم علـى الفعل والفاعل، وأن كثرة الشواهد على الرفع، لا تدل على أن الرفع شاذ كمـا

---

(١) دقائق التصريف ١١٧

(٢) المرجع السابق ١١٧

(٣) لسان العرب: كذب ٧٠٩/١

(٤) المرجع السابق: كذب ٧٠٩/١

(٥) المرجع السابق: كذب ٧٠٩/١

جاء في لسان العرب، وبعض العلماء يرى أن (كذب) زائدة لا تأتي إلا في الحديث والشعر[1].

---

[1]انظر النوادر في اللغة ١٧٨-١٧٩

الخاتمة

الخاتمة

وختاماً فإنني أقول: إن الرسالة قد توصلت إلى النتائج الآتية:

١- اختلف ابن المؤدب في المصطلح، وفي طريقة المعالجة الصرفية، عما عهد عند الكثير من العماء القدامى، وذلك على النحو الآتي:

أ- في المصطلح:

يمتلك ابن المؤدب معجماً متميزاً عما عهدناه عند غيره من العلماء القدامى، وكان هذا التميز يظهر في كثير من أبواب كتابه، فهو يطلق مصطلح الفعل (النص) على الفعل الماضي الدال على المضي لفظاً ومعنى، نحو:" ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً"(١)، ويطلق مصطلح (الممثل) على الفعل الذي لفظه لفظ الماضي، ومعناه لمستقبل الزمان نحو قول الله تعالى: أتى أمر الله فلا تستعجلوه"(٢)أي: يأتي، ويطلق مصطلح (الراهن) على الفعل المقيم على حالة واحدة، لا يتغير معناه، نحو قول الله عز وجل:" وكان الله على كل شيء قديراً"(٣) ويطلق على الفعل المضارع مرة مصطلح (المستقبل)، ومرة مصطلح (الغابر)، وعلى اسم الفاعل يطلق مصطلح (الفعل الدائم)، في حين أنه يطلق على اسم المفعول مصطلح (الفعل المقيم)، هذه مع معرفتنا أن بعض هذه المصطلحات كان مستعملاً عند بعض العلماء القدامى، ولا سيما الكوفيون.

ب- في طريقة المعالجة:

١- كان ابن المؤدب يميل مرة إلى طريقة معالجة البصريين، ومرة يميل إلى طريقة الكوفيين، وكان في كثير من الأحيان يختلف عن المذهبين، مما شكل له ملامح شخصية تميزه عن غيره من العلماء.

٢- يختلف ابن المؤدب عن غيره في التعليل الصرفي، فهو مثلاً يسمي المصدر مصدراً لأن المصدر متوسط في الصرف، مكان الصدر من الجسد.

---

(١)النحل: ٧٥

(٢)النحل: ١

(٣)الأحزاب: ٢٧

٣- كان ابن المؤدب يعالج القضية الصرفية من خلال السياق، والدلالة التي تؤديها الكلمة، ويختلف المصطلح باختلاف معناه السياقي، فالفعل الماضي الدال على زمن مضى، يختلف عن الفعل الماضي الذي يدل في سياق آخر على الزمن الحالي أو على المستقبل، وهكذا فالتغير الدلالي يؤدي إلى تغير صرفي.

٤- يختلف ابن المؤدب عن غيره في طريقة العرض، وفي الأسلوب، فالمصدر مثلاً يُدرس في كتابه في موطنين: موطن للمصدر الصحيح، وموطن للمصدر المعتل، ويختلف في عرضه للأفعال أيضاً، فالفعل عنده ثلاثة أقسام: صحيح ومعتل ومهموز، وقد قسم المهموز إلى عدة أقسام بحسب الحرف المعتل والصحيح، وبحسب موقع الهمزة إذا كانت فاءً أو عيناً أو لاماً.

٥- لم يفرد ابن المؤدب في كتابه هذا فصولاً خاصة لبعض الأبواب الصرفية الهامة، فالتصغير عنده لم يرد إلا في إشارات عابرة، لم تأتِ ضمن فصل خاص، في حين أننا رأينا أن موضوع التصغير من الموضوعات المطولة في كتب الصرف.

٦- يخالف ابن المؤدب العلماء في تقسيمه للفعل الصحيح، فهو يقسمه إلى صحيح سالم ظاهر، وصحيح مضاعف، وصحيح مفكوك.

٧- يخالف ابن المؤدب الكثير من العلماء في موضوع سقوط (الواو) من مضارع الفعل المثال، والشائع عند الفكر الصرفي القديم أن هذه الواو تسقط من الفعل المضارع لوجود الكسرة بعدها في نحو (يعِد)، وأصلها (يوْعِد) مع الأخذ بعين الاعتبار وجود ياء المضارعة، فكون الواو وقعت بين ياءٍ وكسرة يجعلها ثقيلة، فتضطر العرب إلى حذفها، لكن ابن المؤدب، يقول إن الواو تسقط من مضارع الفعل المتعدي، إذا كانت الصفة منه على وزن (فاعل)، فالفعل (وعد) فعل متعد، والصفة منه (واعد)، أي اسم الفاعل، لذلك تسقط واو مضارعه فتقول (يعد)، في حين أن الفعل (وَجَل) فعل لازم، فلا تسقط واوه، ونقول فيه (يَوْجَل)، وهذا توصيف طريف لهذه الظاهرة.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم

٢- أبنية الاسم الثلاثي الأصل، للدكتور عبد المنعم النجار، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط١، ١٩٨٨.

٣- أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، للدكتور عصام نور الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٢.

٤- أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، للدكتورة وسيمة المنصور، جامعة الكويت مطبوعات الجامعة، ط١، ١٩٨٤.

٥- أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية، للدكتور يحيى القاسم، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، مجلد١٢،العدد: ٢، ١٩٩٤.

٦- أثر الحركات المزدوجة في بنية الكلمة العربية، لعبد الله محمد الكناعنة، وزارة الثقافة، عمان، ط١، ١٩٩٧.

٧- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، للدكتور فوزي الشايب، رسالة دكتوراة جامعة عين شمس ١٩٨٣.

٨- أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، للدكتور يحيى القاسم، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد الحادي عشر، العدد: ٢/١٩٩٣.

٩- إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف ١٩٥٩.

١٠- ارتشاف الضَرَبْ من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى النماس، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٧.

١١- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، (ت: ٥٧٧)، عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق، ١٩٥٧.

١٢- أسس علم اللغة، لماريو باي، ترجمة د: أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، ١٩٧٣.

١٣- اشتقاق الأسماء، لأبي سعيد عبد الملك الأصمعي، (ت:٢١٦)، تحقيق رمضان عبد التواب وزميله، مكتبة الخانجي بمصر ١٩٨٠.

١٤- الأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس، دار النهضة العربية بالقاهرة، ط:٢، ١٩٦١.

١٥- الأصول في النحو، لابن السراج، (ت: ٣١٦)، تحقيق د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥.
١٦- إعراب القرآن، لأبي إسحاق إبراهيم الزجاج، (ت:٣١٠)، تحقيق إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٩٦٥.
١٧- الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة، مصور عن طبعة دار الكتب.
١٨- أمالي ابن الشجري، لابن الشجري، تحقيق الشجري، دار المعارف بيروت (د.ت)
١٩- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، (ت:٥٧٧)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت ١٩٨٧.
٢٠- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، (ت:٧٥٤)، دار الفكر ١٩٩٢.
٢١- بحوث لغوية، للدكتور أحمد مطلوب، دار الفكر للنشر والتوزيع عمان ١٩٨٥.
٢٢- بحوث ومقالات في اللغة، لرمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٩٨٢.
٢٣- تاريخ اللغات السامية، لأبي ذويب ولفنسن، دار القلم، بيروت ط١/١٩٨٠.
٢٤- تصريف الأسماء والأفعال، للدكتور فخر الدين قباوة، جامعة حلب، كلية الآداب، ط٢،١٩٨١.
٢٥- تصريف الأفعال، لأبي القاسم بن القطاع، (ت: ٥١٥)، رتبه د: سالم الكرنوكي، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٦١هـ.
٢٦- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، للدكتور الطيب البكوش، المطبعة العربية تونس، ط٣، ١٩٩٢.
٢٧- التطبيق الصرفي، لعبده الراجحي، دار المعارف الجامعية، ١٩٩٦.
٢٨- التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦)، تحقيق د: عبد المنعم الحفني، دار الرشيد، القاهرة.
٢٩- التعليل اللغوي عند الكوفيين، للدكتور جلال شمس الدين، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٤.

٣٠- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، للدكتور رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني.
٣١- التطور النحوي للغة العربية، لبرجستراسر، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨١.
٣٢- التفكير اللغوي بين القديم والجديد، للدكتور كمال بشر، الناشر مكتبة الشباب.
٣٣- التكملة، لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧)، تحقيق كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية ١٩٨١.
٣٤-تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد الأزهري (ت:٣٧٠)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧.
٣٥- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي (ت: ٣٤٠)، تحقيق د: علي الحمد مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط١، ١٩٨٤.
٣٦- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه (ت: ٣٧٠)، تحقيق د: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٩٠.
٣٧- الخاطريات، لابن جني، (ت: ٣٩٢)، حققه علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٨.
٣٨- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠.
٣٩- دراسات في فقه اللغة، لصبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٩٧٣.
٤٠- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، للدكتور حسان النعيمي، دار الرشيد للنشر، سلسلة دراسات (٢٣٤).
٤١- دراسات وتعليقات في اللغة، لرمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة،ط١،١٩٩٤.
٤٢- دروس في علم أصوات العربية، لجان كانتينو، ترجمة صالح القرماوي، تونس، ١٩٦٦.
٤٣- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن المؤدب، تحقيق د: أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧ هـ.

٤٤- ديوان الأخطل، شرح مجيد طراد، دار الجيل، بيروت، ط١،١٩٩٥.
٤٥- ديوان الأعشى، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان.
٤٦- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة (د.ت).
٤٧- ديوان علقمة بن الفحل، تحقيق لطفي الصقال وزميله، دار الكتاب العربي بحلب ط١، ١٩٦٩.
٤٨- ديوان الفرزدق، شرح الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٩- سر صناعة الإعراب، لابن جني، (ت: ٣٩٢)، تحقيق د: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥.
٥٠- الشافية في علم التصريف، لجمال الدين أبي عمر ابن الحاجب، (ت: ٦٤٦)، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان المكتبة المكية، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٩٩٥.
٥١- شذا العَرف في فن الصرف، لأحمد الحملاوي، منشورات المكتبة العلمية الجديدة، بيروت لبنان.
٥٢- شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبد الله ابن عقيل، (ت:٧٦٩) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد توزيع دار القلم، بيروت لبنان، ط٢.
٥٣- شرح الشافية، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥.
٥٤- شرح التسهيل، لبهاء الدين ابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، ط١، ١٩٨٢. دار الفكر، دمشق.
٥٥- شرح ديوان امرئ القيس، لمحمد عبد الرحيم، دار الكتاب العربي سوريا.
٥٦- شرح قطر الندى وبل الصدى، لجمال الدين عبد الله بن هشام، (ت:٧٦١) تقديم: د: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٩٦.
٥٧- شرح المراح في التصريف لبدر الدين محمود العيني (ت:٨٥٥)، تحقيق د: عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد.
٥٨- شرح المعلقات السبع، لأبي عبد الله الحسين الزوزني، الناشر: دار الجيل بيروت، لبنان، ط٣/ ١٩٧٩.

٥٩- شرح المفصل لابن يعيش (ت:٦٤٣)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
٦٠- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق د: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٩٧٣.
٦١- شرح نزهة الطرف في علم الصرف، للدكتورة يسرية حسن، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٩٣.
٦٢- الصاحبي، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥)، علق عليه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
٦٣- الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالة، للدكتور مزيد إسماعيل نعيم، مطبعة الحجاز،دمشق.
٦٤- الضمائر في اللغة العربية، للدكتور محمد عبد الله جبر، دار المعارف ١٩٨٠.
٦٥- الضياء في تصريف الأسماء، للدكتور مصطفى أحمد النماس، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٤، ١٩٩٣.
٦٦- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥) تحقيق د: مهدي المخزومي وزميله، دار ومكتبة الهلال.
٦٧- الفرائد الغوالي على شواهد الأمالي، للشيخ محسن آل الشيخ، مطبعة الآداب بالنجف الأشرف، ط١، ١٩٦٦.
٦٨- فصول في علم اللغة العام، لسوسير، ترجمة د أحمد الكراعين، الناشر دار المعرفة الجامعية، ط٣.
٦٩- الفضة المضيئة في شرح الشذرة الذهبية في علم العربية، لأحمد بن زيد (ت: ٨٧٠) تحقيق د: عبد المنعم سعد، مطبعة المعارف، القدس، ط١، ١٩٨٩.
٧٠- فعلتُ وأفعلت، لأبي إسحاق إبراهيم بن سهل الزجاج (ت: ٣١٠)، تحقيق ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للكتب، دمشق، ١٩٨٤.
٧١- الفعل زمانه وأبنيته، للدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة ط٣، ١٩٨٣.
٧٢- في تصريف الأسماء، للدكتور عبد الرحمن شاهين، الناشر: مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٧.
٧٣- في التطور اللغوي، لعبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، ١٩٨٩.
٧٤- في علم اللغة العام، لعبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٤، ١٩٨٤.

٧٥- فقه اللغات السامية، لكارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبد التواب، جامعة عين شمس، ١٩٧٧.
٧٦- في الأصوات اللغوية، للدكتور غالب فاضل المطلبي، الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات (٣٦٤)، دار الشؤون الثقافية ١٩٨٤.
٧٧- في قواعد الساميات، لرمضان عبدالتواب، القاهرة، ١٩٨١، الناشر مكتبة الخانجي بمصر.
٧٨- في اللغة عند الكوفيين، للدكتور شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٣.
٧٩- في مصطلح النحو الكوفي، لحمدي محمود الجبالي رسالة ماجستير، اليرموك ١٩٨٢.
٨٠- قاعدة النحو الكوفي في مسائل الخلاف لزين الدين فالح مهيدات، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.
٨١- القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين ١٣٥٣هـ.
٨٢- الكامل في اللغة، لأبي العباس محمد المبرد (٢٨٥)، طبعة لايبسك.
٨٣- الكتاب، لسيبويه (ت: ١٨٠)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت ط١.
٨٤- الكشف عن وجود القراءات السبع، لأبي محمد مكي بن أبي طالب، (ت: ٤٣٧) تحقيق د: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة.
٨٥- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان اليمني، (ت:٥٩٩) تحقيق د:هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٤.
٨٦- الكُنَّاش في النحو والصرف، لعماد الدين إسماعيل الملك المؤيد (ت:٧٣٢) تحقيق د:علي الكبيسي وزميله، الدوحة ١٩٩٣.
٨٧- الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، للدكتور عبد الفتاح الحموز، دار عمار، ط١، ١٩٩٧.
٨٨- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور (ت: ٧١١)، دار صادر بيروت ط٣، ١٩٩٤.

٨٩- اللغة العربية مبناها ومعناها، لتمام حسان، الهيئة المصرية العامة، ط٢، ١٩٧٩.
٩٠- اللمع في العربية، لابن جني (ت:٣٩٢)، حققه فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد الأردن، ط١/١٩٩٨.
٩١- اللهجات العربية في التراث، للدكتور أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب ١٩٨٣.
٩٢- مجالس ثعلب، لأحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف القاهرة، ١٩٦٩.
٩٣- مجموع أشعار العرب، لوليم بن الورد البروسي، مراجعة لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢/١٩٨٠.
٩٤- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، للجار بردي، عالم الكتب ط٣/١٩٨٤ بيروت.
٩٥- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، لمحمد الأنطاكي، مكتبة دار الشرق بيروت، ط١/١٩٧٢.
٩٦- المخصص، لعلي بن إسماعيل ابن سيده، المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٦هـ.
٩٧- مدخل إلى علم اللغة، للدكتور محمود حجازي، الناشر مكتبة نهضة الشرق، ١٩٩٥، جامعة القاهرة.
٩٨- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، لرمضان عبد التواب، ط١/١٩٨٢. مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٩٩- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، للدكتور مهدي المخزومي، ط٢، ١٩٥٨، شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
١٠٠- المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، شرح محمد أحمد جاد المولى وآخرين، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٩٨٦.
١٠١- مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية، لآمنة صالح الزعبي، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، مؤتة، ١٩٩٦.
١٠٢- المصطلح النحوي، لعوض حمد القوزي، جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبات، ط١، ١٩٨١.

١٠٣- معجم تصريف الأفعال العربية، للبيومي حسن، دار إلياس العصرية، ط١، ١٩٨٩.
١٠٤- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
١٠٥- المغني في تصريف الأفعال، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٩٦.
١٠٦- المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١)، تحقيق د: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط١،١٩٨٧.
١٠٧- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت:٢٨٥)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٨٦هـ
١٠٨- المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، لابن جني (ت: ٣٩٢) تحقيق د: مازن المبارك دار ابن كثير ط١،١٩٨٨.
١٠٩- المقرب، لعلي بن مؤمن بن عصفور، (ت: ٦٦٩)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وزميله، مطبعة العاني، بغداد.
١١٠- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤،١٩٧٩.
١١١- من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس، ط٦، ١٩٧٨، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة.
١١٢- المنصف، لابن جني (ت:٣٩٢)، تحقيق إبراهيم مصطفى وزميله، مطابع مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٩٥٤.
١١٣- المنهج الصوتي للبنية العربية، لعبد الصبور شاهين،مكتبة الشباب، القاهرة .
١١٤- ميزان الذهب في صناعة شعر العرب، للسيد أحمد الهاشمي، مكتبة النقاء بغداد، ١٩٧٩.
١١٤- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف بمصر، ط٤، القاهرة.
١١٥- نزهة الطرف في علم الصرف، للميداني (ت: ٥١٨)، دار الآفاق الجديدة بيروت، ط١،١٩٨١.
١١٦- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، نشره علي الصباغ، دار الفكر، بيروت بدون تاريخ.

١١٧- النظام اللغوي للهجة الصفاوية، للدكتور يحيى عبابنة، منشورات جامعة مؤتة، ط١، ١٩٩٧.
١١٨- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق د: محمد عبدالقادر أحمـــد دار الشروق، ط١، ١٩٨١.
١١٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الديـــن الســيوطي (ت: ٩١١)، تحقيق عبد السلام محمد هارون وزميله، مؤسسه الرسالة، ط٢، ١٩٨٧.
١٢٠- الواضح فـــي علم العربية، لأبي بكر الزبيدي (ت: ٣٧٩)، تحقيق د: أمين السيد دار المعارف بمصر، ١٩٧٥.

ملخـــص

جوانب التفكير الصرفي عند ابن المؤدب

إعداد منصور حسين علي العمر

هذه دراسة في الصرف، تلقي الضوء على كتاب صرفي ألف في القرن الرابـــع الهجري، ولم يتيسر له أن يدرس، حتى تاريخ هذه الدراســـة، وهـــو كتـــاب (دقـــائق التصريف)، ومؤلفه ابن المؤدب.

تميز هذا المؤلف في كتابه الوحيد المتوافر لدينا، في المصطلح الصرفـــي، وفـــي طريقة التفكير الصرفي، فقد لاحظنا أن الكثير من مصطلحاته لم يستخدمها أحدٌ غـــيره فيمـــا نعلم، أضف إلى ذلك أن طريقة التفكير الصرفي تتميز عن غيرهـــا فـــي هـــذا الكتاب، وقد لاحظنا أن المؤلف يميل أحياناً إلى البصريين، وأحياناً يميل إلى الكوفيين، وأحياناً يتفرد برأيه عن غيره، مما يجعل من الصعب أن نحدد إلى أي مدرسة ينتمـــي هذا العالم، إلا أنه بشكل عام يميل نحو الكوفيين، وإن كان يخـــالفهم فـــي كثـــير مـــن المواطن، ومن هنا كان من المحتم أن تكون هذه الدراسة توضيحاً لآراء ابن المـــؤدب، من خلال عرض أفكاره، وتحليلها، ثم مقارنتها مع آراء العلماء القدامى، لكـــي نتبيـــن مكانـــة هذا العالم بينهم، ولما كانت تتشابك القضايا وتتعقد فكنـــت ألجـــأ إلـــى كتـــب المحدثين، مستفيداً من توجيهاتهم، ولا سيما من دروس اللغات الســـامية، التـــي تلقـــي الضوء على كثير من مجاهيل قضايا الصرف العربي. وقد جاءت هذه الدراســـة فـــي بابين رئيسين، خصص الباب الأول للأسماء، ودرست فيه أبنية الأسماء العربية، وعدة الحروف التي تكون عليها هذه الأسماء، ثم درســـت المبهمـــات: الضمـــائر، وأســـماء الإشارة، والأسماء الموصولة، ثم بينت رأي ابن المؤدب في المصدر والمشتقات، وقـــد ظهر في المصدر ميالاً للفكر الكوفي، من حيث نظرته للمصدر على أنه مشـــتق مـــن الفعل، ثم بينت موقفه من المشتقات، واخترت ما رأيت أنه يمثـــل أســـلوبه وطريقـــة عرضه للمادة، فتحدثت عن اسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفـــاعل، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل كان آخر فصول الاسم في (التصغير)، وبينت فيـــه أن التصغير في هذا الكتاب جاءَ عَرَضاً، ولم يفرد له باب خاص.

أما الباب الثاني فقد عرضت فيه للفعل، وبينت تقسيمات ابن المؤدب للفعـــل مـــن حيث الصحة والاعتلال، وقد بينت في هذا الفصل أن ابن المؤدب يخالف العلماء فـــي

تقسيم الأفعال، فهو يقسمها إلى صحيح ومعتل ومهموز، فالمهموز ليس فرعاً من فروع الصحيح.

أما الأفعال المعتلة، معتل الفاء، ومعتل العين، ومعتل اللام، فقد فصلت هذه الدراسة القول فيها، وعرضت لآراء ابن المؤدب ثم عرضتها على كتب الصرف القديمة والحديثة، ما تيسّر لنا منها، ومن خلال هذا العرض تبين أسلوب ابن المؤدب في كيفية تناوله للمادة التي يدرسها.

ثم كان الفصل الأخير في هذه الدراسة بياناً للفعل من حيث الزمن، ومعروف أن الفعل يقسم قسمةً منطقية إلى ثلاثة أقسام، لأن الأزمنة مقسومة إلى ثلاثة: زمن مضى، وزمن حاضر، وزمن مستقبل، إلا أن ابن المؤدب خالف هذا التقسيم، فقسم الأفعال قسمين: ماض ومضارع، واستثنى فعل الأمر، لسبب منطقي، وهو أن زمن فعل الآمر يندرج في زمن المستقبل.

وبعد، فهذه دراسة بكر لهذا الكتاب، جاءت تبين فكر عالم من علماء الصرف العربي، لم يتيسر لأحد أن يدرسه، حتى وقت هذه الدراسة، التي نتأمل فيها أن تُتلى بدراسات أخرى تسهم في إزالة اللبس عن هذا الكتاب.

ABSTRACT

Various morphological Trends of Bin Al-Mu'addeb

BY

Mansour H. A. Al-Omar

This research aims at studying the book of (Bin Al-Mu'addeb) "Daka'ik Al-Tasreef" which is familiar to the readers of the fourth A.H century. It is to the best of my knowledge never been studied.

The over all feature that distinguish this unique copy is the fact that it's the first research into syntactic terminology and methodology; it is clear that the terminology adopted never been used before.

It's methodology agrees Al-Basrians some times while it agrees Al-Kofians in others. However he expresses his own code of thinking in the course of study, thus it is too difficult to determine to which school he belongs; though he some times more for Al-Kofians.

This study clarifies the various trends of Bin Al-Mu'addeb's through the Analysis of his views in contrast with other contemporary Grammarians. The study benefits from modern pieces of research.

The study consists from two main parts:

The fist part discusses nouns and their structures and its forms and structures, in addition to pronouns, indicative pronouns and relative pronouns.

It clarifies Bin Al-Mu'addeb views in the infinitive and derivatives; examples of his own thinking are sighted to prove my thesis.

All his specific syntactic details are fully discussed.

The second part of this research discusses the verbs and its various classifications.

I've clarified Bin Al-Mu'addeb differences from other Grammarians. Thus his methodology can be easily traced through his research.

The final chapter of this research discusses the tense of the verbs (present, past, future). However, Bin Al-Mu'addeb divided the tense of the verb into present and past.

Finally, this research is the first to discuss Bin Al-Mu'addeb methodology, which we hope that it will be followed by other pieces of research to clarify the various trends of Bin Al-Mu'addeb.

الفهرست

	الإهداء	ب
	شكر وتقدير	ج
	المقدمة	١
	التمهيد	٩
الباب الأول "الأسماء"		**١٢**
الفصل الأول	أبنية الأسماء	١٣
الفصل الثاني	المصدر	٢٣
الفصل الثالث	اسم الفاعل والصفة المشبه باسم الفاعل واسم التفضيل	٤٣
الفصل الرابع	اسم المفعول	٥٦
الفصل الخامس	المبهمات	٧٧
الفصل السادس	التصغير	٩٦
الباب الثاني في الأفعال		**١٠٣**
الفصل الأول	الفعل الصحيح	١٠٣
الفصل الثاني	الفعل المثال	١١٩
الفصل الثالث	الفعل الأجوف	١٣٧
الفصل الرابع	الفعل الناقص	١٦٩
الفصل الخامس	الفعل من حيث الزمن	١٩١
الخاتمة		٢٠٨
المصادر والمراجع		٢١١
ملخص الرسالة بالعربية		٢٢٠
ملخص الرسالة الإنجليزية		٢٢٢
الفهرست		٢٢٤